

جَمَارِكُ عُمَانِ

Oman Customs – العدد الثالث 2021



يَوْمٌ خَالِدٌ فِي تَارِيخِ نَهْضَةِ عُمَانِ الْمُتَجَدِّدَةِ

□ حوار مع سعادة وكيل وزارة الاقتصاد

□ حصاد بيان ٢٠٢٠ .. إنجاز وتطور مستمر

□ شخصية جمركية بارزة من ذاكرة جواد



جلالته يمنح معالي الفريق المفتش
العام للشرطة والجمارك وساماً

مِشْرِقَةُ التَّطَوُّرِ وَوَسْمَةُ النُّمُوِّ

الإدارة العامة للجمارك

التميز في دعم الأمن والاقتصاد .

رؤيتنا

رسالتنا

الأهداف الاستراتيجية

- تقديم الخدمات الجمركية وفق أفضل الممارسات العالمية لتنمية الاقتصاد الوطني وحماية المجتمع .
- تعزيز التنمية الاقتصادية وتشجيع الاستثمار من خلال تفعيل مفاهيم وآليات تيسير التجارة الدولية وأدوات الرقابة الجمركية .
- الحد من الأنشطة التجارية غير المشروعة ومكافحة الغش التجاري والتهريب .
- تطوير القدرات البشرية والمؤسسية وخلق بيئة عمل تدعم التفوق المعرفي والمهني الجمركي .
- التحول إلى بيئة العمل التكنولوجية لتبسيط وتسهيل الإجراءات الجمركية .
- تحصيل الإيرادات الجمركية بفاعلية وكفاءة .

☎ : + 968 24349000
🐦 : @omancustoms
🌐 : www.customs.gov.om
✉ : info@customs.gov.om





"... وسنواصل استلھام جواهر المبادئ والقيم ذاتها، في إرساء مرحلة جديدة ، تسير فيها بلادنا العزيزة - بعون الله - بخطى وثقة نحو المكانة المرموقة ، التي نصبو إليها جميعاً مكرسين كافة مواردنا، وإمكانياتنا؛ للوصول إليها، وسنحافظ على مصالحنا الوطنية.."

هيثم بن طارق

١٨ نوفمبر ٢٠٢٠

جَمَارِكُ عُمَانِ

www.customs.gov.om

المشرف العام

العميد / خليفة بن علي السيابي

رئيس التحرير

العقيد / سعيد بن خميس الغيثي

هيئة التحرير

المقدم / منصور بن ناصر الرحبي
المقدم / حمود بن سيف الرحبي
الرائد / سليمان بن مسعود الغافري
الرائد / خالد بن البخيت كشوب
د.م.ه. / عامر بن سليمان المسكري

مدير التحرير

النقيب / ناصر بن خلفان الخاطري

ادارة التحرير

الملازم أول / مبارك بن طالب الجابري
العريف / إبراهيم بن خلفان الشبيبي

التصوير

الوكيل / إسحاق بن إبراهيم البوسعيدي

جرافيك

العريف / مروان بن علي الصوايف

التصميم

العريف / أحمد بن سعيد الهنائي

ترجمة

أستاذ / طه مصطفى رمضان

جَمَارِكُ عُمَانِ

سلطنة عمان - مسقط

شرطة عمان السلطانية - الإدارة العامة للجمارك

ص.ب. ١٣٤ مسقط الرمز البريدي ١١١

☎ :24522428

☎ :24521109

✉ :customs.admin@gov.om

ملاحظة: المقالات المنشورة في المجلة تعبر

عن آراء كتابها ونحرب بالمساهمات الخارجية



٢١

حوار مع سعادة الدكتور
وكيل وزارة الاقتصاد



دور أجهزة التفتيش الآلي
في كفاءة الأداء الجمركي



٢٣

٦٩

مكافحة الإغراق



حوار خاص مع العميد متقاعد
مسلم بن سالم الجنيبي



٣٥

٤٧

أهم ضبطيات المنافذ الجمركية ٢٠٢٠م



اقتصاد قوي، ومجتمع آمن

خمسون عاماً مرت على النهضة المباركة في السلطنة منذ أن أطلق المغفور له بإذن الله السلطان قابوس بن سعيد طيب الله ثراه شرارة النهضة المباركة التي ساهمت في تحقيق الإستقرار السياسي للسلطنة والذي تميزت به عن دول كثيرة في العالم، ثم تولى جلالة السلطان المعظم هيثم بن طارق حفظه الله ورعاه المسؤولية لتستمر المسيرة ويستكمل إستراتيجية عمان الحديثة مما سيضع السلطنة في مصاف الدول المتقدمة اقتصادياً، ونتيجة لهذا الإستقرار السياسي والشراكة المجتمعية، فقد تفضل جلالته بتعزيزه وتأكيد استقراره بإصدار تعديلات النظام الأساسي للدولة الذي تضمن تعديل آلية انتقال الحكم واستحداث منصب ولي العهد ، وهو ما سوف ينعكس إيجاباً على الوضع الإقتصادي للسلطنة.



العميد/ خليفة بن علي السيابي
مدير عام الجمارك *

كانت وما زالت الجمارك العمانية من أعرق المؤسسات الجمركية في المنطقة ، إذ شهدت عمان حراكاً تجارياً في ميناء سمهرم منذ القرن الثالث قبل الميلاد، كما أن أقدم مبنى جمركي تم تشييده كان في مسقط عام ١٦٢٤م ، ولهذا دلالات عميقة من أبرزها أن الجمارك العمانية تعتبر واحدة من أسبق مظاهر التنظيم الإداري في عمان ، وأن المدن العمانية كانت مراكز مهمة للتجارة الإقليمية والدولية حيث كانت تُصدّر عبرها منتجات كالتمور والليمون الجاف واللبن والنحاس وتستورد في المقابل بضائع كالأقمشة والبهارات من الهند والصين وجنوب شرقي أفريقيا .

إن الذي يدعونا للحديث عن مستوى تطور العمل الجمركي هو احتفالنا بالذكرى الأولى لتولي جلالة السلطان هيثم بن طارق حفظه الله ورعاه مقاليد الحكم في البلاد، مجددين لجلالته العهد والولاء والإستمرار في عملية التحديث الجمركي، وتطوير استكمال الأنظمة الحديثة والإجراءات المبسطة والخدمات الإلكترونية تعزيزاً لحركة التجارة وتشجيعاً للإستثمار.

لقد أطلقت الإدارة العامة للجمارك بتوجيهات من القيادة العامة للشرطة مجموعة من المبادرات والتسهيلات الجمركية مثل: خدمة التخليص الجمركي عن بعد، ومبادرتي الممر الجمركي الآمن، والمستودعات الجمركية معلقة الضريبة إضافة إلى الخدمات المقدمة عبر الموقع الإلكتروني ومركز الإتصال الجمركي الذي يعمل على مدار الساعة من أجل تسهيل التجارة الدولية عبر الحدود ورفع جودة الخدمات الجمركية لتتوافق مع أفضل الممارسات والتجارب ، ومتطلبات المنظمات الدولية، وخاصة منظمة الجمارك العالمية التي رفعت هذا العام شعاراً تحت عنوان (الجمارك تعزز التعااف والتجديد والمرونة من أجل سلسلة توريد مستدامة).

إننا نؤكد بأن هناك جهود مكثفة من الإدارة العامة للجمارك لتعزيز التعااف والتجديد قبل إصدار الشعار من أجل حماية المجتمع من مخاطر الوباء الذي أصاب دول العالم أجمع، وما يزال هدفها يتمحور حول تسهيل حركة التبادل التجاري الدولي عبر الحدود في ظل تطبيق حازم للإجراءات الاحترازية من تأثيرات جائحة كورونا من خلال أفضل ممارسات أنظمة المخاطر ليعزز من استدامة النشاط التجاري الدولي.

وقد تكلفت بفضل الله جهود شرطة عمان السلطانية ممثلة في الإدارة العامة للجمارك في تحقيق نتائج مبهره حيث تصدرت السلطنة التقارير الدولية في مؤشرات عديدة من أبرزها مؤشر الخدمات اللوجستية لعام ٢٠١٨م، فحققت السلطنة المركز (٢) عربياً و (٤٣) عالمياً، كما أحرزت السلطنة عام ٢٠١٩م المركز الأول خليجياً بمؤشر التجارة عبر الحدود في تقرير ممارسة الأعمال الصادر عن البنك الدولي، ولقد ساهم نظام بيان (الحاصل على جائزة أفضل مشروع حكومي تكاملي ٢٠١٨ ضمن جائزة السلطان قابوس للإجادة في الخدمات الحكومية الإلكترونية) بشكل فعال في تطبيق نهج الحكومة الإلكترونية ، والذي يقدم ١٨٣ خدمة إلكترونية، وربط إلكتروني ٥٢٤ جهة حكومية وأسرع موافقة تصريح تم إصداره عبر النظام خلال ١٢ ثانية فقط، بينما كان سابقاً يحتاج إلى أشهر ، كما تم تقليص زمن الإفراج عن البضائع إلى زمن قياسي، حيث أن أسرع موافقة إفراج للبضائع تمت بميناء صحار خلال دقيقة و٨ ثوان ، وبمطار مسقط الدولي خلال دقيقة و٩ ثوان وبلغت نسبة الإفراج عن البضائع خلال الساعة الأولى من الوصول إلى ٩٠ ٪ ، كما أن الإفراج عن البضائع في المحطة الواحدة للتفتيش من قبل جهات القيد (الجهات الحكومية الأخرى) يتم خلال مدة لا تتجاوز ساعتين فقط .

إننا ندرك أن طريق النجاح طويل وشاق، ولكننا عقدنا العزم على المضي قدماً في كل جهد يؤدي إلى تطوير العمل الجمركي، من أجل تعزيز حركة التجارة الدولية وتقوية القطاع اللوجستي دون الإخلال بالإيرادات الجمركية من خلال أنظمة متابعة دقيقة لتكون السلطنة قبلة للتجار والمستثمرين من خلال الشراكة الفاعلة مع الجهات الحكومية والقطاع الخاص، فنتحقق أهدافنا وطموحاتنا نحو (اقتصاد قوي ومجتمع آمن) .



WORLD CUSTOMS ORGANIZATION
منظمة الجمارك العالمية

شعار عام 2021م

الجمارك تعزز التعافي والتجديد والمرونة
من أجل سلسلة توريد مستدامة

نحن قادرون



العقيد / سعيد بن خميس الغيثي
مساعد مدير عام الجمارك

*

أثبتت جائحة كورونا التي اجتاحت العالم منذ بداية عام ٢٠٢٠م وحتى اليوم الدور الحيوي الذي تقوم به الإدارة العامة للجمارك في حماية المجتمع وتعزيز الإقتصاد الوطني من خلال مراقبة التجارة الخارجية باعتبارها خط الدفاع الأول في الرقابة على الصادرات والواردات وتسهيل التجارة المشروعة ، وتقف بحزم في وجه التجارة غير المشروعة ؛ وتعزز الإقتصاد الوطني بالإيرادات الجمركية ، كما تسهم أيضاً بشكل أساسي في الدفاع عن السلطنة من تلك المخاطر البيولوجية التي تجتاح العالم من وقت لآخر.

لقد شهد العالم في الآونة الأخيرة ، سلسلة من الأزمات الأمنية أضافت إلى الجمارك مهام جديدة من حيث النوع، ومتعددة على مستوى الكم، وشاملة في المدى الذي تغطيه، ومعقدة من حيث ظروف العمل والتعامل معها، ويجري كل هذا في الوقت الذي يشهد نمواً مطرداً في معدلات التجارة الدولية، تزامناً مع التطور التكنولوجي الذي أوجب على الجمارك تحسين أنظمتها، واستخدام الأدوات الحديثة لزيادة كفاءة الخدمات الجمركية. إن التحدي الأكبر الذي يواجه الإدارات الجمركية هو محاولة الموازنة بين الرقابة الأمنية وتسهيل التجارة في الوقت الذي يشهد زيادة ملحوظة في التجارة الإلكترونية، التي شملت كل دول العالم أوجب عليها مواجهة هذه التحديات الجديدة.

وبما أن الإدارة العامة للجمارك، هي الجهة الحكومية المختصة بإنفاذ قانون الجمارك الموحد لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، والقوانين الأخرى في السلطنة التي تحكم وتنظم عمليات التبادل التجاري الدولي ، فإنها اليوم تعمل على استخدام الأنظمة الحديثة في العمل الجمركي حتى تتوافق مع المتطلبات الجديدة التي أوجدتها جائحة كورونا، وأظهرت بصورة جلية أننا أحوج ما نكون إلى تغيير شامل في الأدوات والأنظمة وآليات الرقابة والتسهيل، بالإضافة إلى متطلبات التحفيز سواء أكان على المستوى الشخصي للكوادر الجمركية، أم على المستوى الإداري للإدارات ومن هنا قامت الإدارة العامة للجمارك بإعادة النظر في استراتيجيات العمل للتكيف مع الظروف الجديدة ووضع خطة عمل تواجه بها تلك المستجدات والتحديات والتي اعتمدت فيها على ثلاثة محاور أساسية هي:

١. تحفيز القدرات وتطوير متطلبات التحفيز.

٢. تطور الحوسبة في الأدوات والأنظمة والخدمات الذكية.

٣. الشراكة مع المجتمع التجاري لتحديث فكر التسهيل والرقابة.

وتهدف الإدارة العامة للجمارك من هذه الخطة إلى إحداث نقلة نوعية للإنطلاق إلى آفاق عالمية ، معتمدة في المقام الأول على خبرات وقدرات ومعارف رجال الجمارك الوطنية ، ومستعينة بأنظمة تقنية حديثة توفر كافة الإمكانيات والأدوات التي تضمن السيطرة التامة على إجراءات العمل، وتقوم بقياس أداء العاملين والمنافذ ومقارنتها بالمعايير الموضوعية للأداء المستهدف .

وكل ذلك لا يأتي إلا بوجود شراكة حقيقية مع المجتمع التجاري تسانده الثقة في كوادر العمل من ناحية ، والحق في معرفة كل ما يتم تطبيقه من إجراءات وأنظمة على الخدمات التي يستفيد منها من ناحية أخرى ، إننا على ثقة تامة أن رجال الجمارك بشرطة عمان السلطانية يمثلون دائماً أعلى مستويات الخبرة والالتزام ويطبّقون القوانين التي تحكم استيراد وتصدير البضائع، وانتقال الركاب والأموال عبر الحدود ، ويتسمون باليقظة والنزاهة في أداء الواجبات وأن كل ما يقومون به واجب وطني مقدس تشرفوا بحمل أمانته، وأن الإدارة العامة للجمارك دائماً على أهبة الإستعداد لتغلب على أي تحديات قد تواجهها أثناء أداء رسالتها لتحقيق رؤية مولانا جلالة السلطان هيثم بن طارق المعظم حفظه الله ورعاه ، لتضمن تنمية مستدامة للعمل الجمركي بما تتطلبه تحديات العصر ومتطلبات مؤسسات المجتمع التجاري.

رئيس التحرير



* دكتوراه في القانون

يوم خالد في تاريخ نهضة عمان المتجددة

إن الحادي عشر من يناير يوم من أيام عمان الخالدة ومناسبة وطنية تحتفل بها عمان المجد، وهي مناسبة تولي حضرة صاحب الجلالة السلطان هيثم بن طارق المعظم - حفظه الله ورعاه - مقاليد الحكم في البلاد خلفاً للمغفور له بإذن الله جلالة السلطان قابوس بن سعيد - طيب الله ثراه - ليكون خير خلف لخير سلف، وإننا على يقين تام بأن ما يقوم به مولانا حفظه الله ورعاه من إصلاحات على جميع المستويات سيكون لها المردود الإيجابي للوطن والمواطن على المدى البعيد، وأن هذه الأزمات التي تمر بها عمان مع دول العالم سوف تمر بإذن الله مثل غيرها من الأزمات، بالعزيمة والإصرار لتكون عمان في مصاف الدول المتقدمة وهي تحقق رؤية عمان ٢٠٤٠ التي حرص جلالته على أن يشرف عليها بنفسه وفق خطط مدروسة وواضحة .



جلالة السلطان المعظم يمنح عدداً من الأوسمة

تفضل حضرة صاحب الجلالة السلطان هيثم بن طارق المعظم - حفظه الله ورعاه - فمُنح عدداً من الأوسمة لعدد من أصحاب السمو والمعالى وقادة قوات السلطان المسلحة وشرطة عُمان السلطانية والأجهزة العسكرية والأمنية الأخرى تقديراً من لدن عاهل البلاد المفدى - أيده الله - لدورهم في تأدية الواجب الوطني وذلك بقصر البركة العامر بتاريخ ١١ يناير ٢٠٢١ م .

وقد تفضل جلالته - أبقاه الله - خلال مراسم منح الأوسمة، فمُنح وسام السلطان قابوس من الدرجة الأولى لمعالى الفريق حسن بن محسن الشريقي المفتش العام للشرطة والجمارك .



جلالته يسلم الفريق حسن الشريقي وسام السلطان قابوس من الدرجة الأولى

مرسوم سلطاني سامي بإصدار النظام الأساسي للدولة

أصدر حضرة صاحب الجلالة السلطان هيثم بن طارق المعظم - حفظه الله ورعاه - مرسوماً سامياً رقم ٢٠٢١/٦ ب إصدار النظام الأساسي للدولة .

وأهم ما ورد في المرسوم السلطاني القاضي بإصدار النظام الأساسي الجديد للدولة وضع آلية محددة ومستقرة لانتقال ولاية الحكم في السلطنة ووضع آلية تعيين ولي العهد وبيان مهامه واختصاصاته وإفراد فصل خاص لمتابعة الأداء الحكومي ورقابته وذلك بإنشاء لجنة تتبع جلالة السلطان تتولى متابعة وتقييم أداء الوزراء ووكلاء الوزارات ومن في حكمهم والتأكيد على مبدأ سيادة القانون واستقلال القضاء كأساس للحكم في الدولة. ودور الدولة في كفالة المزيد من الحقوق والحريات للمواطنين.

الإجراءات الوقائية المتخذة لمواجهة فيروس كورونا (كوفيد ١٩) بمطار مسقط الدولي



المقدم / جمعة بن ثاني الشيايدي
مدير جمارك مطار مسقط الدولي

إن دور المواطن والحكومة في إدارة الأزمات التي يمر بها الوطن يعتبر واجب وطني وديني ومجتمعي يتطلب تكاتف جميع أطراف المجتمع يداً بيد لتحقيق الأهداف المرسومة لمواجهة تلك الأزمة ، ومن أبرز تلك الأزمات التي واجهت الوطن والمواطن هو انتشار فيروس كورونا (كوفيد ١٩) ، حيث قامت السلطنة منذ بدء الجائحة بتشكيل لجنة عليا بأوامر سامية من لدن جلالة السلطان حفظه الله لمتابعة مستجدات كوفيد ١٩ ومواجهته ، ومن بين تلك المواقع الاستراتيجية التي حظيت باهتمام بالغ هي المطارات ومن أبرزها مطار مسقط الدولي الذي ساهم بدور كبير في التعامل مع المرض ومكافحة انتشاره عبر تفعيل خطة عمل واضحة المعالم وحزمة من الإجراءات من أبرزها:

الطيران

- تعليق رحلات الطيران بين مطارات السلطنة وجمهورية الصين الشعبية في بداية الأزمة .
- تكليف لجنة مراقبة جودة أمن الطيران بالتنسيق مع وزارة الصحة للتأكد من تنفيذ إجراءات وزارة الصحة وتوفير متطلبات الصحة العامة بما يضمن الإمتثال للمتطلبات الدولية.
- توفير أدوات الوقاية الشخصية الأولية للموظفين الذين يتعاملون مباشرة مع المسافرين.
- تعزيز مستوى اجراءات فحص كافة الركاب وطواقم الطائرة للرحلات القادمة من الدول المنتشرة بها حالات مؤكدة وتصنيف الرحلات المحولة من الدول المنتشر فيها المرض .
- التنسيق وتبادل المعلومات حول المرض مع المطارات الدولية والإقليمية.



الجمارك خط الدفاع الأول من المخاطر والتهديدات

المطار (القادمون)

- تعقيم منطقة القادمون بالوسائل اللازمة.
- تدريب الكوادر على النظام المستخدم والتأكد من إدخال البيانات ومعلومات المسافرين المطلوبة حسب متطلبات وزارة الصحة .
- اتباع الكوادر العاملة إجراءات الوقاية ومكافحة العدوى كالمحافظة على نظافة اليدين بالطريقة الصحيحة والنظافة الشخصية .
- توفير القفازات وأقنعة الوجه ومستحضرات التعقيم وتوزيعها على النقاط الأمنية .
- وضع آلية التعامل مع المرضى من قبل وبعد الاكتشاف وإدارة قائمة الإنتظار وتدفق المسافرين في منطقة التسجيل .
- اتباع العاملين للتعليمات والإرشادات الوقائية عند التعامل مع المسافرين وأمتعتهم الشخصية من أجل حماية أنفسهم من الإصابة بالفيروس وحماية المسافرين .
- التشديد على التباعد الاجتماعي وتجنب التجمع والإختلاط بين الزملاء أثناء العمل أو الإستراحة .
- عدم التماس المباشر مع المسافرين وارتداء الكمامة والقفازات عند تفتيش البضائع والتفتيش الشخصي .
- تقليص عدد العاملين للمستوى الذي يضمن استمرارية العمل بكفاءة عالية وبدون انقطاع واتخاذ كافة الإجراءات الاحترازية لمنع انتشار الفيروس والحفاظ على صحة المواطنين والزائرين .
- توفير أجهزة التعقيم ومطهر ومعقم اليدين .
- اتباع الطرق الصحيحة في عملية لبس وخلع ملابس الوقاية الشخصية.
- تخصيص أماكن للنفايات الطبية بالإضافة إلى نظافة البيئة المحيطة.

منطقة إجراءات عمل فحص PCR لكوفيد ١٩

- التأكد من إدخال بيانات المسافرين والولاية.
- تركيب وتفعيل السوار الإلكتروني .
- تفعيل تطبيق ترصد + ونظام المشرف الطبي.

منطقة للتثقيف الصحي للمسافرين

- إعداد مواد ومنشورات التثقيف الصحي بعدة لغات وبمختلف الوسائل المرئية والمسموعة والمكتوبة.
- توضيح إجراءات الحجر الصحي للمسافرين حسب اشتراطات وزارة الصحة .
- شرح طريقة الحصول على نتائج فحص كوفيد ١٩ عن طريق نظام ترصد + .
- متابعة المحتجزين في نظام ترصد + ونظام المشرف الطبي .
- الإرشاد حول كيفية التواصل في حالة ظهور أعراض تنفسية .
- عملية تسليم الأساور الإلكترونية بعد الانتهاء من فترة الحجر الصحي المقررة.

الضوابط القانونية للمخالفين

- الخروج من الحجر الصحي .
- إتلاف أو تدمير أو قطع الأسوار الإلكترونية.
- مخالفة قرارات اللجنة العليا .

عملية التأكد من إكمال جميع المسافرين الإجراءات المطلوبة

- التسجيل في ترصد + .
- عمل فحص PCR كوفيد ١٩ .
- تركيب الأسوار الإلكتروني.
- تفعيل نظام المشرف الطبي.
- تسليم مواد التثقيف الصحي للمسافرين .



مبادرات وتسهيلات للمجتمع التجاري لمواجهة تأثير جائحة فيروس كورونا

< خدمة تقديم بوليصة الشحن الجوي إلكترونياً:

قامت الإدارة العامة للجمارك بتدشين بوليصة الشحن الجوي الإلكترونية في ١ أبريل ٢٠٢٠ م ، بهدف تسهيل وتطوير الخدمات الجمركية عبر نظام بيان الإلكتروني وتيسير عمل شركات النقل العاملة في المجال الجوي ، بحيث يقوم الناقل الجوي أو سلطة المناولة في المطارات بتقديم وثائق الشحن والمعلومات والبيانات المذكورة في البوليصة الأصلية إلكترونياً عبر بيان.



< مبادرة الممر الجمركي الآمن:

- دشنت الادارة العامة للجمارك مبادرة الممر الجمركي الآمن وذلك في إطار ربط المنافذ البحرية والجوية والمناطق الحرة والمستودعات الجمركية الإستثمارية بممرات جمركية آمنة لتسهيل حركة مرور البضائع بين المناطق الجمركية وفقاً للمعايير التالية :
١. اعتماد استخدام ترخيص وكيل الشحن عوضاً عن الترخيص الجمركي في الموانئ للحاويات المتجهة إلى المناطق الجمركية (المناطق الحرة والمستودعات الجمركية الاستثمارية) الواقعة في نطاق لا يتعدى ٥٠ كيلومتراً .
 ٢. منح الشركات المستفيدة ميزة قبول الضمان الخطي في حالة الإستيراد المباشر أو التصدير عبر المنافذ البحرية والجوية.
 ٣. تحديد قائمة بالممرات الجمركية الآمنة:
- × ربط ميناء الدقم بالمنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم
 - × ربط ميناء صلالة بمطار صلالة
 - × ما بين المستودعات الجمركية الإستثمارية



< خدمة التخليص عن بعد :

أطلقت الإدارة العامة للجمارك خدمة التخليص الجمركي عن بعد والمتمثلة في عدم مطالبة مالك البضاعة أو من يمثله (المخلص الجمركي) بالحضور أثناء مباشرة عمليات التفتيش في الموانئ والمطارات، والاكتفاء بحضور سائق الشاحنة بالمنفذ البرية وذلك في الحد من انتشار فيروس كورونا.



< إرفاق المستندات إلكترونياً :

قامت الإدارة العامة للجمارك وبالتعاون مع الجهات الحكومية المعنية بالإفصاح عن البضائع بالإتفاق على قبول تخليص البضائع المستوردة في حالة عدم إمكانية التاجر في الحصول على التصديقات اللازمة للوثائق والفواتير الأصلية ، ويكتفى بإرفاق تلك المستندات إلكترونياً عبر نظام بيان.



< اعتماد دلالة المنشأ في حال تعذر إحضار شهادة المنشأ :

اعتمدت الإدارة العامة للجمارك دلالة المنشأ المثبتة على البضاعة في حالة تعذر إحضار شهادة المنشأ مع ضرورة الالتزام بالإجراءات الجمركية المتعلقة بالقيم والأوزان وصحة المنشأ تجنباً لأي مساءلة قانونية ، وذلك لتحقيق مزيد من التسهيلات على المجتمع التجاري لتعزيز سلسلة عمليات التبادل التجاري الدولي .



< خدمة البحث عن المتطلبات المسبقة للسلع المستوردة والمصدرة :

- هي خدمة إلكترونية أطلقتها الإدارة العامة للجمارك عبر الموقع الإلكتروني للحصول على المعلومة الضرورية وتسهيل عمليات التبادل التجاري الدولي حيث تتيح هذه الخدمة الإلكترونية إمكانية معرفة :
- نسبة الضريبة الجمركية والضريبة التفضيلية في حال تطبيق الإتفاقيات بعد تحديد بلد المنشأ.
 - معرفة متطلبات التصاريح والموافقات المسبقة على السلع .
 - إجراءات القيد والمنع للبضائع قبل الإستيراد.
 - إستحقاق الضريبة الإنتقائية وسلعها.
- هذه الخدمة الإلكترونية متاحة للمؤسسات والشركات والأفراد بصفة دائمة على الموقع الإلكتروني للإدارة العامة للجمارك ، ولن تكون هناك حاجة للقطاع التجاري من مراجعة الجهات الحكومية المشاركة بالنافذة الواحدة للحصول على المعلومات، مما يوفر الوقت والجهد على أطراف العملية التجارية تحقيقاً لإستراتيجية الإدارة العامة للجمارك في تسهيل وتبسيط الإجراءات الجمركية ويمكن الإستفادة من هذه الخدمة عبر الرابط التالي: <https://www.customs.gov.om/dgcportal/ar/business-services?artid=32756>



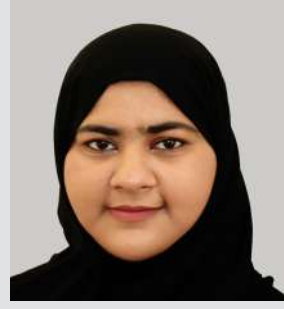
< خدمة احتساب ومعرفة الضريبة الجمركية بشكل مسبق :

تتيح هذه الخدمة الإلكترونية المقدمة عبر الموقع الإلكتروني للإدارة العامة للجمارك للمستخدمين إمكانية معرفة الضريبة الجمركية قبل الإستيراد من خلال إدخال بعض المتطلبات بطريقة مبسطة، فعند إدخال مسمى السلعة أو رمزها وكتابة قيمتها بالعملة الأجنبية وكميتها ومنشأها سوف يقوم النظام باحتساب الضريبة الجمركية المستحقة والضريبة الإنتقائية والمضافة عند إستحقاقها ويمكن الإستفادة من هذه الخدمة عبر الرابط التالي:

<https://www.customs.gov.om/dgcportal/ar/business-services?artid=32719>







نعمة بنت يوسف البلوشية
الجامعة الألمانية للتكنولوجيا

تأثير جائحة كورونا على حركة الملاحة العالمية والتجارة الدولية

مع بداية عام ٢٠٢٠ شهد العالم انتشاراً سريعاً في معدلات الإصابة بفيروس كورونا "كوفيد-١٩" والذي أجبر المدن الكبرى في العالم على إيقاف نشاطاتها. وأشد البلدان تضرراً نتيجة الجائحة هي البلدان التي كانت فيها الجائحة أشد تأثيراً، والتي تعتمد اعتماداً كبيراً على التجارة العالمية أو السياحة أو صادرات السلع الأولية، والتمويل الخارجي.

إن الكساد الناجم عن جائحة كورونا منقطع النظير من نواح عدة، ومن المرجح أن يكون أشد كساداً في الاقتصادات المتقدمة منذ الحرب العالمية الثانية، وأول انكماش للناتج في اقتصادات الأسواق الصاعدة والبلدان النامية في العقود الست المنصرمة على الأقل. وقد شهدنا خلال هذه الجائحة انخفاضاً في إنفاق المستهلكين في جميع أنحاء العالم، إذ توقف السفر وقطاع السياحة بشكل عام، وتباطأت الصناعة بسبب القيود التي فرضت على الحركة، وإعاقة النشاط الاقتصادي عبر الخدمات والمواصلات والتسوق، وأدى انخفاض الإستهلاك إلى انخفاض الطلب.

ومع بدء تأثير الجائحة على التجارة الدولية ظهرت قطاعات تكبدت الكثير من الخسائر. من أهمها قطاع الطيران الذي تكبد خسائر فادحة بسبب إغلاق المطارات ومنع حركة الطيران بين الدول ووفقاً لبعض المعلقين تُعتبر الأزمة التي تبعت الجائحة أسوأ ما واجهه قطاع الطيران في تاريخه. وللتخفيف من عبء الخسائر حاولت بعض الشركات التهرب من رد الرسوم المدفوعة للمسافرين الذين ألغيت رحلاتهم، بالإضافة إلى تسريح عدد من الموظفين في شركات تصنيع الطائرات والشركات المشغلة للمطارات.



إن قطاع الطيران لم يكن المتأثر الوحيد من إنتشار الوباء فلقد تكبد قطاع اللوجستيات وإدارة الإمدادات خسائر كبيرة جراء إغلاق بعض الموانئ النشطة في العالم. ويظهر ذلك من خلال الإغلاق التام الذي شهدته عدد من الموانئ الكبرى حول العالم والذي ترتب عليه تدهور في حركة البضائع العالمية. ومع تراجع حركة الملاحة في الكثير من الموانئ حول العالم واتجاه العديد من الدول إلى اتخاذ الإجراءات الاحترازية للحد من انتشار الفيروس كان على الشركات العاملة في قطاع اللوجستيات محاولة التأقلم مع الوضع الحالي لاسيما وأنها تسعى للمحافظة على توفير الإمدادات الضرورية وبشكل خاص المواد الغذائية وأدوات الحماية الشخصية والمنتجات الطبية، والانتقال للعمل عن بعد بإستخدام التقنيات الرقمية هو الحل الأمثل لمواكبة الظروف الحالية وتسريع عملية توفير الإمدادات. وأيضاً يعد قطاع السياحة من أكثر القطاعات تأثراً بسبب هذه الجائحة. حيث إن الكثير من الدول تعول على قطاع السياحة لدعم الدخل وتوفير فرص عمل للمواطنين. حيث أعرب عدد من المراقبين للوضع الحالي مخاوفهم من تكبد مجال السياحة خسائر بسبب توقف حركة الطيران وإغلاق المطارات وخوف الأفراد من التنقل مع انتشار الوباء.

تأثرت السلطنة كحال الدول الأخرى المصدرة للنفط، بصدمتين متزامنتين هما: تفشي الوباء العالمي وانخفاض أسعار النفط، وعلى الرغم من التراجع في عائدات النفط والوضع المالي الصعب (نتيجة تراجع أسعار النفط منذ عام ٢٠١٤م)، فقد استجابت الحكومة بسرعة للتخفيف من العواقب الاقتصادية للأزمة من خلال حزمة من الإجراءات للحفاظ على الاستقرار المالي ودعم القطاعات والفئات المتضررة وتحفيز الطلب لمنع حدوث ركود اقتصادي طويل.

وفي الختام، هناك بعض الجوانب الإيجابية في انتشار الجائحة منها توجه بعض الدول نحو الإعتماد على الصناعة الوطنية والإنتاج المحلي وتجنب التوجه نحو توسيع آفاق التجارة الخارجية كجزء من الإجراءات المتبعة للتصدي للوباء خاصة مع تزايد الطلب على العديد من السلع الاستهلاكية.



< جمارك الإمارات "تطلق نظامي" تير الإمارات" و"الرقابة والتفتيش" الذكيين رسمياً



أطلقت الهيئة الاتحادية للجمارك بدولة الإمارات العربية المتحدة، نظامي تير الإمارات والرقابة والتفتيش باعتبارهما أحدث الأنظمة الذكية التي عملت الهيئة على تطويرها خلال الأشهر الماضية بهدف توظيف تقنيات الذكاء الاصطناعي للارتقاء بمستوى العمل الجمركي في الدولة.

ونظام "تير الإمارات" هو نظام ذكي مطور لإدارة المخاطر الجمركية يلبي متطلبات الأنظمة العالمية في مجال النقل الدولي الطرقي، ويهدف إلى تبسيط الإجراءات الجمركية عند المعابر الحدودية وتسهيل حركة التجارة والنقل البري الدولي ودعم سلسلة الإمداد والتوريد وإنجاز إجراءات الشحن والمرور عبر المنافذ الحدودية بشكل إلكتروني بتكلفة أقل ومدة زمنية أقصر وطريقة أكثر فاعلية.

بينما يعد نظام الرقابة والتفتيش الذكي نظاماً مستقلاً ابتكرته الهيئة لإدارة عمليات الرقابة والتفتيش الجمركية ويتم تشغيله عن طريق الأجهزة اللوحية لتعزيز الرقابة على المنافذ والمراكز الجمركية بالدولة وتمكين مفتشي ومراقبي الجمارك بالهيئة من إنشاء التقارير الجمركية.

< معالي الشيخ أحمد بن حمد آل خليفة رئيساً لمجلس منظمة الجمارك العالمية



أعلن مجلس منظمة الجمارك العالمية عن فوز معالي الشيخ أحمد بن حمد آل خليفة رئيس الجمارك البحرينية برئاسة مجلس المنظمة بالتزكية ليصبح ثالث عربي يتولى هذا المنصب الرفيع في المنظمة، حيث جاء إعلان ذلك خلال الجلسة الاستثنائية ١٣٧ لمجلس المنظمة التي عقدت خلال الفترة من ١٠ ولغاية ١٢ ديسمبر الجاري عبر الإتصال المرئي، بمشاركة ١٨٢ دولة عضو في المنظمة. ويأتي تحقيق معالي رئيس الجمارك لهذا الفوز الدولي بعد مسيرة عامرة بالنجاحات والإنجازات حيث تقلد معاليه منصب نائب رئيس منظمة الجمارك العالمية الممثل الإقليمي لمنطقة شمال أفريقيا والشرق الأدنى والأوسط منذ عام ٢٠١٦ ولغاية ٢٠٢٠ خلال دورتين متتاليتين، عزز من خلالها دور دول الإقليم في أعمال المنظمة.

< الجمارك السعودية تحبط إرسالية حلويات تحتوي على أكثر من ٣ ملايين حبة كبتاجون



تمكن رجال الجمارك السعودية بميناء الملك عبدالعزيز بالدمام من إحباط عملية تهريب ٢،١٠٦،٢١٤ حبة كبتاجون مخبأة داخل إرسالية حلويات .

قال مدير عام مركز الإستهداف بجمارك السعودية سعود الغرير بأن الجهود التي أسفرت عن كشف الإرسالية المخبأة بطريقة فنية هي استمراراً للعمل الإحترافي المتمكن من قبل رجال الجمارك، وأن تحليل بيانات الشحنات قبل وصولها، وتحليل مسار الحاوية والسفينة أسهم بشكل كبير في ضبط الإرسالية المخالفة، وأضاف أنه بعد التعاون والتنسيق مع المديرية العامة لمكافحة المخدرات تم ضبط المستقبلين لهذه الكمية وعددهم ٥ أشخاص.

وقال "الغرير" إن الجمارك السعودية عبر جميع منافذها تعمل على مكافحة التهريب بكافة أنواعه وذلك بالاستفادة من قدرات منسوبيها والتقنيات الأمنية الحديثة ، سعياً منها لتحقيق أحد أهم مرتكزات استراتيجيتها المتمثل ذلك في إنفاذ الأنظمة والقوانين لحماية المجتمع والإقتصاد الوطني.

< جمارك الكويت تطبق قرار إعفاء البضائع الشخصية من الضريبة الجمركية



قامت الإدارة العامة للجمارك بدولة الكويت بتطبيق قرار إعفاء البضائع الشخصية من الضريبة الجمركية، وصرح مدير إدارة الجمرک الجوي بأن القرار جاء وفق التعليمات الجمركية رقم (٩٤) لسنة ٢٠٢٠م بشأن تطبيق الحد الأدنى لقيمة البضائع التي لا تستوفي دونها ضريبة جمركية اقل من ١٠٠ دينار، وجاء تفعيل القرار بدءاً من الاحد الموافق ٢٨ ذو القعدة ١٤٤١هـ - ٢٠٢٠/٧/١٩م. الجدير بالذكر قامت جمارك الكويت بجملة من المبادرات والتسهيلات والإجراءات الإحترازية للحد من الآثار المباشرة وغير المباشرة على الإقتصاد.

< جمارك قطر تطبق نظام الإقرار الجمركي الإلزامي

طبقت الهيئة العامة للجمارك القطرية نظام الإقرار الجمركي عن الأموال المنقولة عبر الحدود، وهو عبارة عن قيام المسافرين بتعبئة "نموذج الإقرار الجمركي" عند الدخول أو مغادرة البلاد، وذلك في حالة حيازتهم عملات نقدية أو مجوهرات ثمينة أو الأدوات المالية القابلة للتداول لحامله والتي تبلغ قيمتها أو تزيد على خمسون ألف ريال قطري، ويتم تعبئة النموذج في مكتب الإقرار الجمركي بجميع منافذ السفر الجوية أو البحرية أو البرية، ومن ثم يتم تغذية النظام الإلكتروني الخاص بالإقرار الجمركي بشكل فوري من قبل موظف الجمارك. ويأتي تطبيق هذا النظام تنفيذاً لأحكام قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب رقم ٢٠ لسنة ٢٠١٩ وقرار مجلس الوزراء رقم ٤١ لسنة ٢٠١٩ بإصدار اللائحة التنفيذية الخاصة به.





خطة التنمية الخمسية العاشرة ٢٠٢١ - ٢٠٢٥

- ▶ خطة التنمية الخمسية العاشرة (٢٠٢١-٢٠٢٥) تعكس الفكر السامي لجلالة السلطان والرؤية المستقبلية عُمان ٢٠٤٠.
- ▶ تسعى الخطة إلى إعادة استعادة زخم النمو الإقتصادي وتسريع وتيرة التنمية الشاملة والمتوازنة.
- ▶ قطاعات التنويع الإقتصادي في الخطة تشمل: الزراعة والثروة السمكية، التعدين والمنتجات التعدينية، الصناعات التحويلية، الأنشطة الخدمية واللوجستية، والتعليم.
- ▶ تستهدف الخطة تحقيق معدل نمو حقيقي للناتج المحلي الإجمالي لا يقل عن ٣,٥ ٪ في المتوسط ، و ٥,٥ ٪ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الاسمي.
- ▶ يتوقع زيادة معدل الإستثمار ليصل إلى ٢٧ ٪ من الناتج المحلي الإجمالي في المتوسط.
- ▶ مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي ستكون بنسبة ٦٠ ٪، ومعدل نمو الأنشطة غير النفطية بنسبة ٣,٢ ٪.

حوار/ النقيب ناصر الخاطري



سعادة الدكتور / ناصر بن راشد المعولي وكيل وزارة الإقتصاد

شهدت السلطنة طوال العقود الماضية إنجازات تنموية عظيمة توالى على امتداد الخطط الخمسية المتتالية منذ عام ١٩٧٦، وبات لزاماً علينا استثمار تلك المنجزات التنموية من خلال الدفع بخطة تنموية تستجيب لمتطلبات مرحلة مختلفة وواقع أكثر طموحاً.

ما أهم ما يميز الخطة الخمسية العاشرة عن الخطط السابقة؟

تكمن أهمية الخطة الخمسية العاشرة في كونها أولى الخطط التنفيذية للرؤية المستقبلية عمان ٢٠٤٠، وتمثل خارطة الطريق للسنوات الخمس القادمة ، كما أنها تعتبر أول خطة تعكس التوجهات السامية لجلالة السلطان هيثم بن طارق- حفظه الله- والتي وردت في خطاب جلالة التاريخي في ٢٢ فبراير ٢٠٢٠م. كما أن إعداد الخطة جاء في ظروف استثنائية تشهد العديد من التحديات والظروف غير العادية، نتيجة لتداعيات جائحة كوفيد-١٩ وتأثيراته على مختلف القطاعات

ما هي الأهداف التي تسعى الخطة الخمسية العاشرة لتحقيقها؟

تركز الخطة على تعزيز التنمية البشرية المستدامة والحفاظ على رأس المال البشري وتحفيز النشاط الاقتصادي بالشاركة مع القطاع الخاص ودعم دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إلى جانب توسيع قاعدة التنوع الاقتصادي وتطوير آليات وبرامج الهياكل الإنتاجية، إضافة إلى تطوير بيئة الاقتصاد الكلي وتحقيق الإستدامة المالية وتحقيق تنمية متوازنة للمحافظات، وترتكز كذلك على التطوير التشريعي والإداري، ومعالجة التحديات الآنية، وتحسين البنية التحتية، والإنضباط والتوازن المالي، والإستدامة البيئية ورفع كفاءة استخدام الموارد الطبيعية.

ما المنهجية التي تم اعتمادها عند إعداد الخطة؟

تم إعداد الخطة الخمسية العاشرة بمشاركة مجتمعية واسعة، ومن خلال الإطلاع على تجارب دولية واستخلاص الدروس المستفادة

الإقتصادية والإجتماعية والديموغرافية، ومرور الإقتصاد العالمي بأكبر ركود اقتصادي منذ الحرب العالمية الثانية، كل هذه التحديات وغيرها فرضت نفسها عند إعداد الخطة وأضافت تحديات جديدة تم مراعاتها عند إعداد الخطة.

وتتميز الخطة التنموية الخمسية العاشرة بوجود ٢٤٣ برنامجاً موزعة وفقاً لأولويات الرؤية المستقبلية عُمان ٢٠٤٠. وتستهدف هذه البرامج تحديد آليات المساهمة في تحقيق كافة أهداف الرؤية والبالغ عددها ٨٨ هدفاً استراتيجياً خلال الخمس سنوات القادمة. تتميز هذه البرامج بأن يكون لها نتائج ومخرجات ملموسة فضلاً عن آليات تنفيذ محددة، وإطار زمني، ونطاق للتكلفة، والأهم هو تحديد جهة مسؤولة عن كل برنامج وجهات أخرى مساندة، تحقيقاً لمبادئ الحوكمة والشفافية والمسؤولية، ويتحقق هذه البرامج أو الغالبية العظمى منها، تساهم الخطة الخمسية العاشرة (٢٠٢١-٢٠٢٥)، بتحديد خارطة الطريق والبرنامج التنفيذي الأول، لتحقيق أهداف وممكنات الرؤية المستقبلية عُمان ٢٠٤٠.

الخطة الخمسية العاشرة (2021-2025)

أول خطة تنفيذية لرؤية عمان 2040

88
هدفا استراتيجيا



343
برنامجا



14
أولوية وطنية



4
محاور رئيسية



تهدف إلى

- تعزيز التنمية البشرية المستدامة
- تحفيز النشاط الاقتصادي
- توسيع قاعدة التنوع الاقتصادي
- تطوير بيئة الاقتصاد وتحقيق الإستدامة المالية
- تحقيق تنمية متوازنة للمحافظات



ودراسة الوثائق الخلفية المختلفة وخاصة المرتبطة بالرؤية المستقبلية لعمان ٢٠٤٠ والإستراتيجية الوطنية للتنمية العمرانية، حيث تم تشكيل ١٢ مجموعة عمل من مختلف فئات المجتمع لتعمل على أولويات الرؤية، إضافة إلى مجموعتين فرعيتين تشمل مجموعة الشباب ومجموعة تقنية المعلومات، وتم عقد ما يقارب ٢٥ ورشة عمل بمشاركة ٧٨٠ مشاركاً، بالإضافة إلى حوالي ٥٠ اجتماعاً افتراضياً حضرها ٢٢٠ مشاركاً ليكون إجمالي الأنشطة لإعداد الخطة ١٩٥ نشاطاً بحضور ١٩٠٠ مشارك. وتمت مراجعة ما يقارب ١٧٦ استمارة للوضع الراهن و ١٥٧ استمارة تحليل التحديات و ١١٠ استمارة للبرامج الإستراتيجية من الجهات المعنية.

ما هي أبرز أهداف الخطة الخمسية العاشرة؟

تتمثل أبرز المستهدفات في تحقيق معدل نمو حقيقي للناتج المحلي الإجمالي لا يقل عن ٣,٥٪ في المتوسط، و ٥,٥٪ معدل الناتج المحلي الإجمالي الاسمي، وزيادة معدل الإستثمار ليصل إلى ٢٧٪ من الناتج المحلي الإجمالي في المتوسط، وجذب المزيد من الإستثمار الأجنبي المباشر في القطاعات النفطية وغير النفطية ليصل إلى ٩,١٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي بنهاية الخطة، إضافة إلى زيادة مساهمة القطاع الخاص في الإستثمار لتصل إلى ٦٠٪ في المتوسط، وتحقيق معدل نمو حقيقي للأنشطة غير النفطية يقدر بنحو ٣,٢٪ في المتوسط. والحفاظ على معدلات تضخم آمنة ومستقرة في حدود (٢,٨) بالمائة سنوياً.



يعتبر تحدي التشغيل اليوم من أهم التحديات التي تواجه السلطنة ، فكيف تعاملت الخطة الخمسية العاشرة مع هذا التحدي؟

تشغيل القوى العاملة الوطنية من أهم التحديات التي تواجه السلطنة، على الرغم من أن معدلات الأداء في الاقتصاد الوطني تكفل توفير فرص عمل كافية ، إلا أن سوق العمل لم يتمكن من استيعاب وتوظيف كافة الإعداد المتزايدة الداخلين لسوق العمل. حيث تشير مؤشرات سوق العمل إلى ارتفاع عدد الباحثين عن عمل من العمانيين حسب النتائج الأولية لتعداد السكان والمساكن والمنشآت لعام ٢٠٢٠ إلى نحو ٦٠ ألف باحث عن عمل، ومعظمهم من الشباب في الفئة العمرية من (١٥-٢٩) سنة. ولمعالجة هذا التحدي، وتصويب اختلالات سوق العمل، عملت خطة التنمية الخمسية العاشرة إلى تبني سياسات توسعية تعنى بسوق

وتشتمل الخطة على مجموعة من البرامج التي تستهدف الحفاظ على البيئة وتحقيق الإستدامة البيئية وتطوير برامج تخفيف التغيرات المناخية والتكيف معها، وبرامج تشجيع الإقتصاد الدوار والاقتصاد الأخضر والأزرق ورفع كفاءة استخدام الموارد خاصة الناضبة وزيادة مساهمة الطاقة النظيفة والمتجددة في النشاط الإقتصادي، كما تولي الخطة اهتماما خاصا بتوزيع التنمية وتنمية المحافظات وإعطاها دور أكبر في التنمية، وترسخ مفهوم اللامركزية الإدارية والمالية والإقتصادية.

كيف سيتم تقييم مستهدفات الخطة؟

سيتم متابعة وتقييم برامج الخطة الخمسية العاشرة من خلال إعداد تقارير دورية للمتابعة والتقييم ونشرها ورفعها للجهات المعنية ومتابعة تنفيذ برامج الخطة، حيث سيتم العمل على مجموعة من مؤشرات قياس الأداء الذكية لمتابعة تنفيذ البرامج وتقييم آثارها على مدى السنوات الخمس القادمة. وذلك ضمن إطار مؤسسي وتنظيمي مؤهل للمتابعة والتقييم تحت إشراف وحدة متابعة تنفيذ رؤية عمان ٢٠٤٠، كما ستكون هناك منصة إلكترونية موحدة لمؤشرات قياس الأداء بالتعاون مع الجهات المعنية ذات الصلة. ولكون المواطن شريكا في متابعة وتقييم أهداف ومستهدفات الخطة الخمسية، كما كان شريكا في وضعها سيكون هناك إصدار خاص يعرف بـ "دليل المواطن للخطة الخمسية العاشرة"، إلى جانب إصدار عدد آخر من الوثائق ضمن مخرجات الخطة تتمثل في: "مجلد مشروعات خطة العام الأول للخطة الخمسية العاشرة"، و"إطار المتابعة والتقييم للخطة الخمسية العاشرة"، و"مجلد برامج الخطة الخمسية العاشرة" الذي سيتم إصداره في الربع الأول من عام ٢٠٢١م.

العمل تساهم بتغيير تركيبة العمل من وضعه الحالي الذي يستند إلى قاعدة عريضة من العمالة غير الماهرة إلى هيكل جديد يقوم على قاعدة عريضة من العمالة المؤهلة، وذلك وفق سياسات استقطاب للعمالة الماهرة ومنحها الحوافز وتشجيع الإستثمارات الجديدة المبنية على اقتصاد المعرفة، مع تطوير نظام التعليم وتوفير القوى العاملة المحلية الماهرة ورفع مشاركة المرأة في سوق العمل.

ما هي قطاعات التنوع الاقتصادي التي تركز عليها الخطة الخمسية العاشرة؟

تعطي الخطة اهتماماً كبيراً لمجال التنوع الإقتصادي، خاصة قطاعات الصناعات التحويلية ذات المحتوى التكنولوجي المرتفع، والزراعة والثروة السمكية والإستزراع السمكي والتصنيع الزراعي والغذائي، والنقل والتخزين واللوجيستيات. وتركز الخطة أيضاً على زيادة مساهمة القطاع الخاص في القطاعات الإقتصادية ذات القيمة المضافة المحلية العالية، واستكمال سلاسل القيمة والإنتاج والتوريد، وتحفيز مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال تدعيم ترابطها بالمؤسسات الكبيرة ومن خلال تشجيع مساهمتها في أنشطة الإبتكار واقتصاد المعرفة وتطبيقات الثورة الصناعية الرابعة والذكاء الإصطناعي والأسواق المتخصصة ورأس المال المخاطر، والتركيز على توفير فرص عمل لائقة ومنتجة للشباب العُماني خاصة في مجال ريادة الأعمال.

وتدعم الخطة بشكل كبير الحفاظ على رأس المال البشري والحد من التداعيات الناجمة عن جائحة كوفيد-١٩ المستجد، والإستمرار في جهود تطوير المنظومة الصحية وقطاع الصناعات الدوائية، وتشجيع مساهمة القطاع الخاص في هذا المجال.

وفي مجال التعليم، تستهدف الخطة أيضاً تطوير منظومة التعليم قبل الجامعي والجامعي لرفع تنافسية خريجي التعليم في السوق المحلي والعالمي. وتركز الخطة على برامج الحماية والرعاية الصحية وتشجيع حوكمة تقديم الخدمات العامة، وتطوير الجهاز الإداري للدولة ليصبح أكثر كفاءة واستجابة لتطلعات المواطن والمستثمر، وتضع الخطة الأسس للتحويل نحو اللامركزية الإدارية والإقتصادية والمالية وتدعيم دور الإدارة المحلية في تحسين مستوى معيشة المواطنين ودعم الإقتصاد المحلي.



الخطة الإستراتيجية للإدارة العامة للجـ



الرائد / سليمان بن مسعود الغافري
مساعد مدير مشروع بيان

إنطلاقاً من النهج الحكيم الذي تتبناه قيادة شرطة عمان السلطانية في ترسيخ مفاهيم التخطيط الإستراتيجي في كافة جوانب العمل الشرطي، تأتي الخطة الإستراتيجية الثانية (٢٠٢١ - ٢٠٢٣) للإدارة العامة للجمارك في حلة جديدة ترسم من خلالها أهدافها لثلاث سنوات قادمة وتمهد الطريق لإنطلاقة جديدة تحمل في طياتها طموحات وتطلعات الجمارك العمانية في المرحلة القادمة، ولعل ما يميز هذه الخطة عن الخطة السابقة أنها جاءت متوافقة مع المدة الزمنية للخطة الإستراتيجية لمنظمة الجمارك العالمية والمحددة بثلاث سنوات، وهذا من شأنه أن يسهل على القائمين على هذه الخطة ترجمة محتواها على أرض الواقع.

وإيماناً بأهمية دور الإدارة العامة للجمارك في المساهمة في تحقيق أهداف الحكومة التي خطتها في مختلف خططها الإستراتيجية الطموحة، فقد حرص القائمون على إعداد هذه الخطة أن تكون متوافقة مع مرتكزات رؤية عمان ٢٠٤٠، حيث تسهم الخطة بشكل مباشر أو غير مباشر في تحقيق ما يزيد عن ١٩ مؤشراً من مؤشرات تحقيق الرؤية، كذلك جاءت الخطة منسجمة مع الإستراتيجية الوطنية اللوجستية ٢٠٤٠، حيث تسهم الخطة في تحقيق ما لا يقل عن ١٥ برنامجاً وطنياً لوجستياً.

ولما كان التحدي الأبرز للإدارات الجمركية حول العالم يكمن في تحقيق التوازن بين تسهيل التجارة عبر الحدود من جانب وتعزيز الأمن وحماية المجتمع من جانب آخر فقد جاءت رسالة الجمارك الجديدة معبرة عن رغبة الجمارك العمانية في "تسهيل التجارة المشروعة وتعزيز القدرة التنافسية للسلطنة لتكون مركزاً لوجستياً عالمياً"، وهذا بلا شك يدفعنا إلى مواصلة الجهد وشحن الهمم وإطلاق الفكر لتقديم المزيد من التسهيلات والحوافز للمجتمع التجاري حتى يكون قادراً على تحقيق المنافسة الدولية.



مارك (٢٠٢١ - ٢٠٢٣) .. قيادة وانطلاقة طموحة

كما تضمنت كل ركيزة من تلك الركائز عدد ثلاث مبادرات طموحة من شأنها أن تلبي احتياجات الإدارة العامة للجمارك للمرحلة القادمة وأن تؤسس لتحقيق الريادة للجمارك العمانية ليس على الصعيد الإقليمي فقط وإنما على الصعيد العالمي كذلك، لتكون الجمارك العمانية بذلك إحدى الإدارات الجمركية الرائدة على مستوى العالم، وذلك لن يتأتى إلا بضمان التنفيذ الصحيح لتلك المبادرات، ولذلك تم إعداد خطة تنفيذية تتناول بالتفصيل الدقيق كل مبادرة على حدة من حيث الأنشطة التي تتضمنها والفترة الزمنية اللازمة للتنفيذ والفريق المعني بالتنفيذ والنتائج المتوقعة ومؤشرات أداء تقيس مستوى التقدم في تحقيق تلك المبادرات.

أخيراً وليس آخراً، إن الخطة الاستراتيجية للإدارة العامة للجمارك (٢٠٢١-٢٠٢٣) هي النهج الذي سوف تسير عليه الإدارة خلال سنواتها الثلاث القادمة، لذا فإن هذه الخطة لن تؤثر أكلها ولن تحقق مقاصدها إلا إذا تضافرت جهود جميع منتسبي الإدارة لترجمة مقتضيات هذه الخطة الطموحة في واقع عملهم الجمركي كل حسب اختصاصه.



وانطلاقاً من حرص الإدارة العامة للجمارك على مواصلة الريادة في توظيف الحلول التقنية بكافة أشكالها في العمل الجمركي جاءت رؤية الإدارة للأعوام الثلاثة القادمة لتؤكد على أهمية أن تكون الإدارة العامة للجمارك "إدارة جمركية رقمية قائمة على المعرفة والإبتكار والمشاركة الفاعلة"، وهذا من شأنه أن يحد من التدخل المباشر لرجال الجمارك في إنهاء إجراءات الإستيراد والتصدير، ويتيح للمتعاملين مع الإدارة العامة للجمارك من إنهاء إجراءات شحناتهم في بيئة رقمية بحتة ومن أي مكان في العالم.

وحيث إن تحقيق رسالة ورؤية الإدارة العامة للجمارك تتطلب أن يتحلى رجال الجمارك بعدد من القيم والمثل السامية التي تعينهم على أداء المهام والواجبات الملقاة على عاتقهم، فقد تضمنت الخطة الاستراتيجية ثلاث قيم سامية تتمثل في: **العدالة واليقظة والانضباط**، فالعدالة تحتم على رجل الجمارك الإلتزام بتنفيذ القوانين والتشريعات الجمركية دون تمييز وبكل نزاهة وحيادية، واليقظة تجعل من رجل الجمارك دائم اليقظة والإنتباه لردع وكشف ومنع كل ما يهدد أمن المجتمع وسلامة أفراده، والانضباط يفرض على رجل الجمارك الإلتزام بالواجبات والمسؤوليات الملقاة على عاتقه حتى يؤدي دوره على أكمل وجه.

ولترجمة رسالة ورؤية الإدارة العامة للجمارك على أرض الواقع فقد تضمنت الخطة الاستراتيجية الجديدة (٢٠٢١-٢٠٢٣) ثلاث ركائز رئيسة شاملة لكل أبعاد الأداء الجمركي، وهي:

١. بناء القدرات الجمركية.

٢. الحوسبة الشاملة.

٣. والشراكة الفاعلة.

وقد تفرع عن كل ركيزة من هذه الركائز هدف استراتيجي يمكن متابعة تحقيقه من خلال مؤشرات قياس أداء محددة.

بيان .. بعد ٥ سنوات من الإنطلاق



النقيب / عبدالحميد بن علي الحوسني
إدارة مشروع نظام بيان

يقودنا هذا العنوان إلى بداية شهر يونيو من عام ٢٠١٥م يوم أن قررت شرطة عمان السلطانية تدشين نظام بيان وإطلاقه في بداية الأمر في أهم جسر بحري وتجاري يربط السلطنة بالعالم وهو ميناء صحار والذي تزامن ذلك التدشين مع بداية انتقال النشاط التجاري للإستيراد والتصدير من ميناء السلطان قابوس إلى ميناء صحار ، وكان هذا من أقوى التحديات التي واجهت الإدارة العامة للجمارك نظراً لخصوصية آليات العمل المرتبطة مع الجهات العاملة بالميناء وجاهزيتها لاستيعاب ذلك النشاط الكبير، إلا أنه ولله الحمد أثبتت فرق العمل الجمركية قدرتها و جدارتها في التعامل مع هذا الحدث المهم واستطعننا التعاطي بشكل إيجابي مع تلك الظروف والتغلب على كل التحديات والصعوبات وتصحيح مسارات العمل ووضع خطة لتوسع نظام بيان جغرافياً ونوعياً .

إن تلك التحديات أوجدت لدينا الحافز لتوسيع عمليات تشغيل النظام انطلاقاً من ميناء صحار إلى المنافذ الجمركية والمناطق الحرة والمستودعات الجمركية والأسواق الحرة وشركات البريد السريع ، مما زاد من المسؤوليات والتحديات وكانت معالم النجاح واضحة بالجهود والدعم المتواصل من القيادة المؤثرة لشرطة عمان السلطانية .

بدأ نظام بيان ب (٧) أنواع من البيانات الجمركية ليصل حالياً إلى (٤٠) بيان جمركي وقد صدر منذ ذلك اليوم وحتى نهاية عام ٢٠٢٠م قرابة ٦ ملايين بيان جمركي ، كما بدأ العمل بعشرة أنظمة فقط ليصل الآن إلى (٣٦) نظام تشكل شبكة مترابطة ومتكاملة فيما بينها من خلال علاقات عمل تقنية كبيرة تصدر حوالي (٤٠) ألف أمر إلكتروني يومياً .

أما الجهات الحكومية فقد بدأ الربط مع ٥ جهات حكومية معينة بإصدار تصاريح إستيراد وتصدير البضائع والإفراج عنها ، بالإضافة إلى الجهات المعنية بالإعفاءات الجمركية وأصبحت الآن (٥٢) جهة، حكومية لقد استغرق الوقت لعمليات الربط وتحديد المتطلبات والمناقشات والاجتماعات ما يزيد عن ٣ سنوات انقضت في تصحيح الأفكار المرتبطة بالإجراءات القديمة في إصدار التصاريح والفصح عن البضائع وبين إعادة هندسة إجراءات إصدار تلك التصاريح وتصميمها وتنفيذها إلكترونياً بما يتناسب مع كل جهة حتى تحقق هذا الحلم، وصدور أول تصريح إلكتروني من خلال نظام بيان في ٢٥ فبراير ٢٠١٦م ليصل عددها في نهاية عام ٢٠٢٠م (٢٠١٢٩٠) تصريح ، حيث صدر أسرع موافقة تصريح من خلال نظام بيان خلال (١٢) ثانية منذ تقديمه في النظام ، بعد أن كانت تستغرق إجراءات إصداره من بعض الجهات عدة أشهر .

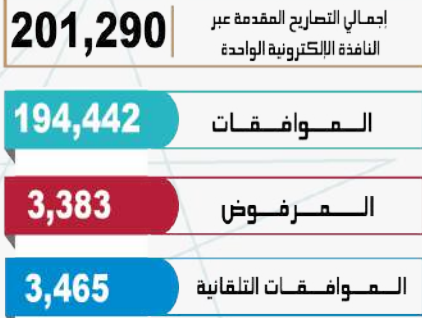
إن نظام بيان كانت بداياته وكأي بدايات متواضعة محدودة من المستخدمين سواء من الشركات التجارية أو غير التجارية والأفراد حتى وصل الآن إلى التكامل بعدد (٢٢٢٩٥٦) مستخدم .

أصبح نظام بيان اليوم أحد أهم الأنظمة الوطنية بالسلطنة وأكثرها تطوراً، حيث إنه يعتبر حكومة إلكترونية مصغرة نظراً لارتباطه تقنياً بالعديد من الأنظمة بهدف تبادل المعلومات إلكترونياً والإستغناء عن الوثائق والمستندات الورقية، الأمر الذي كان له الأثر الكبير في تقليل التكاليف وسرعة الإنجاز وسهولة الإجراءات. إذ يسهم هذا النظام في تسهيل إجراءات تخليص المعاملات الجمركية وإنهاءها بصورة متكاملة وسريعة. ويعكس مدى اهتمام القيادة العامة للشرطة بتقديم التسهيلات التجارية من خلال تقليص الأعباء المالية والإدارية واللوجستية لعمليات التبادل التجاري عبر الحدود.

إن الخطط المستقبلية التي يتضمنها مسار النظام هو الربط مع الشركات المشغلة للموانئ والمطارات، وتحسين إجراءات التفتيش والإفراج للجهات الحكومية في النظام ، والربط مع مجموعة من الجهات الحكومية الأخرى كالمركز الوطني للإحصاء وجهاز الضرائب والبنك المركزي، والربط أيضاً مع الإتحاد الدولي للنقل بالعبور ، وتطبيق الخدمات الجمركية عبر الهاتف النقال .

إن طموحنا بالتحسينات على النظام لا يتوقف خاصة في ضوء رؤية مولانا صاحب الجلالة السلطان هيثم بن طارق المعظم حفظه الله لعمان ٢٠٤٠ في أن نكون السباقين في كافة المستويات المحلية والدولية .

حصاد ٢٠٢٠ – بيان



أسرع موافقة
على تصريح حكومي
تم إصداره عبر بيان

12
ثانية

أسرع موافقة إفراج
على شحنة بحرية

دقيقة
و
8 ثوانٍ

أسرع موافقة إفراج
على شحنة جوية

دقيقة
و
9 ثوانٍ

نسبة الإفراج عن البضائع
خلال الساعة الأولى
من الوصول

90 %





الملازم أول/ علي بن عبدالله البادي
قسم تقنية المعلومات

نظام بيان يجسد نموذج بي

يعد نظام بيان من أهم الأنظمة الجمركية الإلكترونية المتكاملة والذي يشمل جميع الإجراءات والعمليات الجمركية، كونه يعتبر مشروعاً وطنياً ذو أهمية كبيرة وداعماً أساسياً للأمن والإقتصاد الوطني وأكثر الأنظمة تطوراً تقنياً وإجرائياً على مستوى السلطنة، حيث راعت الإدارة العامة للجمارك عند تصميم نظام بيان إتباع أفضل الممارسات والمعايير الدولية بما يتناسب وطبيعة إجراءاتها الجمركية. وهذا بلا شك كان له دورٌ إيجابيٌ ملموسٌ لدى المتعاملين مع النظام، سواء المجتمع التجاري، أو الجهات الحكومية أو الأفراد؛ كونه يتميز بالسهولة والسرعة، بل ويرفع من مستوى الأداء، ويحسن إجراءات العمل بأقل جهد في وقت قياسي جداً.

ومن الممارسات والمعايير الدولية التي اتبعتها الإدارة العامة للجمارك عند تصميم نظام بيان، هو نموذج البيانات المعتمد بمنظمة الجمارك العالمية (WCO Data model).

ما هو نموذج بيانات منظمة الجمارك العالمية (WCO Data model)؟

إن تقليص متطلبات الإدارات الجمركية من البيانات، ووضع أسس ونظم قياسية من أجل تسهيل وتحسين تدفق البضائع عبر الحدود؛ وذلك لخفض التكاليف والتعقيدات المرتبطة باستيفاء المتطلبات الحكومية. حيث قامت منظمة الجمارك العالمية بإصدار أول نموذج. وبعدها توالى إصدار النماذج بناءً على طلب دول الأعضاء لصيانة البيانات لديها وأيضاً بمشاركة واسعة من الإدارات الجمركية بما يتناسب مع إجراءاتها الجمركية .

فنموذج البيانات هو الحد الأعلى لمجموعة من متطلبات البيانات تم دمجها و تنسيقها بشكل دقيق، واستخلاصها من القواعد المنظمة لعبور الحدود؛ بحيث يتم تحديثها بشكل منتظم لإستيفاء الإحتياجات القانونية والإجرائية الجمركية. ويعتمد النموذج على اتفاقية كيوتو المعدلة والتي تحت الإدارات الجمركية على طلب الحد الأدنى من البيانات لضمان الإلتزام بالقانون الجمركي. وعليه تقوم الإدارات الجمركية بطلب عناصر البيانات بشكل محدد في صورة قوائم بيانات لكل إجراء جمركي. حيث أن هذه القيود تضمن عدم زيادة متطلبات البيانات في المستقبل. وباستخدام هذه الآلية تضمن منظمة الجمارك العالمية أن أي متطلبات جديدة تتعلق بالإجراءات الجمركية سوف تخضع لتحليل دقيق وشامل وفقاً للمعايير الدولية، وأيضاً ستعتمد على قدرة المجتمع التجاري على تقديم المعلومات في المسار المعتاد للإجراءات.

ما هو إصدار نموذج البيانات المستخدم في نظام بيان؟

أستُخدِمَ في نظام بيان الإصدارُ الثالث من نموذج بيانات منظمة الجمارك العالمية ، حيث يشملُ هذا الإصدارُ على مفهوم النافذة الواحدة بحيث لا يقتصر على المتطلبات الجمركية فحسب، بل ويشمل أيضاً متطلبات الجهات الحكومية ذات العلاقة ، كالمعلومات الخاصة بالتصاريح مثلاً. كما يتضمن الإصدار الثالث إدخال إجراءات أكثر شمولية لتغطية نظام العبور وخطوات إرشادية للرسائل الرقابية الحدودية الحكومية (GOVCBR) والذي قام فريق مشروع نموذج البيانات بتصميمه ليستوفي كافة المتطلبات للنافذة الواحدة ، للإفراج عن البضائع والحاويات و وسائل النقل.

أهمية المعرفة بنموذج بيانات منظمة الجمارك العالمية (WCO Data Model) :

نموذج البيانات هو مبادرة من منظمة الجمارك العالمية ويعتبر أهم مصدر للإجراءات الجمركية وتستفيد منه كل الإدارات الجمركية عند تطوير أو تصميم النظام الجمركي. لذلك المعرفة بنموذج البيانات تكمن أهميته فيما يلي:

أولاً: يساعد على تطوير أو تصميم نظام جمركي حديث:

تم تصميم النموذج لوصف عناصر البيانات وعلاقاتها المتداخلة ، وتم وضع هذه العناصر من البيانات في جداول وفقاً لنوع الإجراءات التي سيتم استخدامها.

فالإدارات الجمركية في كل دولة عندما تقرر تصميم نظام جمركي حديث أو تطوير نظامها الحالي تتجه إلى استخدام نموذج بيانات منظمة

الانات منظمة الجمارك العالمية المعتمدة

الجمارك العالمية، والإدارة العامة للجمارك عندما قررت تصميم نظام بيان، استخدمت الإصدار الثالث كونه نظاماً معلوماتياً آلياً يمكن تطبيقه على أي منصة برامج أو أجهزة.

وقد تم وضع ملخصات من قبل منظمة الجمارك العالمية للتعبير عن البيانات و كيفية الوصول إليها و وصفها من خلال مجموعة من النماذج التي تم تصنيفها لعدة فئات تتضمن نموذجاً شاملاً وعدة نماذج تفصيلية، كل منها مرتبط بإجراء جمركي مختلف. كذلك وفرت منظمة الجمارك العالمية جميع الإصدارات على موقعها الإلكتروني، مما يسهل على جميع الدول الأعضاء الوصول إليها.

ثانياً: تطبيق النافذة الإلكترونية الواحدة:

يتضمن الإصدار الثالث لنموذج بيانات منظمة الجمارك العالمية الحل الأمثل لتطبيق النافذة الإلكترونية الواحدة لتبادل البيانات إلكترونياً لتوفير معيار عالمي لكل المتطلبات الحكومية من البيانات المتعلقة بالإفراج و تخليص البضائع ، مما يترتب عليه توفير الوقت والنفقات على الحكومات و المجتمع التجاري. والهدف من ذلك هو الحصول على هذه البيانات من جميع الأطراف ذات العلاقة في وقت قياسي. و لهذا يعتبر نموذج بيانات منظمة الجمارك العالمية أداة عالمية لتبادل البيانات الرقابية عبر الحدود .

ثالثاً: تم وضعه بمشاركة المجتمع التجاري:

لم يتم تصميم نموذج البيانات بشكل منعزل. فهناك عدد من المشاركين من المجتمع التجاري ومن الهيئات الرقابية الحدودية وغيرهم؛ مما ساهم في تبسيط الإجراءات، خفض التكلفة الإجرائية للمستفيدين، وتقليص الدورات الزمنية للبيان الجمركي. ويتم تشجيع الأطراف المهتمة في المجتمع التجاري على بالانضمام لممثلي الإدارات المشاركة في مراجعة نموذج بيانات منظمة الجمارك العالمية من أجل تحسين الإصدارات اللاحقة لتصبح أكثر شمولية وسهولة.

صيانة نموذج بيانات منظمة الجمارك العالمية :

تخضع التعديلات التي تتم في نموذج البيانات الى إجراءات رقابية صارمة من قبل منظمة الجمارك العالمية. فعلى سبيل المثال في حالة اتفاق الأعضاء بأن العنصر المطلوب إضافته هو عنصر حيوي ومهم للدولة التي تقدمت بطلب الاضافة أو التعديل، وبحكم عدم وجوده في النموذج الحالي هنا يشترط أن تقوم دولتين على الأقل بطلب ذلك التعديل أو الإضافة لتمرير اعتماده من قبل منظمة الجمارك العالمية وإضافته في الإصدار الجديد. ختاماً، تعتبر السلطنة من أوائل الدول التي طبقت النموذج على مستوى دول المنطقة، الأمر الذي يجعل السلطنة مستعدة لأي ربط مع أنظمة دولية أخرى مستقبلاً . حيث أن الإدارة العامة للجمارك طبقت النموذج أفضل تطبيق، حيث اشتمل على النافذة الإلكترونية الواحدة، والمشفل الإقتصادي المعتمد، ونظام التير وغيرها من البرامج الدولية؛ مما جعله أفضل نظام جمركي متكامل.



تقنية المعلومات ودورها في



الملازم أول/ سند بن خميس السنيدي
قسم تقنية المعلومات

إن اعتماد اقتصادات الدول المتقدمة على استخدام التكنولوجيا الحديثة في تطوير عملياتها وإجراءاتها عبر تحويل الإجراءات الورقية إلى نظام إلكتروني متكامل يشمل مجموعة من العمليات والإجراءات الجمركية من خلال تقليص عدد تلك الإجراءات وجعلها إلكترونية كما يمكن تخليصها عن بعد دون الحاجة للحضور إلى المنفذ الجمركي أو الإدارة العامة للجمارك و حتى قبل وصول البضاعة إلى السلطنة.

قدم نظام بيان الإلكتروني والذي حصل على أفضل مشروع حكومي تكاملي وذلك ضمن جائزة السلطان قابوس للإجادة في الخدمات الحكومية الإلكترونية جملة من التسهيلات للمجتمع التجاري ومن أبرز تلك المميزات التي يحققها النظام :

شهدت الإدارة العامة للجمارك عدداً من التحسينات والتحديثات التي جعلت من العمل الجمركي يقوم بأدوار مهمة تلبي احتياجات العصر الحديث، ومن أبرز تلك التحديثات التي قامت بها الإدارة العامة للجمارك في إنشاء نظام الإدارة الجمركية المتكاملة والتي تضم ١٨٣ خدمة إلكترونية وربط ٥٢ جهة حكومية ودعمها بنظام إدارة مخاطر إلكتروني لكي تحقق الإدارة العامة أهدافها في تسهيل عملية تدفق السلع عبر الحدود بكل يسر وسهولة وتعزيز حركة التجارة والاستثمار والتي تحقق للمجتمع التجاري النماء والقدرة على تعزيز أعمالهم التجارية سواء كان في عمليات الاستيراد أو التصدير، والإستفادة من الخدمات والتسهيلات المقدمة في الموانئ والمطارات والمناطق الحرة والمستودعات الإستثمارية.



تطوير الخدمات الجمركية

- ٨- تقديم التسهيلات والخدمات الإلكترونية للمجتمع التجاري في زمن قياسي.
- ١٠- التصدي لعمليات الغش التجاري للحد من البضائع المقلدة والمغشوشة.
- ١٢- توحيد الإجراءات الجمركية بما يحقق الشفافية والمساواة في التعامل.
- ١٢- تقديم معلومات دقيقة للمستثمرين لدراسات الجدوى الاقتصادية.
- ١٤- تشجيع الإستثمارات الوطنية والأجنبية لإقامة صناعات محلية للمنتجات المستوردة.
- ١٥- اعتماد القيمة الحقيقية للبضائع وفقا لأسس الإتفاقية الدولية للقيمة.
- ١٦- إصدار التراخيص والتصاريح إلكترونيا لتسهيل وتسريع عملية الإفراج عن الشحنات.
- ١٧- التوقف عن استخدام المستندات الورقية مما سيقضي على عمليات التزوير وتحريف البيانات.

- ١- تحسين سير العمل.
- ٢- كفاءة أكبر وجهد بشري أقل.
- ٣- إجراءات موحدة أكثر.
- ٤- سرعة استيعاب الموظفين الجدد.
- ٥- بيانات أكثر دقة.

أهداف النظام:

- ١- تعزيز الرقابة الأمنية والصحية والبيئية على الصادرات والواردات والبضائع العابرة والمعاد تصديرها .
- ٢- ربط جميع جهات القطاع العام والقطاع الخاص مع الجمارك العمانية وتبادل المعلومات إلكترونيا من خلال النافذة الإلكترونية الواحدة.
- ٣- حوسبة جميع الإجراءات الجمركية والعمليات المالية والمصرفية.
- ٤- التقليل من تكاليف عمليات الاستيراد والتصدير.
- ٥- الارتقاء بترتيب السلطنة في المحافل الدولية في المجالات التجارية والإقتصادية.
- ٦- تشجيع الموردين والمصدرين على استخدام الموانئ العمانية.



نظام ذكاء الأعمال (التقارير الذكية)



الملازم / خالد بن حسن جعبوب
إدارة التعرفة والاحصاء



إستخبارات الأعمال أو ذكاء الأعمال هي عبارة عن تقنيات وأدوات ومنهجيات تقوم على تحويل البيانات الأولية بعد دمجها وتحليلها إلى قراءات مفيدة ذات معنى كمعلومات وتقديمها بصورة يُمكن للمستخدمين قراءتها بشكل أوضح مما كانت عليه. الإدارة العامة للجمارك بدعم لا محدود من قبل القيادة العامة للشرطة تعمل على تقديم خدمات جمركية عديدة منها تطبيق نظام ذكاء الأعمال (تابلو) ضمن المنظومة الجمركية لمواكبة التطور السريع الذي يشهده العالم في مجال التقنيات الحديثة. يعتبر ذكاء الأعمال عملية مستمرة ولحظية تُجمع وتُخزن البيانات في قواعد بيانات مختلفة ويتم تحليلها وفق أهداف معينة وتستخدم النتائج في عملية إتخاذ القرار. تكنولوجيا ذكاء الأعمال تُساعد متخذ القرار على إتخاذ قرارات أكثر ذكاءاً وذلك لأن تطبيق النظام يساعد على تحويل البيانات غير المُهيكلية (بيانات خام) إلى قراءات ورؤى قابلة للتحليل وذات مغزى، وبدورها تُسهل إتخاذ القرارات بصورة أفضل وبشكل أسرع. يأتي دور الإدارة العامة للجمارك متمثلة بإدارة التعرفة والاحصاء في تطبيق نظام ذكاء الأعمال في إستخراج التقارير الذكية ضمن منظومتها الجمركية، حيث أن نظام حوسبة الإجراءات والعمليات الجمركية (بيان) يملك قاعدة بيانات ضخمة وواسعة تتضمن كافة البيانات والمعلومات المتعلقة بالتبادل التجاري للسلطنة والإجراءات الجمركية المختلفة، ويأتي هنا دور نظام ذكاء الأعمال في تخزين البيانات في ملفات وقواعد بيانات متعددة وربطها لتوفير رؤية وتقارير ذكية موحدة ومتكاملة عن بيانات الجهات والمؤسسات سواء كانوا شركاء أو أفراد. ومن خلال قاعدة بيانات نظام ذكاء الأعمال يُمكن توفير مجموعة من التقارير ضمن عملية تسمى بالمعالجة التحليلية (OLAP) ومنها يُمكن قياس وتحديد المتوسط الزمني للإفراج عن البضائع والتخليص حسب مسارات الخطورة ومجموعة أخرى من التقارير المالية والتجارية والعملياتية. يُمكن ربط المعلومات المخزنة في قاعدة بيانات نظام ذكاء الأعمال وترجمتها في تقرير يحتوي على مجموعة من الجداول و الرسوم البيانية وتتفاعل مع بعضها البعض ويسمى ذلك بالتقارير الذكية.





- ▶ شرطة عمان السلطانية نموذج يحتذى في تطبيق نهج الحكومة الإلكترونية .
- ▶ عملية التحديث في العمل الجمركي عملية مستمرة لا تقف عند حد معين .
- ▶ غرس أخلاقيات العمل الجمركي للمنتسبين الجدد ليسهم في تحقيق الهدف المنشود .

حاوره: النقيب / ناصر الخاطري

مرحلة ما قبل العمل :

للإجابة على سؤالك بشأن تفاصيل مرحلة ما قبل العمل ، فإن ذلك يجعلني أعود بالذاكرة إلى ما قبل عصر النهضة المباركة عام ١٩٧٠م وتحديدًا أواخر الستينات ، حيث كان الأهالي في الولاية حريصين جداً على تعليم أبنائهم بالرغم من صعوبة الحياة وعدم توفر المدارس النظامية في عمان حينها باستثناء المدرسة السعيدية في مسقط وفرعها الآخر في مدينة صلالة فما كان أمامهم إلا السفر إلى دول الجوار لتعليم أبنائهم أتذكر أول رحلة لي لطلب العلم في سن مبكرة لم أتجاوز حينها التاسعة من عمري .

كانت رحلة شاقة عن طريق البحر إنطلاقاً من ميناء البطح في ولاية صور وانتهاءً بميناء الخبر في المملكة العربية السعودية ، مروراً بعدة موانئ على الخليج العربي ، إستقر بنا الحال مع إختوتي في مدينة الدمام حيث درست في إحدى مدارسها لعدة أشهر ولظروف عمل الأخوة عدنا إلى عمان .

في العام التالي كانت الرحلة هذه المرة عن طريق البر من مدينة مطرح إلى إمارة دبي بدولة الإمارات العربية المتحدة ولم تكن أرحم من سابقتها نظراً لوعورة الطريق البرية التي لا تسكها إلا سيارات (لاندروفر) والتي كانت معظمها مكشوفة ولك أن تتخيل كمية الغبار التي يستنشقه المسافر خلال تلك الرحلة .

كان منفذ أسود آنذاك هو منفذ العبور من السلطنة على تلك الطريق وكان يعج بالسيارات والمسافرين، بعد وصولنا إلى مدينة دبي التحقت بمدرسة الأحمدية لفترة وجيزة لا تتجاوز ثلاثة أشهر ، انتقلت بعدها إلى مدينة العين وفي مدارسها أكملت المراحل الدراسية الثلاث، بعد حصولي على شهادة الثانوية العامة عدت إلى الوطن فحصلت على منحة دراسية إلى المملكة العربية السعودية بجامعة الملك عبد العزيز بجدة

والتي أكملت فيها دراستي الجامعية وحصلت على شهادة البكالوريوس من كلية الإقتصاد والإدارة تخصص (إدارة عامة).

البحث عن عمل :

بعد التخرج من الجامعة في نهاية ١٩٨٤م بدأت مشوار البحث عن العمل والذي لم يكن مشواراً صعباً فالفرص كانت متاحة والخيارات عديدة فالسلطنة في بداية نهضتها المباركة والتنمية الشاملة ولله



العميد متقاعد / مسلم بن سالم الجنيبي



شرطاً ضمن شروط أخرى لحصول الضابط على الترقية للرتبة الأعلى . صدر قرار بنقلي في ١/٨/٢٠٠٩م إلى قيادة شرطة محافظة ظفار وعينت قائداً لشرطة المحافظة حتى ٢٢/٧/٢٠١٤م ونقلت بعدها إلى قيادة شرطة محافظة جنوب الباطنة وقائدا لها من ٢٢/٧/٢٠١٤م وحتى ١٨/٥/٢٠١٧م حيث تم إحالتي للتقاعد الاعتيادي .

العمل الجمركي:

الجمارك في عمان إدارة عريقة بعراقة الموانئ العمانية المعروفة في التاريخ منذ القدم كميناء صحار ومطرح وصور وصلالة وغيرها والتي شهدت حركة نشطة في تصدير واستيراد البضائع من وإلى عمان فقد كان العمل الجمركي حاضراً في ما يقوم به رجال الجمارك من أعمال التفتيش على متن السفن وفحص ما تحمله من بضائع وتحصيل الضريبة الجمركية المستحقة عليها وتوريدها لخزينة الدولة .

كما كانت الجمارك تقوم بدور أمني من خلال النقاط الجمركية المنتشرة على السواحل العمانية للمراقبة الأمنية وضبط السفن المخالفة وقد احتفظ الأرشيف الجمركي بسجلات قديمة لتلك المرحلة من مراحل العمل الجمركي تعرض منها نماذج في المعرض الجمركي بمقر الإدارة العامة للجمارك.

حظيت الإدارة العامة للجمارك منذ البداية ولا تزال باهتمام خاص ودعم كبير من القيادة العامة لشرطة عمان السلطانية لإيمان أصحاب المعالي قادة الشرطة وقناعتهم بأهمية وخطورة العمل الجمركي وضرورة تطويره في جميع مرتكزاته ليوافق متغيرات العصر المتلاحقة في المجالين الأمني والإقتصادي وليتماشى مع الإيقاع السريع لحركة التنمية التي تشهدها السلطنة والوصول إلى تحقيق الأهداف المرجوة بكفاءة، وقد تعاقب على قيادة الادارة العامة للجمارك قادة من أصحاب القدرات العلمية والخبرات العملية وضباط ومسؤولين وكوادر ميدانية في مواقع العمل الجمركي المختلفة تمكنوا من وضع وتنفيذ خطط وبرامج العمل الجمركي أسهمت في تطويره

الحمد تعم أرجاءها والحاجة ماسة إلى أبنائها الخريجين لأخذ دورهم للمشاركة في جهود تنمية وطنهم وأتذكر عرض علي من قبل ديوان شؤون الموظفين حينها فرصة الإختيار للعمل في إحدى ثلاث جهات حكومية لم تكن شرطة عمان السلطانية من بينها فاعتذرت عن ذلك لرغبتي في العمل بجهاز الشرطة .

مسيرة العمل :

تشرفت بالالتحاق للعمل في شرطة عمان السلطانية و كان ذلك في ٧/٤/١٩٨٥م بدرجة مسؤول إداري تعادل بالرتب العسكرية ملازم أول فباشرت العمل في بداية التعيين في إدارة الرعاية الإجتماعية وهي إحدى الإدارات التابعة للإدارة العامة للضباط والأفراد في ٢٢/٣/١٩٨٦م نُقلت إلى الإدارة العامة للموارد البشرية بالقيادة العامة وفي ٢٩/٤/١٩٨٨م التحقت بأكاديمية الشرطة للتحويل إلى كادر عسكري ضمن مجموعة من خريجي الجامعات، ثم عدت بعد التخرج إلى مقر عملي السابق وشاركت خلال تلك الفترة ضمن فريق عمل من الزملاء في إعداد تصور لمشروع و تعمين الوظائف على مستوى جهاز الشرطة.

وفي ١١/٥/١٩٩١م نُقلت إلى إدارة البحوث والتطوير وكُلفت بمتابعة تنفيذ خطة التعمين التي حظيت باهتمام كبير وتوجيه مباشر من قبل معالي الفريق أول سعيد بن راشد الكلباني المفتش العام للشرطة والجمارك والأخوة قادة تشكيلات الجهاز وقد حققت تلك الخطة نسبة تعمين عالية تجاوزت نسبة ٩٠% في مجمل الوظائف والمهن بالجهاز .

في ١/٩/١٩٩٤م صدر قرار بنقلي إلى المهام الخاصة، ثم صدر قرار آخر بنقلي إلى أكاديمية السلطان قابوس لعلوم الشرطة عُينت حينها مديراً لإدارة التدريب التخصصي من ٢١/٧/١٩٩٥م وحتى ١٤/٢/١٩٩٧م ثم مديراً لكلية الشرطة من ١٥/٢/١٩٩٧م إلى ٣١/٨/١٩٩٨م .

وفي ١/٩/١٩٩٨م صدر قرار بنقلي إلى الإدارة العامة للجمارك و تعيينني مساعداً لمدير عام الجمارك، وكان ذلك التاريخ بداية مسيرة عملي في الجمارك والتي إستمرت حتى ٢١/٧/٢٠٠٩م عَمِلْتُ خلالها لمدة خمسة أشهر تقريباً من ٢/١١/٢٠٠٢م وحتى ٧/٤/٢٠٠٣م ضابطاً متفرغاً في معهد تدريب الضباط بالوطنية ضمن فريق عمل من الضباط المتخصصين في مجالات علمية مختلفة لإعداد وتنفيذ مناهج دورات تأهيل الضباط المدنيين والتي يعد اجتيازها بنجاح

- تم إنشاء مقرّاً جديداً للإدارة العامة للجمارك حسب الإحتياجات وبمواصفات جيدة وهو المبنى الحالي وتم تجهيزه الافتتاح قبل الإنتقال رسمياً عام ٢٠٠٠م وقد وفر المبنى بيئة عمل ممتازة بما احتواه من مكاتب وقاعات للتخليص ومرافق أخرى تلى ذلك إنشاء مراكز جديدة في كل من الوجاجة والجزري، كما تم إعادة تأهيل بعض مواقع العمل وتسلم مباني مجهزة في مواقع أخرى مثل مبنى إدارة جمارك ظفار الذي أنشئ ضمن توسعات ميناء صلالة .
- أدخلت في الخدمة لأول مرة أجهزة حديثة للتفتيش بالأشعة على الحاويات والشاحنات منها أجهزة ثابتة وأخرى متحركة في العديد من إدارات الجمارك والمنافذ التابعة لها والتي ساعدت كثيراً في عمليات التفتيش بدقة وسرعة في إنجاز المعاملة الجمركية والإفراج عن البضاعة.
- تم تطوير الهيكل التنظيمي للإدارة العامة للجمارك لما ظهرت ضرورة توسع العمل الجمركي فرفع مستوى بعض الأقسام إلى إدارات منها إدارة التدقيق اللاحق وإدارة التحري الجمركي وما استلزم ذلك من تعديلات وإضافة في بعض الإختصاصات.
- شاركت الجمارك بضباطها القانونيين من أصحاب الكفاءة القانونية ضمن وفد السلطنة في مشروع قانون الجمارك الموحد لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ومذكرته التوضيحية ولائحته التنفيذية بعد إقراره وإعتماده .
- فيما يخص القوى البشرية فقد تم تزويد الجمارك باحتياجاتها من مخرجات أكاديمية السلطان قابوس لعلوم الشرطة من الضباط والأفراد الجدد وبتوظيف بعض التخصصات المناسبة من خريجي الجامعات، كما شهدت خطة التدريب الداخلية الخاصة بالجمارك تطويراً في برامجها التأهيلية وتوسعت في إلحاق الضباط في دورات



بما يتناسب ومعطيات المرحلة الزمنية واحتياجاتها وبطبيعة الحال فإن عملية التحديث عملية مستمرة لا تقف عند حد معين .

أشرت في حديثي آنفاً إلى أنني نُقلت إلى الجمارك في شهر سبتمبر ١٩٩٨م مساعداً لمدير عام الجمارك وباشرت العمل في حينها في مقر الإدارة العامة للجمارك القديم بميناء السلطان قابوس بمطرح حيث التقيت بنخبة من الضباط من أصحاب الخبرة العملية والجمركية وفي مقدمتهم مدير عام الجمارك الأسبق العميد / محمود بن عامر الكيومي رحمه الله رحمة واسعة كان أخاً وقائداً وإنساناً راقياً في تعامله أعطانا الثقة في العمل وأطلعني على الوضع الجمركي وتوجيه القيادة العامة وتطلعاتها بشأن تطوير العمل الجمركي، كما أنني استمعت كثيراً إلى الأخوة الضباط الميدانيين من خلال زياراتي لمواقع العمل المختلفة وكانت المعاملات الجمركية جميعها تتم يدوياً على الورق فالبيان الجمركي يُطبع على شكل دفاتر مرقمة الصفحات تسلسلياً ويعبأ يدوياً ثم يتم حفظه بمرفقاته من المستندات والوثائق بعد إنجاز المعاملة وخروج البضاعة في ملفات تكتظ بها مخازن الجمارك إلى جانب الملفات الإدارية إلى درجة أن الجمارك تضطر لاستئجار مخازن لحفظها بعقود سنوية وتبقى لفترات طويلة قبل تنفيذ عملية الإتلاف .

كما أن تحصيل الضريبة وتوريدها يتم يدوياً وفي نهاية كل يوم عمل تورّد الحصيلة الجمركية نقدياً إلى البنوك وتتم مطابقتها بالكشوف البنكية في ذلك لما فيه من مخاطر والحال كذلك لا يختلف بالنسبة لبيئة العمل في مواقع العمل الجمركي سواء أكان ذلك من حيث الإجراءات الجمركية أم من حيث التجهيزات والمعدات الخاصة بعمليات التفتيش أو حتى جوانب التنظيم الإداري والقانوني وخلافه كما أن تواجد الشركاء في العمل الجمركي من الجهات الأخرى بالقطاعين العام والخاص شبه معدوم سيما المنافذ الجمركية البرية وإن وجد يكون بإمكانات متواضعة مما تقدم يتضح حجم المخاطر والتحديات إلا أن عزيمة الرجال وإخلاصهم وتفانيهم ومشاركتهم بالمقترحات والأفكار البناءة إلى جانب دعم القيادة العامة المتواصلة كل ذلك قلل منها وسرّع في عملية التطوير والتحديث التي بدأت على النحو التالي :

- تم الانتقال إلى حوسبة الإجراءات الجمركية وتطبيقها في إدارة جمارك ميناء قابوس من خلال تطبيق نظام "مرسال" الذي أدى دوراً إيجابياً في تلك المرحلة بالرغم من بعض الصعوبات الفنية التي تم التغلب عليها من قبل فريق فني موجود على مدار الساعة ثم نفذت التجربة على بقية المنافذ تدريجياً.

إن عملية تحديث خدمات الجمارك مستمرة ،كما نتابع إعلامياً نجاحات الإدارة العامة للجمارك وكم نسعد ونفخر بذلك فالمبادرات العديدة والتسهيلات الكثيرة جميعها تصب في تنشيط ونمو الإقتصاد الوطني، فالجمارك اليوم أصبحت واحدة من تشكيلات شرطة عمان السلطانية التي يشار إليها بالبنان لنجاحها وتحولها إلى نموذج يحتذى به من خلال تطبيق نظام بيان الذي مكنها من الربط إلكترونياً مع كافة الشركاء وإنجاز أعمالها وتحقيقها مراكز متقدمة في مجالها وكجهة حكومية تطبق وتحقق مبدأ الحكومة الإلكترونية في معاملاتها.

كلمة أخيرة

إن ما أود قوله للأعضاء قادة العمل الجمركي الميدانيين كل في موقعه إنما هو رجاء فراجئي لكم أن تستمروا في عطائكم الرائع لتحافظوا على ما أسهمتم فيه جميعاً من مستوى عالٍ وصلت إليه الجمارك اليوم وما حققتة وتحققه من إنجازات ورقية أداء في جميع خدماتها حتى أصبحت واحدة من أهم تشكيلات شرطة عمان السلطانية التي يشار إليها بالبنان وإدارة عامة يحتذى بها في مجال تطبيق الحكومة الإلكترونية لربط خدماتها إلكترونياً مع شركائها في القطاعين.

أدعوكم جميعاً ضباطاً وأفراد أن تتسلحوا بالعلم والمعرفة و تطلّعوا لكل ما هو جديد ومفيد في مجال عملكم وتبقى هممكم عالية و عزائمكم صلبة كصلابة جبال عُمان السماء كما أنتم دائماً وأن تسود بينكم روح المحبة والوثام والتفائل بالمستقبل لتحقيقوا المزيد من التميز والرقى خدمة لوطنكم ومجتمعكم.

إن واجبكم كقادة كما تعلمون يستوجب بذل عناية خاصة بالضباط والأفراد المتميزين تصنعوهم في مواقع تتناسب وقدراتهم ليكونوا صفّاً ثانياً بل وثالثاً فمن بينهم من سيقود العمل الجمركي مستقبلاً وأن تغرسوا أخلاقيات الوظيفة الجمركية في الملتحقين الجدد بالعمل الجمركي من أمانة وصدق ونزاهة وعفة نفس و إخلاص ودقة أداء و حسن تعامل مع الجمهور.

لا شك أنكم تدركون بأن كل واحد منكم شريك في تحقيق الأهداف المرجوة من الإدارة العامة للجمارك فتحقيق نمو في الإيرادات الجمركية يزيد بطبيعة الحال من نمو مصادر الدخل غير النفطية ،وما تقدموه من تسهيلات ومبادرات يسهم في تنشيط حركة الإقتصاد الوطني، أما فيما يتعلق بالجانب الأمني فيكفي شرفاً أن تسهموا في أمن وسلامة المجتمع وبنيته فإنكم تقفون في خط الدفاع الأول من أقصى شمال عمان في تيبات (الدارة) إلى أقصى الجنوب في منفذ صرفيت وغيرها من مواقع العمل الجمركي تصلون الليل بالنهار وفقكم الله وسدد جهودكم المشكورة .



متقدمة بالمعاهد التخصصية داخل وخارج السلطنة ،كذلك تم التعاقد مع خبراء التدريب الجمركي والذي ساهم بفاعلية في تطوير برامج وخطط التدريب.

● التركيز على مشاركات ضباط الجمارك ضمن وفود السلطنة في الاجتماعات المحلية والإقليمية والدولية المهمة ذات الصلة بالعمل الجمركي والتي صقلت فيها مهاراتهم وأضافت إلى خبراتهم التفاوضية ومكنتهم فيما بعد من تحقيق المزيد من المكاسب للسلطنة في الإتفاقيات الإقليمية وعلى مستوى منظمة التجارة العالمية .

● ان ما تقدم من إضاءات على جهود التطوير في جوانب ومرتكزات العمل الجمركي وإنما هي جهود ساهم فيها جميع منتسبي الإدارة العامة للجمارك والتي وبلا شك ارتقت من حيث جودة الأداء وتحقيق الأهداف، فعلى الرغم من دخول السلطنة في إتفاقيات عديدة تم بموجبها تطبيق الإعفاء الضريبي المتبادل للبضائع إلا أن الإيراد الجمركي لم يتأثر بل رصدت زيادة فيه بسبب سلامة الإجراءات الجمركية ودقة عمليات التفتيش على الحاويات في منافذ الدخول وفي مخازن الشركات إضافة إلى التدقيق اللاحق على مستندات الشحن وفواتير الشراء واسترجاع الضريبة المستحقة وفق القانون كما أن اتفاقية الإعفاء الضريبي فتحت أسواقاً جديدة للبضائع والمنتجات العمانية وتنشيط المنتجات من السلطنة إلى الدول الأخرى .

فيما يتعلق بالأهداف الأمنية أصبحت لنا قدرات جمركية ذات كفاءة عالية سيما في عمليات التفتيش على الحاويات والشاحنات ساعد في ذلك الأجهزة الحديثة للتفتيش بالأشعة وغيرها من الأجهزة الأخرى المخصصة للتفتيش على المتفجرات والأسلحة وغيرها والتي حدثت من محاولات تهريب المواد المحظورة وكل ما يهدد أمن وسلامة المجتمع إضافة إلى تفعيل أكبر لعمليات التحري الجمركي والتي أسهمت بدورها في التصدي لمحاولات التهريب خارج المنافذ الرسمية.

دور الإدارة العامة للجمارك



العقيد / سعيد بن خميس الغيثي
مساعد مدير عام الجمارك*

في السادس من ديسمبر ٢٠١٣، في ختام المؤتمر الوزاري لمنظمة التجارة العالمية، الذي تم عقده في جزيرة إندونيسية تسمى (بالي)، تم الإعلان عن إتفاقية تسهيل التجارة (بالي)، بعد مفاوضات شاقة جداً بين الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية، امتدت لأكثر من عشر أعوام، في تنويع جهود مضمينة من منظمة التجارة العالمية من أجل تحقيق واحد من أهم أهدافها، ألا وهو زيادة معدلات التبادل التجاري بين دول العالم، والذي يكون نتيجة خفض تكاليف التبادل التجاري الدولي عن طريق مجموعة من التدابير التي من شأنها جعل التجارة أكثر سهولة من خلال توحيد وتبسيط الإجراءات الجمركية، بالإضافة إلى دعم الدول النامية ومساعدتها في عقد صفقات تجارية مع الدول المتقدمة في الأسواق العالمية دون عوائق أو تكاليف مالية إضافية، وإلى إحداث إصلاحات لتجاوز البيروقراطية الحكومية التي تعرقل الكثير عن الإستثمارات الخارجية.



وقد يثور التساؤل عن دور وعلاقة العمل الجمركي بهذه الاتفاقية. والإجابة ببساطة تتلخص في أن العلاقة بين الإدارات الجمركية ومقررات إتفاق بالي هي علاقة مباشرة ووثيقة بالعمل الجمركي، بل هي بمثابة العمل التنفيذي لتنفيذ مقررات هذا الإتفاق، ووضعها موضع التنفيذ، ومن أجل هذا، أخذت الإدارة العامة للجمارك، وبتوجيهات من القيادة الموقرة لشرطة عمان السلطانية، على عاتقها ضمن الخطط التنموية التطويرية، توجيه الجهود في مجالات التطوير الإداري، لتبني كافة المبادرات والمشروعات التي تدعم آليات تسهيل التجارة، وعملت على إزالة كافة العوائق والحواجز التي تؤثر بالسلب على التجارة الخارجية بين سلطنة عمان ودول العالم، بل إن جهود الجمارك لتنفيذ مقررات هذا الإتفاق، إنما كانت هي مراحل وخطوات التطوير الإداري للجمارك، التي هدفت أن تكون الإدارة العامة للجمارك من إدارات جمارك القرن الواحد والعشرين.

في تفعيل مقررات إتفاق بالي لتسهيل التجارة

تضمن إتفاق بالي ثلاثة أقسام رئيسية، اشتمل القسم الأول على كافة المواد والأحكام المتعلقة بشؤون التجارة الدولية، وما يجب أن تكون عليه إجراءات الجمارك وغيرها من الجهات الحكومية ذات العلاقة بالواردات والصادرات، بينما تضمن القسم الثاني بعض الأحكام التي توفر معاملة خاصة وتفضيلية للدول النامية والأقل نمواً، في حين تضمن القسم الثالث من الإتفاق تلك الأحكام التنظيمية والخاصة بالترتيبات المؤسسية والأحكام النهائية لعمل اللجان المختصة في منظمة التجارة العالمية بتنفيذ هذه الإتفاقية. لذلك نحاول في هذا المقال، إن شاء الله تعالى، أن نلقي الضوء على المقررات والمواد التي تضمنها الإتفاق، وما تم تنفيذه على أرض الواقع في الإدارة العامة للجمارك.

اختصت المادة الأولى بـ (نشر وإتاحة المعلومات)، حيث شددت على ضرورة نشر كافة القوانين والتشريعات والإجراءات التي يتم تطبيقها، لكي يعلم بها جميع الفئات التي تتعامل مع الجمارك، ويكون النشر من جانب الجمارك بكل وسائل إتاحة المعلومات (ورقية، إلكترونية)، بل وطالبت الجمارك أن يكون موقعها على الشبكة الدولية للمعلومات (الإنترنت) شاملاً لكل المعلومات التي يحتاج إليها المتعاملين في الجمارك على حد سواء، كذلك ناشد الإتفاق الإدارات الجمركية أن تكون منظومة الإجراءات الجمركية التي يتم تطبيقها على الواردات والصادرات والبضائع العابرة، وغيرها من النظم الجمركية، متوافراً على الموقع، ومتاحاً لكل المهتمين بكل وضوح وسهولة في الفهم أيضاً، ولا يقتصر الأمر على هذا، بل يجب نشر النماذج والمستندات المطلوبة في حالات الإستيراد والتصدير أو البضائع العابرة (ترانزيت)، بحيث يمكن لكل مراجع أن يقوم بتحميلها من الموقع، وعلاوة على ذلك توفر الجمارك مراكز للإستعلام في كافة المنافذ الجمركية وفي الإدارة العامة للجمارك، بحيث يمكن التواصل عن طريق الخط الساخن للحصول على أي معلومات يريد أن يحصل عليها المراجع.





العام ومركز الإتصال والدعم الفني، واللجنة المختصة بإدارة التعرفة والإحصاء بالرد على كافة الإستفسارات الواردة في شأن أي من الموضوعات الجمركية، وتقديم أي معلومات عن الإجراءات أو الفئة التعريفية أو أي معلومات تتعلق بالشحنات المخطط استيرادها، كما يقوم مكتب مدير الإدارة في الإدارات الجغرافية بالرد على كافة الإستفسارات الواردة في شأن أي من الموضوعات الجمركية. وكذلك تمتد هذه الخدمات لتشمل كافة متطلبات استيراد سلعة ما، وتتيح للمراجع إمكانية التعرف على الضرائب والرسوم الجمركية والرسوم التفضيلية في حال تطبيق الاتفاقيات، وكيفية تحديد المنشأ، كما يستطيع أن يعرف متطلبات التصاريح والموافقات المسبقة على السلع وإجراءات القيد والمنع للبضائع قبل الإستيراد، وذلك كله متاح باللغتين العربية والإنجليزية.

وتتعلق المادة الرابعة بالأحكام الخاصة بإجراءات (التظلم ومراجعة الإجراءات)، ويتم ذلك في الوقت الحالي من خلال لجنة فض المنازعات، والتي تختص بموضوعات التظلم من إجراءات التقييم الجمركي بشكل آلي، من خلال مشروعين في الخطة الإستراتيجية ٢٠١٦-٢٠٢٠ يتعلقان بالتظلم والتحكيم، يتوافقان مع كافة الأحكام التي

وقد قامت الإدارة العامة للجمارك بإنشاء مركز الاتصالات والدعم الفني الذي يقدم خدماته على مدار الساعة، ويتلقى الإتصال من المراجعين ويجيب عليها بشكل احترافي، الأمر الذي لاقى درجة عالية من الرضا من متلقي الخدمة، ويتم من خلال هذا المركز تقديم كافة المعلومات المطلوبة عن القرارات والتعاميم الصادرة في النواحي الإجرائية المتعلقة بالتخليص على الشحنات التجارية، بالإضافة إلى آلية العمل المتعلقة بموضوعات التقييم الجمركي، والمنشأ، والتصنيف وفقاً للنظام المنسق. كما يتم إتاحة هذه المعلومات على موقع الجمارك على الإنترنت في عملية تحديث مستمرة، وبالإضافة إلى ذلك، يقوم قسم العلاقات العامة بنشر الكثير من المعلومات عبر مواقع التواصل الإجتماعي، لكي يحصل عليها من يفضل التعامل من خلال هذه المواقع، إلى جانب إتاحة المعلومات عند الطلب (ورقية، إلكترونية).

كما أتاحت الإدارة العامة للجمارك كافة النماذج والمستندات المطلوبة في حالات الإستيراد والتصدير والعبور (الترانزيت)، إلكترونياً من خلال نظام بيان، ليتمكن كل مراجع من تحميلها من النظام أو عبر موقع الجمارك.

وقد تضمنت المادة الثانية من الإتفاق الأحكام الخاصة بمنح فرص التعليق وإبداء الرأي والمشاورة في المعلومات قبل دخولها حيز التنفيذ، وهذا ما يتم في الإدارة العامة للجمارك من خلال الأمانة العامة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، حيث يتم تداول الموضوعات الإجرائية كافة ومناقشتها بين الدول الأعضاء، ويجري نفس الشيء في إطار التعاون الجمركي مع بعض الدول العربية. أو من خلال الشراكة مع القطاع الخاص.

أما المادة الثالثة، فتتضمن أحكام الإستعلام المسبق ADVANCE RULING، والتي بادرت الإدارة العامة للجمارك بتقديمها للمراجعين، حيث يقوم مكتب المدير

أما الأحكام الخاصة بـ (التخليص على البضائع والإفراج عنها) والتي حددت المادة على سبيل الحصر منها: التخليص المسبق، والدفع الإلكتروني، وتحديد الرسوم الجمركية والضرائب والرسوم والمصروفات، وإدارة المخاطر، والتدقيق المحاسبي اللاحق، تطبيق ونشر بيانات زمن التخليص الجمركي، وتدابير تسهيل التجارة الخاصة بالمشغل الإقتصادي المعتمد، والشحنات العاجلة السريعة، والمعاملة الجمركية للسلع سريعة التلف، فجميع هذه الأنظمة أصبحت تمثل جزءاً من الواقع الحالي للأداء الجمركي، حيث سارعت الإدارة العامة للجمارك بتفعيلها، والعمل بها، وهو ما نتج عنه تحسين في معدلات الأداء الجمركي، خفض في زمن التخليص الجمركي.

واعتمدت الإدارة العامة للجمارك منذ بدء تطبيق نظام بيان النظام الحالي للدفع الإلكتروني للرسوم والضرائب بما ييسر للمتعاملين عملية سداد الرسوم والضرائب الجمركية، كما توفر الجمارك من خلال الموقع الإلكتروني آلية لحساب الرسوم الجمركية على البضائع الواردة، وفي بداية الإجراءات الجمركية للتخليص على الشحنة، وكذلك تساعد المتعاملين في تحديد الرسوم الجمركية والضرائب وكافة المصروفات بصورة صحيحة مسبقاً.



تضمنها هذا الاتفاق الذي يطالب الإدارة الجمركية بوضع آلية واضحة وميسرة ومعلنة عن إجراءات الاعتراض والتظلم من أي قرار جمركي يصدر في أي منفذ من المنافذ الجمركية في السلطنة.

أما المادة الخامسة فتتضمن تلك التدابير المتعلقة بـ (تعزيز النزاهة وعدم التمييز والشفافية) والتي تناشد الإدارات الجمركية بتعزيز إجراءات الرقابة على البضائع خاصة الأغذية والمنتجات التي تحتاج إلى تصاريح من جهات حكومية أخرى، وهو ما تم في سلطنة عمان عندما صدر قرار مجلس الوزراء المؤقر رقم (٢٨٣٨) بتاريخ ٢٥ أكتوبر ٢٠١٧، بإنشاء المحطة الواحدة للتفتيش بنظام إدارة المخاطر، وهو النظام الذي يتعامل بكل شفافية مع جميع المستوردين، ويضمن لهم وجود كافة الجهات في مكان واحد لتنفيذ إجراءات ومتطلبات الترخيص بالفسح من الدوائر الجمركية. كما نظم قرار مجلس الوزراء الذي تم بموجبه إنشاء هذه المحطة الواحدة إجراءات العمل فيها بما يضمن عدم التمييز، وتحقيق معدلات الوقت الخاصة بالفسح عن الشحنات في الموانئ البرية والبحرية والجوية. أما فيما يتعلق بالمادة السادسة والتي تتناول الأحكام الخاصة بـ (الأنظمة الخاصة بالرسوم والمصاريف التي تفرض على الواردات والصادرات)، فقد كانت الإدارة العامة للجمارك سباقة في تفعيلها، وذلك من خلال القرارات الخاصة بتنظيم رسوم الخدمات الجمركية، التي يتم تحصيلها مقابل الخدمات الجمركية. كما أتاحت الإدارة العامة للجمارك خدمة احتساب ومعرفة الضريبة والرسوم الجمركية إلكترونياً قبل عملية الاستيراد، وتتيح هذه الخدمة إمكانية معرفة الرسوم الجمركية قبل الاستيراد باللغتين من خلال إدخال بعض المتطلبات بطريقة مبسطة، مثل مسمى السلعة أو رمزها في النظام المنسق، وقيمتها بالعملة الأجنبية، وكميتها ومنشأها، فيقوم النظام باحتساب الضريبة المستحقة على الفور.



وفيما يتصل بالمادة الثامنة والتي تدعو إلى (التنسيق والتعاون بين السلطات الحدودية)، فإن الإدارة العامة للجمارك، لكونها إحدى تشكيلات شرطة عمان السلطانية، وتعمل على الحدود مع التشكيلات الأخرى للشرطة، فقد كان هذا أهم دعائم وأسس التنسيق والتعاون بين التشكيلات لخدمة الركاب والمسافرين والمستوردين والمصدرين. حيث يعمل الجميع في مكان واحد، وبدوام واحد تمتد ساعاته على مدار اليوم، وهي الأحكام التي تضمنتها المادة الثامنة وحثت الدول الأعضاء على العمل بها. وهذا النظام المطبق في سلطنة عمان، يعتبر من النماذج المثالية في العالم، حيث يعرف بالإدارة المنسقة للحدود، الذي تكون فيه جميع الإدارات والتنظيمات العاملة في المنافذ سواء بحرية أو جوية أو برية تعمل تحت مظلة واحدة.

أما المادة التاسعة فتتعلق بإجراءات الرقابة على (نقل البضائع محل الوارد تحت الرقابة الجمركية)، وهو ما تم تنظيمه وتضمينه في دليل الإجراءات الجمركية الموحد لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربي بالتنسيق والتعاون مع دول مجلس التعاون، والمتعلق بانتقال البضائع من منفذ الدخول الأول إلى منفذ جمركي آخر حيث يتم التخليص على البضائع في المنفذ الأخير، وهذا الدليل يتضمن كافة ما نصت عليه الإتفاقية في هذه المادة.

وفيما يتعلق بالإجراءات الخاصة بالإستيراد والتصدير والبضائع العابرة (الترانزيت) التي تضمنتها أحكام المادة العاشرة، فقد قامت الإدارة العامة للجمارك بوضع منظومة ميسرة وواضحة لتلك الإجراءات، ويقوم نظام بيان بإتمام كافة الإجراءات، وتحديد المستندات المطلوبة، بما يسمح بالإفراج السريع وتخليص البضائع في أقل زمن ممكن، بما يمكن من تخفيض تكلفة التخليص على الشحنات، مع السماح بقبول عدد أقل وصور المستندات، وعدم اشتراط المستندات الأصلية، وسرعة التعامل مع الشحنات خاصة فيما يتعلق بالسلع سريعة التلف، وقد توافقت ذلك في الشكل والمضمون مع كافة المعايير التي جاءت في إتفاقية كيوتو لتنسيق الإجراءات الجمركية، والتي ناشدت منظمة الجمارك العالمية كافة الإدارات الجمركية أن تدخلها في منظومة الإجراءات بها إلى أقصى درجة، كما تضمنت هذه المادة الإشارة إلى ضرورة تطبيق نظام النافذة الالكترونية الواحدة، والتي تمثل في سلطنة عمان نموذجاً سباقاً يحتذى به، في تطبيق

النافذة الالكترونية الواحدة بشكل مثالي، وفي فترة قياسية، وتوقيع مذكرات تفاهم مع الجهات ذات العلاقة، وتوقيع إتفاقيات مستوى الخدمة، بما يضمن التطبيق الكامل والصحيح للنافذة الالكترونية الواحدة، وقدمت كذلك الإدارة العامة للجمارك مبادرة المخلص الحر، والتي تتوافق مع ما نادى به الإتفاقية من استخدام المخلص الجمركي. وتضمنت المادة الحادية عشرة أحكام خاصة بـ (حرية البضائع العابرة)، وهو ما تضمنه دليل الإجراءات الجمركية الذي نظم كافة إجراءات التعامل مع الترانزيت، وتقوم الإدارة العامة للجمارك في الوقت الحاضر بدراسة عدد من العروض الخاصة بتوريد أجهزة التتبع الجغرافي GPS، والتي تتيح إمكانية أكبر لرقابة البضائع العابرة، من خلال اقتصار الرقابة الجمركية على التتبع الإلكتروني فقط، ومن أجل إعطاء حرية ومرونة كبيرة لبضائع الترانزيت. سمحت الإدارة العامة للجمارك لاستكمال إجراءات التخليص، بقبول صور المستندات، وكذلك عدم اشتراط وجود مخلص عن الشحنة . وفيما يتعلق بـ (التعاون الجمركي) فإن الإدارة العامة للجمارك استوفت كافة المعايير الخاصة بتدابير تعزيز الامتثال والتعاون مع الإدارات الجمركية، وتبادل المعلومات، والتحقق من الشحنات التي تمثل أي درجة خطورة، مع توفير متطلبات الحماية والسرية لكافة المعلومات التي لديها، وعدم استخدامها إلا في الغرض المصرح به.

إننا حين ننظر إلى ما تم تنفيذه على مستوى السلطنة، سنجد العديد من الإجراءات المرتبطة بتسهيل التبادل التجاري، مثل المحطة الواحدة للتفتيش، والنافذة الالكترونية الواحدة، تم تطبيقهما باحترافية ومهنية تلبى متطلبات منظمة التجارة العالمية والمقررات الناتجة عنها حسب أفضل الممارسات العالمية، ونقارن بكافة ما ورد في إتفاق بالي لتسهيل التجارة، وهو ما يجعلنا نشعر بكل الثقة والفخر، أن الإدارة العامة للجمارك قد قطعت شوطاً كبيراً في تطبيق كافة هذه الأحكام، وأنها بالفعل قد سبقت العديد من الدول في استيفاء هذه المتطلبات، بما يرفع من جودة الخدمة الجمركية التي تقدمها للمجتمع التجاري، وتبرز به النمو الاقتصادي في السلطنة لتحقيق الرؤية المستقبلية ٢٠٤٠ لسلطنة عمان، وندعو المولى أن يوفقنا لخدمة عمان وقائدها المعظم .



الإعلام الإقتصادي

< دور الإعلام في التنمية:

لا شك بأن الإعلام له دور كبير في دفع عجلة التنمية من خلال تعزيز الإقتصاد الوطني وجذب فرص الاستثمار بما يضمن تعزيز الصناعات الوطنية وتصحيح المسار الإقتصادي بشكل عام للفرد والمجتمع، ومن هذا المنطلق يمكننا أن نستنتج الرابط الوثيق بين الإعلام والاقتصاد، حيث أن الاعلام هو الوسيلة الرئيسية للتواصل مع مختلف شرائح الجمهور عبر مجموعة من قنوات الإتصال المختلفة (التقليدية والحديثة) في نشر الأخبار والإعلانات الترويجية أو البيانات أو إيصال رسالة ما تتعلق بمنتج أو خدمة معينة.

إن للإعلام تأثيرات اجتماعية واقتصادية على حياة الفرد والمؤسسات، حيث يتجسد دور الاعلام من خلال المشاركة في التنمية الاقتصادية عن طريق تحفيز الناس لشراء منتجات جديدة أو خدمات معينة والذي يساهم في إيصال المنتجات من المنتجين إلى الزبائن وتنشيط حركة التجارة الدولية والبيئية، كما انه قادر على التأثير على أذهان وسلوك المجتمعات وهذا ما يعكس أهميته في الاقتصاد ونشر مبادرات ريادة الأعمال مما يتيح لأفراد ومؤسسات المجتمع مواكبة التطورات التنموية وبناء استراتيجيات وخطط مبنية على أسس البحث العلمي للمستويين العام والخاص.

< أهمية الإعلام في التنمية الإقتصادية:

تسعى الدول لزيادة وتشجيع المجتمع لخوض كافة مجالات التنمية بشتى أنواعها، فالتنمية الإقتصادية هي العملية الهادفة إلى تعزيز تنمية اقتصاد الدولة وذلك بتطبيق العديد من الخطط التي تجعلها أكثر تقدماً وتطوراً، ممّا يؤثر على المجتمع تأثيراً إيجابياً عن طريق تنفيذ مجموعة من الإستراتيجيات الإقتصادية الناجحة، في المقابل لابد من زيادة وتيرة التدفق الإعلامي والإستعانة بوسائل الاعلام الحديث التي تقوم بدور التعريف بالنشاط الإقتصادي عن طريق نشر الأخبار والآراء والتحليلات وتفسير المصطلحات الإقتصادية المعقدة، ونشر المعلومات التي تشتمل على الحقائق والأرقام والإحصائيات والدراسات والأبحاث بصورة دقيقة وواضحة، كما تعمل على تقديم كافة المعلومات والتحليلات الإقتصادية بشكل مبسط للمواطن العادي.





الملازم أول / مبارك بن طالب الجابري
قسم العلاقات العامة

< الإقتصاد الإلكتروني:

إن اقتصاد المعرفة أو ما يسمى بالإقتصاد الإلكتروني هو انتشار استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في جميع المجالات الاجتماعية والإقتصادية، ما يوسّع نطاق الفرص، ويحسن الخدمات العامة ويحفّز النمو الاقتصادي. وبما أن العالم الآن أصبح قرية صغيرة بدأت الحكومات في تخليص معاملاتها إلكترونياً، ولا أحد ينكر أن هذا التحول الإلكتروني أصبح من ضروريات الحياة العصرية ويعتبر من أهم أسباب نمو الإقتصاد في كثير من الدول، كما أنه أحد المؤشرات على تقدم الدول من خلال سهولة ودقة وجودة الخدمات المقدمة للمواطنين وتبسيط الإجراءات للمستثمرين.

وأبرز مثال يمكن أن نذكره من واقع الحياة المحيطة هو (مشروع نظام بيان الإلكتروني) الذي نفذته شرطة عمان السلطانية ممثلة في الإدارة العامة للجمارك وهو بمثابة حكومة إلكترونية مصغرة تسعى لتقديم أفضل التسهيلات والخدمات للنهوض بالإقتصاد الوطني وتشجيع المجتمع التجاري مواكبةً لرؤية واستراتيجية السلطنة ٢٠٤٠.



أهم ضبطيات المنافذ الجمركية بالسلطنة ٢٠٢٠ م

مخدرات القات

تمكن رجال الجمارك بقسم جمارك منفذ المزيونة من إحباط عملية تهريب كميات كبيرة من مخدر القات في عملية هي الأبرز لهذا العام، حيث بلغت الكمية المضبوطة أكثر من ٤٠٠ رزمة، كانت مخبأة داخل المقطورة بطريقة احترافية ومغطاة بصفيح من الحديد.



مخدر الهيروين

كشفت إدارة الشؤون الجمركية عن إحباط عملية تهريب ١,٧٦٥ كيلوجراماً من مخدر الهيروين، كانت مخبأة بصورة احترافية داخل طرد بريدي لقطع غيار مركبات، وفي ضبطية أخرى تم ضبط كمية من مخدر الهيروين، كانت مخبأة بطريقة محكمة ضمن مجموعة من الهدايا الشخصية.



مداهمة موقع

داهمت إدارة التحري وتقييم المخاطر عدداً من المواقع للعمالمة الوافدة والتي تقوم بتخزين وبيع السجائر المقيدة والممنوعة ومشتقات التبغ، نتج عنها ضبط أكثر من ٣٥٧٢٠ صندوق سجائر و٩٣٥ كيلو جراماً من مشتقات التبغ.





مؤثرات عقلية

جمارك مطار مسقط الدولي تضبط أكثر من ٢٤٦٠ قرصاً من المؤثرات العقلية، كُشِفَ عنها خلال معاينة وتفتيش الأمتعة الشخصية لمسافرين من جنسيات آسيوية، ومن أبرز أنواع المؤثرات العقلية المضبوطة: أقراص الترامادول والبرازولام وكلونازيبام.



مشروبات كحولية

إدارة التحري وتقييم المخاطر بالإدارة العامة للجمارك تدهم عدداً من المواقع للعمالة الوافدة والتي تقوم بتخزين وبيع المشروبات الكحولية المهربة والتي بلغت أكثر من (٢١٨٠٠) واحد وعشرون ألف وثمانمائة زجاجة.



مشتقات تبغ وسجائر

أحبطت جمارك منفذ الوجاجة عملية تهريب أكثر من (٩٠٠٠) تسعة آلاف صندوق سجائر و(٩٦٠) تسعمائة وستون كيلوجراماً من التبغ المدخن، كانت مخبأة بإحكام وسط الحمولة.





النقيب / يحيى بن جمعة الشرياني
رئيس قسم الشؤون القانونية



إضاءات قانونية

تحدثنا في العدد السابق عن قانون الجمارك الموحد من حيث بعض التعريفات الواردة به وفي هذا العدد نتحدث عن (التسوية الصلحية) التي تتم في جنحة التهريب الجمركي والتي تُعرف بأنها عقد اتفاقي بين المتهم بالجريمة الجمركية وبين الإدارة يستعاض فيها بالعقوبات الجزائية الواردة في قانون الجمارك الموحد بغرامات مالية حددها المشرع بذات القانون ، كما أنه تنازل الهيئة الإجتماعية عن حقها في الدعوى الجنائية مقابل الجعل الذي قام عليه الصلح ، وقد عرف المشرع التهريب الجمركي بأنه "إدخال أو محاولة ادخال البضائع إلى البلاد أو إخراجها أو محاولة إخراجها منها بصورة مخالفة للتشريعات المعمول بها دون أداء الضرائب الجمركية كلياً أو جزئياً أو خلافاً لأحكام المنع أو التقييد الواردة في هذا النظام "القانون" والأنظمة والقوانين الأخرى" وقد أعطى المشرع الحق للمتهم بتقديم طلب التسوية الصلحية مع الجمارك وفق الآتي:

- قبل رفع الدعوى أو خلال النظر فيه وقبل صدور الحكم الابتدائي.
- موافقة معالي الفريق المفتش العام للشرطة والجمارك على عقد التسوية.
- أن يعقد الصلح وفق المقتضى القانوني الوارد في نص المادة ١٥٢ من قانون الجمارك الموحد.
- يتقدم المتهم بطلب مكتوب للتسوية الصلحية بحيث يوافق على الغرامات الواردة بالقانون بشأن التسوية.
- يودع المتهم ضماناً مالياً بقيمة الغرامات الجمركية المترتبة.
- نص المشرع على أن يصدر دليل التسويات الصلحية بقرار من المفتش العام للشرطة والجمارك ، وهذه صلاحية مقتصرة للمفتش العام ولا يجوز التفويض فيها ، وقد ذكر المشرع القواعد الرئيسة للتعامل مع طلب التسوية الصلحية من حيث تحديد الغرامات المالية التي تكون استعاضة عن العقوبات الواردة بالقانون في المادة ١٤٥ وهي محددة بحسب نوع البضائع المهربة .
- عملياً فبعد أن يتم الإنتهاء من تشكيل ملف الدعوى الجمركية واستيفاء الضمانات المقررة لجنحة التهريب الجمركي في حالة الموافقة على التسوية يتم الطلب من المتهم إيداع قيمة الحد الأعلى للغرامة المالية ، ثم يتقدم المتهم بطلب خطي للتسوية الصلحية وتقوم الإدارة بدراسة الطلب ثم تقوم بإحالاته إلى معالي الفريق المفتش العام للشرطة والجمارك مشفوعاً بالرأي، ثم يقرر معالي الفريق الموافقة على الطلب أو الرفض ، وفي حال اعتماد الموافقة يتم خصم قيمة الغرامة المقررة من المبلغ المدفوع كضمان ويرد الباقي ، أما في حالة الرفض يتم إحالة الملف إلى الإدعاء العام لاتخاذ المقتضى القانوني، جدير بالذكر بأن المشرع نص في حال الموافقة على عقد التسوية الصلحية بسقوط الدعوى بعد انتهاء إجراءاتها.

مصطلحات جمركية

المنطقة الحرة :

جزء من أراضي الدولة تمارس فيه الأعمال التجارية أو الصناعية بموجب الأنظمة الخاصة بها، وتعد أي بضاعة داخلية إليها خارج المنطقة الجمركية. ولا تخضع تلك البضائع للإجراءات الجمركية المعتادة.

السوق الحرة :

البناء أو المكان المرخص له الذي تودع فيه البضائع في وضع معلق للرسوم " الضرائب " الجمركية لغايات العرض والبيع .



النقيب / حسن بن محمد البلوشي
رئيس قسم التعاون الإقليمي والدولي

اتفاقية النقل البري الدولي TIR

المزايا المتاحة للناقل:

- نقل بضاعته بأقل قيود واجراءات عبر الحدود.
- ازدهار التجارة وتنميتها.
- تقليل التأخير على الحدود.
- تقليل تكاليف النقل.
- أتاح تطبيق واسع للنقل بالحاويات

المبادئ الأساسية التي يقوم عليها نظام التير:

- نقل البضائع في ناقلات أو حاويات آمنة توفر للجمار كل الضمانات الأمنية، ويستثنى من ذلك البضائع الثقيلة.
- تغطية الرسوم والضرائب المعرضة للخطر والتي تنقل بنظام التير بضمان معترف به دولياً يتمثل في دفتر النقل البري الدولي.
- ضرورة أن تكون البضائع مصحوبة بدفتر نقل بري دولي لتوثيق البضائع فيه فهو يمثل الإقرار الجمركي المنسق.
- أن تقبل جميع بلدان المرور العابر وبلدان المقصد تدابير المراقبة الجمركية المتخذة في بلد المغادرة.
- النفاذ إلى إجراءات النقل البري الدولي المتاحة أمام الجمعيات الوطنية من أجل إصدار بطاقات النقل البري

يمثل الإتحاد الدولي للنقل البري الدولي (IRU) الذي تأسس عام ١٩٤٨ ملاك الشاحنات ويعنى بنقل البضائع براً وله دور في تيسير التجارة ويهدف الى سن التشريعات التي تحكم النقل البري الدولي.

نظام النقل البري الدولي (TIR)

هو نظام دولي منسق للرقابة الجمركية يهدف الى تيسير العبور الدولي من خلال تبسيط الإجراءات الجمركية في بلدان العبور من بلد المصدر الى بلد المقصد النهائي للبضاعة.

بطاقات النقل البري الدولي (TIR)

هي أساس النقل البري الدولي والدليل القاطع على وجود ضمان دولي لصالح البضائع المنقولة في إطار هذا النظام.

الهدف من الاتفاقية

- تسهيل وتوحيد الإجراءات الجمركية وخاصة الاجراءات المتعلقة بنقل البضائع.
- ضمان الأمن الجمركي وتحقيق الضمانات لصالح بلدان العبور التي تعبر منها البضائع.

انضمام سلطنة عمان للإتفاقية

انضمت السلطنة لاتفاقية النقل البري الدولي (التير) بموجب المرسوم السلطاني رقم ٢٧/٢٠١٨، واستقبلت السلطنة أول شحنة بنظام التير بتاريخ ١٨/٩/٢٠٢٠ قادمة من المملكة العربية السعودية الى السوق المحلي.

مزايا نظام التير

المزايا المتاحة للإدارات الجمركية:

- تقليل الاشتراطات الجمركية لإجراءات المرور العابر.
- تقليل التفتيش الذي يزيد التكاليف على السلطات الجمركية.
- يعتبر دفتر العبور عبارة عن ضمان للضريبة الجمركية.
- عملية العبور مغطاة بوثيقة مرور عابر واحدة فقط وهي بطاقة التير.



* ماجستير في القانون

الدولي، وأمام الأشخاص الطبيعيين والإعتباريين من أجل استخدام بطاقات النقل البري الدولي.

- ارسال المعلومات التي تؤكد الإنهاء الكلي أو الجزئي لجميع عمليات النقل البري الدولي للإتحاد الدولي.

الجهة الوطنية الضامنة

لقد تم اختيار شركة سنيار لتكون الجهة الوطنية الضامنة للضرائب في نظام التير بالسلطنة وهي الجهة المعنية بإصدار دفاتر النقل البري الدولي، ومن خلالها يمكن لمالكي الناقلات التقدم بطلب لقبولهم كمشغلين معتمدين بنظام التير في السلطنة شريطة استيفاءهم لبعض الشروط كالسمعة الحسنة واجتياز الشاحنات الفحص الفني المقرر وفق اشتراطات الاتفاقية.

أدوار ومسؤوليات الأطراف المعنية المشتركة في نظام النقل البري الدولي

مسؤولية الحكومة:

- قبول اتفاقية النقل البري الدولي.

- ايداع صك انضمام لدى مكتب الأمم المتحدة. (وزارة الخارجية)

مسؤولية الناقل:

- أن تكون الشاحنة معتمدة للنقل البري وأن يعرض البضائع على مكاتب الجمارك عند المغادرة وأثناء رحلتها وعند وصولها.
- ضرورة توافق إقرار البضائع في بطاقة التير مع البضائع المنقولة فعلاً، وفي حالة الاختلاف يعد حامل دفتر التير مرتكباً لمخالفة جمركية ويلتزم بدفع الغرامة والضرائب المفروضة على البضاعة.
- تثبيت لوحة (TIR) على الشاحنة/الحاوية عند النقل بنظام التير.

- تفويض الجهة الوطنية الضامنة. (الجمارك)
- نشر قوائم بالمنافذ الجمركية المعتمدة للعمل بنظام النقل البري الدولي (TIR)، والمنافذ المعتمدة في السلطنة هي (جمارك ميناء صلالة، جمارك ميناء الدقم، جمارك ميناء صحار، جمارك منفذ الوجاجة، جمارك منفذ حفيت، جمارك منفذ خطمة ملاحه).
- تدريب موظفي الجمارك على تنفيذ الاتفاقية.
- اعتماد جهة لإصدار شهادات صلاحية للمركبات المستخدمة في النقل الدولي. (إدارة الشؤون الجمركية)
- مسؤولية الجهة الوطنية الضامنة:
- توقيع اتفاق ضمان للضرائب مع الجمارك.
- إبرام اتفاق مع الإتحاد الدولي للنقل البري الدولي بخصوص طريقة عمل نظام الضمان الدولي.
- الالتزام بإصدار دفاتر التير وتوزيعها على حاملي التير.
- التعاون الوثيق مع السلطات الجمركية والإتحاد الدولي للنقل البري لضمان استخدام دفاتر التير بالشكل الصحيح.



مرسوم سلطاني رقم 27 / 2018

بالموافقة على انضمام سلطنة عمان إلى الاتفاقية الجمركية للنقل البري الدولي للبضائع

تعريف

هي اتفاقية تابعة للأمم المتحدة تعنى بنقل البضائع وتهدف إلى تسهيل وتوحيد الإجراءات الجمركية والإجراءات الخاصة بنقل البضائع.

مميزات اتفاقية الـ TIR

تغطية الضرائب والرسوم الجمركية بضمان دولي



سرعة وصول البضائع وانتقالها بأقل وقت وكلفة



الحد من حالات التأخير في المنافذ الحدودية



لا تخضع البضائع للتفتيش إلا عند وصولها دولة المقصد



لا تحتاج إلى دفع ضمان متكرر عند العبور



تحقيق الفوائد الأمنية من خلال تتبع خط سير البضاعة





الوكيل / إسحاق بن إبراهيم البوسعيدي
قسم العلاقات العامة

عبد الرب الزدجالي..

شخصية جمركية خالدة في ذاكرة جواد

• معلومات شخصية

الاسم: عبد الرب بن محمد بن سيف الزدجالي

تاريخ الميلاد والوفاة: (١٩١٨ - ٢٠٠٦)

مكان الميلاد ونشأته: ولد في مسقط وتلقى العلم في المدرسة السعيدية، ونشأ في بيئة تجارية منذ نعومة أظافره، حيث عمل في تجارة الإستيراد والتصدير وكانت له علاقات تجارية بحكم مكانة عائلته التجارية، وما اتسم به من حسن الخلق والتواضع الجم.



* الأمين العام للجمارك والمالية وخفر السواحل بجواد

المناصب والمسؤوليات :

المناصب والمسؤوليات التي تقلدها في عهد السلطان سعيد بن تيمور :

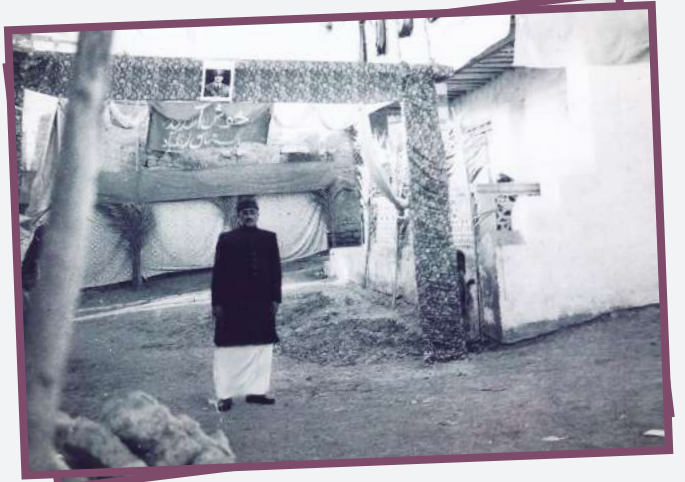
١. مسؤول عن جمارك ميناء مطرح .
٢. مفتش عام لجمارك مسقط وقريات وطويوي وصور .
٣. مفتش عام لجمارك الباطنة : المصنعة ، الخابورة ، صحم ، صحار ، شناص ، أبو بكرة ، وخطمة الملاحة.
٤. أمين عام ومفتش عام للجمارك في جوادر.
٥. مسؤول خضر سواحل جوادر .
٦. مسؤول الشؤون المالية والإيرادات وتوزيع الرواتب لموظفي حكومة سلطنة عمان في جوادر.
٧. مهمة تسليم جوادر للحكومة الباكستانية .

مسيرة العمل في جوادر :

يذكر أنه أثناء تأديته لمهامه بسنة ١٩٤٨ م كمفتش عام للجمارك بمنطقة الباطنة وكان وقتها بمنطقة المصنعة تحديداً ، حيث تلقى عبد الرب أمراً من السلطان سعيد بن تيمور بواسطة وزير الداخلية آنذاك السيد أحمد بن إبراهيم البوسعيدى لتسلم رئاسة الجمارك ومسؤول خضر السواحل في جوادر عام ١٩٤٨ م .



- كان يمتاز عبد الرب بن محمد بحسن خلقه وتواضعه مما ساعده في تكوين علاقات جيدة مع أهالي وأعيان وشيوخ جوادير وكان يشاركهم في المناسبات الاجتماعية وذلك بحكم اجادته للغة المحلية ومعرفته بعاداتهم وتقاليدهم .
 - والجدير بالذكر أن جوادير انتعشت اقتصادياً خلال فترة تواجده فيها حيث استخدم فكره التجاري لإدارة المنطقة ووضع تسهيلات للتجار وأنشأ ما يسمى ب (العرصة) للعرض والبيع مقابل عشور (رسوم جمركية) فازدهرت الأسواق، و ساهم هذا الإنتعاش الإقتصادي لميناء جوادير والغلة من الأرباح في زيادة الإيرادات الجمركية .
- كما كانت كل القرارات التي يتخذها بعد مشاورة وموافقة من السلطان سعيد بن تيمور عن طريق السيد أحمد بن إبراهيم البوسعيدي وزير الداخلية .



تسليم جوادر:

تسلم عبدالرب برقية عاجلة من وزير الداخلية السيد أحمد بن إبراهيم البوسعيدي بضرورة حضوره إلى مسقط بصفة عاجلة وسافر إلى مسقط واجتمع به في مجلسه الخاص وطلب منه الحضور إلى ديوان الوزارة صباحاً لأن السلطان سعيد بن تيمور طلب محادثته شخصياً، وكان وقتها السلطان موجوداً في ظفار وأجريت المكالمة الهاتفية وتكلم السلطان مع عبدالرب وأمره أن يقوم بتسليم جوادر للحكومة الباكستانية في الثامن من سبتمبر عام ١٩٥٨ م .



• مصدر المعلومات والصور: عبدالرحمن بن عبدالرب الزدجالي (ابن الشخصية)

منظومة الجمارك المتطورة

الحديث عن التطور الذي تشهده الإدارة العامة للجمارك، وما تشهده من تحولات وتقدم في الخدمات المبذولة لمجتمع الأعمال في السلطنة؛ يفوق ما يتخيله رجال الأعمال ذاتهم، ولن أكون مبالغاً إن قلت أن ما تضطلع به الإدارة العامة للجمارك من خدمات متطورة يكاد يتفوق على كثير من الخدمات التي تقدمها جهات خارج وداخل السلطنة. لاسيما أن هذه الخدمات تتم من خلال منظومة عمل إلكترونية متكاملة وتسبح في فضاءات العالم الافتراضي لتخدم كل المتعاملين معها بدون كلل أو ملل، وأقرب مثال على ذلك أن أسرع موافقة على تصريح السلع والبضائع عبر نظام "بيان" تم خلال ١٢ ثوانٍ فقط، ومن قبل تم الموافقة على أسرع عملية إفراج شحنة بحرية في دقيقة و٨ ثوانٍ فقط، وكذلك تم الموافقة على الإفراج عن أسرع شحنة جوية في دقيقة واحدة و٩ ثوانٍ.

الأمر الذي يدعو للدهشة والغبطة معاً، ويجعلنا نوجه تحية تقدير لإدارة هذا التطور المتسارع الذي تشهده هذه المنظومة المؤمنة بأن خدمة الوطن تفرض عليها العمل بأسرع من ذلك، بجانب إيمانها التام بالعقيدة العسكرية التي تتشرب منها حب الوطن وخدمته في كل المواقع حتى الاقتصادية منها، في سباق مع الزمن لمواكبة ركب الإقتصاد العالمي من جهة والتطور التقني من جهة أخرى بدون وضع سقف أو حد للتطور؛ فما فتى رجال الجمارك يسخرون كل مهنيتهم، وعلمهم، وتقانيهم، وتقنياتهم الرقمية؛ في سبيل خدمة بلادهم واقتصادها ومجتمعهم والمراجعين من شتى الفئات والشرائح والجنسيات.





على بن راشد المطاعني

إنّ الدور الذي تضطلع به الإدارة العامة للجمارك في خدمة مجتمع الأعمال والقطاع اللوجستي لا يمكن اختزاله في هذه العجالة فقط، ولا يمكن إيفاء حقه مهما كتبنا في إسدائه للخدمات وانعكاس إيجابياته على البلاد والعباد؛ وهذا ما يدفعنا للقول بأنّ هذه المزايا وتلك التسهيلات تحتاج إلى الاستفادة منها في تعزيز وتعظيم القيمة المضافة للإستيراد والتصدير المباشر من المنافذ البحرية عبر إنشاء المرافق المتكاملة والخدمات المتميّزة من كل المعنيين بالأنشطة الإقتصادية على اختلافها، فالواقع الجغرافي المتميّز والخدمات الجمركية واللوجستية مُسَخَّرة لخدمة هدف التنمية الأكبر، وتعظيم العوائد الإقتصادية للإستيراد والتصدير من وإلى دول المنشأ.

بالطبع مواكبة التطورات المتسارعة في العمل الجمركي، وإضفاء التسهيلات والمحفزات لإستخدام المنافذ البحرية والجوية والبرية؛ ستظلّ هدفا تضعه الإدارة العامة للجمارك نصب عينها باستمرار؛ إيماناً منها بأنّ التطور لا يتوقف عند مستوى معين، وإدراكا منها بأنّها جزء لا يتجزأ من العالم، وتتواكب مع ما أفرزته التكنولوجيا باستمرار، بعقل مفتوح وآفاق أوسع. وتسعى نحو التحديث المستمر بالإستفادة من كل التقنيات في مجالات العمل الجمركي.

نأمل أن تُكَلّل كل هذه الجهود بالنجاح والتوفيق، وأن يستفيد مجتمع الأعمال من كل هذه المرافق والتسهيلات الجمركية بما يعزز من القيمة المضافة لمراقبتنا وموقعنا الإستراتيجي.

إنّ التطورات التي شهدتها منظومة الجمارك في السلطنة لم تكن غائبة عن مؤشرات المنظمات والمؤسسات الدولية المختصة بتقييم النمو الذي تشهده بيئة الأعمال الخاصة بتسهيل التجارة، ومن بينها البنك الدولي الذي منح السلطنة المركز الأول خليجيا في مؤشر التجارة عبر الحدود، وذلك لتمييز الأعمال الجمركية في عمان بالسرعة والمرونة والتسهيلات والإنسيابية في مرور السلع والبضائع وغيرها من التصنيفات الدولية الأخرى التي تشعّرنّا بالفخر والإعتزاز بما تقوم به هذه المنظومة من أعمال تسهم في تدفق السلع والخدمات من وإلى السلطنة بسلاسة لا متناهية في العمل من نُخبة العاملين في الإدارة العامة في الجمارك.

ولعلّ تفعيل نظام النقل البري الطرقي (الثير) يكون أحد التسهيلات التي بدأت الإدارة العامة للجمارك بتطبيقها، ويُعدّ بمثابة جواز مرور للبضائع العابرة بدون اصطفااف للشاحنات في المنافذ البرية والبحرية.

ولم تكفِ الإدارة العامة للجمارك بعمليها الدؤوب في تسهيل التجارة وإضفاء المرونة عليها؛ ففي أسوأ الظروف التي يشهدها العالم الآن جراء جائحة "كورونا"، نجد الإدارة العامة للجمارك بالسلطنة تعمل بكفاءة منقطعة النظير، وبمستوى متميز؛ سواء بالإفصاح عن البضائع أو قبول تخليص البضائع المستوردة في حال عدم تمكّن التاجر من الحصول على التصديقات اللازمة للوثائق الأصلية والإكتفاء بإرفاق الوثائق إلكترونياً عبر نظام "بيان" وتدشين بوليصة الشحن الجوي الإلكترونية، وربط المنافذ البحرية والجوية وغيرها بالتقنيات الحديثة التي طبقتها، والتي جعلت العمل الجمركي ينساب بمستويات عالية وسرعات فائقة تتمثل في تقديم ١٨٣ خدمة إلكترونية دون الحاجة إلى مراجعة الإدارة العامة للجمارك أو المنافذ الجمركية، ويشمل ذلك كل ما يتعلّق بالإستيراد والتصدير؛ فنظام "بيان" يرتبط مع ٥٢ جهة حكومية في السلطنة تعمل في إطار هذه المنظومة الإلكترونية التي نالت جائزة أفضل مشروع متكامل ضمن جائزة السلطان قابوس للإجادة في الخدمات الحكومية الإلكترونية في عام ٢٠١٨م.



لقاء مع المقدم منصور بن ناصر الرحبي مدير مشروع بيان

- < الجولات الميدانية.. كانت الإنطلاقة نحو العمل الجمركي
- < حوكمة العمل الجمركي كان الهدف الأسمى للإدارة العامة للجمارك
- < الطموح نحو تطوير (بيان) لا يتوقف في ضوء رؤية عمان ٢٠٤٠



حاوره: الملازم أول / مبارك الجابري

المشوار الشخصي والمهني

يمكن القول إن معالم أحلامي كانت قد بدأت تتبلور في المرحلة الثانوية في طموح أن ألتحق بجهاز الشرطة ومع إنتهاء المرحلة الثانوية العامة قيص الله لي المقادير أن التحقت بهذا الجهاز مباشرة بالعمل فيه كموظف مدني بالإدارة العامة للموارد البشرية بتاريخ ١ نوفمبر من عام ١٩٨٦م بعدها انتقلت إلى إدارة الشؤون القانونية وكانت في بداية تأسيسها في أواخر عام ١٩٨٧م، واستمر العمل بها إلى عام ١٩٩٠م حيث كان التحول المنتظر للانتقال إلى السلك العسكري بأكاديمية الشرطة ثم عدت إلى مقر عملي السابق .

في عام ١٩٩١م التحقت بأكاديمية السلطان قابوس لعلوم الشرطة بدورة طلبة الكلية السابعة وبدأت أبدأ كل جهد ممكن من أجل أن تصبح رؤيا أحلامي حقيقية وفعلا كانت من أجمل الفترات مع الزملاء وتخرجت في ٥ يناير ١٩٩٤م برتبة ملازم وأثمرت الجهود والإنضباط وسهر الليالي ولله الحمد بحصولي على المركز الأول في الدورة وتقلدت سيف الشرف لهذه الدفعة .

بعد التخرج التحقت بالعمل بمكتب معالي الفريق المفتش العام للشرطة والجمارك حيث كانت بدايات اكتساب المهارات والخبرات والمعارف من منابها حتى بداية عام

< المقدم / منصور بن ناصر الرحبي - مدير مشروع بيان

المسؤوليات والمهام :

- < مدير مشروع بيان
- < عضو الفريق الخليجي لتقييم المنافذ الجمركية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربي.
- < عضو لجنة الإحصاء بالإتحاد الجمركي الخليجي.
- < عضو الفريق الخليجي المكلف بدراسة تحسين وضع المنافذ الجمركية.
- < عضو لجنة النقل والقطاع اللوجستي بغرفة تجارة وصناعة عمان.
- < عضو في اتفاقية التجارة الحرة بين دول المجلس والصين
- < عضو فريق عمل النظام الضريبي الموحد لدول المجلس.
- < عضو الفريق التفاوضي لدول مجلس التعاون في اتفاقية التجارة الحرة بين دول المجلس ونيوزيلاندا وأستراليا.
- < رئيس فريق النافذة الإلكترونية الموحدة بين الجمارك والجهات الحكومية.

المستوى العربي من أجل مناقشة وتبادل القضايا الجمركية المشتركة ، بالإضافة إلى الإشتراك في عضوية العديد من فرق مفاوضات التجارة الحرة لغايات اتفاقيات التبادل التجاري الحر مع الصين وأستراليا ونيوزلندا ، علاوة على عضويتي في مجموعات من اللجان المحلية الداخلية والخارجية مع الوزارات والدوائر الحكومية الأخرى بالسلطنة .

أما على مستوى الدورات فقد تم ترشيحي للعديد من الدورات الجمركية المتخصصة والورش والدورات الاقتصادية والقيادية على المستوى المحلي والإقليمي والدولي ، كما كانت لي وما زالت العديد من المشاركات في المؤتمرات والدورات التدريبية كمدرب ومحاضر في العديد من ورش العمل، ورئاسة أو عضوية وفد السلطنة في المؤتمرات المحلية والإقليمية .



٢٠٠١ م حيث تم نقلي للعمل في الإدارة العامة للجمارك وكما يعلم الجميع أن هذا المجال يعد محطة جديدة من المعارف، ولخصوصية ونوعية وآليات العمل الجديدة كان لا بد من جولات ميدانية للإدارات والمنافذ الجمركية للتعرف على آليات العمل والإجراءات المتعلقة بالتبادل التجاري وآليات ضبط الحدود سواءً الأمنية أو المالية بحكم تحصيل الضرائب والرسوم الجمركية والإرتباط مع الجهات الحكومية المشتركة معنا في الإستيراد والتصدير بالإضافة الى تطبيقات الحس الأمني ، وبعد اكتساب المهارات الجمركية تم تعييني مساعد مدير التعرف والإحصاء بالإدارة العامة للجمارك ثم مساعد مدير الشؤون الجمركية ثم مديراً لإدارة التعرف والإحصاء ثم مدير مشروع بيان (مشروع حوسبة الإجراءات والعمليات الجمركية) في عام ٢٠١٧ م .

وهنا أود أن أشير إلى جانب عملي في تلك الوظائف عملت مع الفريق التأسيسي لمشروع نظام بيان سواء مع الشركات الإستشارية المكلفة بدراسة تطوير منظومة العمل في الإدارة العامة للجمارك أو من خلال دراسة العروض المقدمة واختيار الشركة المنفذة بالمواصفات الفنية لمشروع نظام بيان ثم صياغة عقد التنفيذ، ثم مشاركتي كعضو أساسي بالفريق منذ بداية عملي ثم رئيساً لفريق المتابعة والتنفيذ للمشروع ورئيساً لفريق النافذة الإلكترونية الواحدة مع الجهات الحكومية ثم مديراً للمشروع.

خلال فترة عملي بالإدارة العامة للجمارك وبحكم طبيعة العمل زرت عدداً من الإدارات والمرافق الجمركية في مختلف الدول من أجل الإطلاع على تجارب الدول لإكتساب الخبرات والإستفادة في تطبيق أفضل الممارسات العالمية كالولايات المتحدة الأمريكية وكوريا وسنغافورة وإيرلندا وهولندا وبلجيكا والصين والفلبين والأردن ومصر ولبنان ، بالإضافة إلى العديد من منافذ دول مجلس التعاون الخليجي.

خلال مسيرتي المهنية شاركت في العديد من اللجان الجمركية الإقليمية على مستوى دول مجلس التعاون الخليجي وأيضاً على

تحديات مشروع بيان:

بالطبع كانت تحديات كبيرة خاصة وأن نظام بيان وضعت له متطلبات ليكون أهم الأنظمة الوطنية بالسلطنة وأكثرها تطوراً، ووضع آنذاك مخططاً ليكون حكومة إلكترونية مصغرة تقنياً من خلال الأنظمة التي تهدف إلى تبادل المعلومات إلكترونياً والإستغناء عن الوثائق والمستندات الورقية المتداولة بهدف تقليل الوقت والكلفة لإنجاز المعاملات، الأمر الذي كان له الأثر الكبير في حساسية ومواصفات الفريق الفني للمشروع متمثلة في اختيار العناصر المناسبة والكفاءات لإدارة هذا المشروع الضخم خاصة في ظل عدم وجود تجارب سابقة وتوسع نطاق العمل وارتباطه مع الجهات الحكومية المدنية والعسكرية . حقيقة المهمة لم تكن المهمة سهلة فقط بالتحول من البيئة الورقية إلى العمل الإلكتروني فحسب ، لكن ضرورة إعادة هندسة الإجراءات القائمة بما يتناسب والتطلعات والآمال المتوقعة من المشروع في الإطار القانوني المفروض وإعادة صياغة بعض التشريعات وآليات العمل وتجاوز البيروقراطية السائدة في العديد من الجوانب و معارضة التحول الإلكتروني الجديد، إلا أنه ولله الحمد كانت الإرادة السياسية من مولانا صاحب الجلالة وتوجيهات معالي المفتش العام للشرطة والجمارك في ضرورة التجديد ومواكبة متطلبات العصر بالإضافة إلى عناصر فريق المشروع المتمثلة في الكوادر الوطنية الذين أثبتوا تميزهم بالتغيير مدعومة ببعض الخبرات الخارجية من مختلف البيئات العالمية كان لها الأثر الكبير في تخطي تلك الصعوبات بل وظهور عناصر الإبداع الذي فاق ونافس أنظمة العديد من الدول المتقدمة على الساحة الجمركية العالمية ،

أما التحديات الأخرى المتمثلة بمقاومة التغيير والتمسك بالإجراءات القديمة من خلال الوثائق الورقية التي اعتادوا عليها والثقة بها سواءً على المستوى الداخلي لمرافق الجمارك أو الشركاء الآخرين ممثلة بالجهات الحكومية المعنية بإصدار التصاريح والفسح عن البضائع وشركات الشحن والتخليص كانت كبيرة واحتاجت لمجهودات مضاعفة من أجل تغيير قواعد الثقافة لدى هذه الجهات ، وبفضل الله والإرادة المؤمنة بالتغيير نحو الأفضل وبفضل سياسة الحوار وتوحيد الأهداف الوطنية ودعم القيادة العامة لتلك الجهود نجحنا في ضم جميع الشركاء في نافذة إلكترونية واحدة عجزت عن تحقيقه الكثير من دول العالم .

إنجازات بيان:

أستطيع القول أن ما حققه نظام بيان اليوم فاق التوقعات المحلية وفق المعايير العالمية بل أصبح نظام بيان في صدارة الأنظمة العالمية التي تفرض الرقابة وتبسط الإجراءات وتدعم التسهيلات في نفس الوقت وفقاً لمبادئ منظمة الجمارك العالمية والإتفاقيات الدولية



المستندات الورقية وإعادة هندسة الإجراءات وإلغاء الازدواجية بالمتطلبات وعدم الحاجة إلى مراجعة الجهات الحكومية المعنية بشكل شخصي لتقديم وإصدار التصاريح والحصول عليها في زمن قياسي بشكل آلي ، بالإضافة إلى عملية الدفع الآلي المباشر لكافة الضرائب والرسوم الجمركية ورسوم الجهات المرتبطة بها ، والتعامل الإلكتروني مع شركات الشحن والتخليص ، فأصبح إنجاز جميع تلك الخدمات من خلال زيارة الموقع الإلكتروني لنظام بيان في أي زمان ومن أي مكان . وهناك العديد من التقارير والمسوحات التي بينت مقدار الرضا من المجتمع التجاري عن الخدمات والتسهيلات الجمركية .

التأهيل والتدريب

بالتأكيد أن نظاماً بهذا الحجم والأداء يتطلب بشكل موازي إدارة خطط عمل لتأهيل وتدريب الكوادر على كافة المعارف والمهارات وفنيات استخدام النظام كل في مجال اختصاصه ، والعمل على بناء القدرات والكفاءات الوطنية من خلال نقل المعرفة سواء الإجرائية أو الفنية للكوادر الشابة وتسلحهم بالعلم والمعرفة وصقل مهاراتهم وإعدادهم الإعداد الجيد والمنهج ليكونوا السواعد المستقبلية الفتية القادرة على مواصلة العمل ومواكبة التطور العالمي نحو أفضل الممارسات العالمية .

بيان مستقبل

رؤية الجمارك لنظام بيان أن يكون أحد أفضل الأنظمة الجمركية على المستوى الإقليمي والعالمي قد تحققت ، مع إيماننا أن المهم ليس بلوغ القمة بل الأهم المحافظة على هذا المستوى ، هذا من جانب ومن جانب آخر فإن الفكر الحالي بعد اكتمال الربط والتكامل محلياً لخدمة العمل الجمركي لا يمنع من التفكير جدياً في التكامل والربط على المستوى الدولي وتبادل المعلومات إلكترونياً من بلد الإنتاج إلى بلد الاستهلاك .

إن طموحنا بالتحسينات على النظام لا يتوقف خاصة في ضوء رؤيا عمان ٢٠٤٠ في أن نكون السباقين على كافة المستويات المحلية والدولية .

مثل إتفاقية كيوتو وإتفاقية حزمة بالي المتعلقة بتبسيط وتسهيل الإجراءات الجمركية بموثوقية وشفافية .

والجدير بالذكر أن نظام بيان أسهم بشكل كبير في رفع مكانة السلطنة في المحافل الدولية من خلال المؤشرات الدولية المعتمدة والقفز بها إلى مراتب متقدمة بالتقارير الدولية خاصة مؤشر التجارة عبر الحدود فقد أحرزت السلطنة المرتبة الأولى خليجياً في مؤشر التجارة عبر الحدود ، للعامين ٢٠١٩ و ٢٠٢٠ على التوالي حسب تقرير ممارسة الأعمال الصادر عن البنك الدولي في جنيف في أكتوبر من كل عام ، وهذا التقرير يقيس تقدم وتطور المعايير التنافسية الاقتصادية في ١٩٠ دولة عالمياً الذي أكد على تقدم السلطنة في المؤشرات الرئيسية وخاصة في التجارة عبر الحدود من خلال انخفاض التكلفة والوقت المستغرق في عمليات الإستيراد والتصدير .

مبادرات كوفيد ١٩

كان لنظام بيان دور كبير في تقديم مبادرات عديدة في الظروف الإستثنائية لجائحة كورونا (كوفيد ١٩) نظراً لأن النظام تأسس على التكامل والربط بين الأنظمة المختلفة وتقديم خدماته من خلال موقعه الإلكتروني ، فأطلقت الإدارة العامة للجمارك عدة مبادرات في هذا الشأن متمثلة في مبادرة التخليص عن بعد من خلال نظام بيان دون الحاجة لحضور مالكي البضائع أو ممثليهم من المخلصين الجمركيين ومبادرة الإستغناء عن التصديقات الخارجية على الوثائق والإكتفاء بالوثائق المرفقة في نظام بيان سواء كانت أصلية أو نسخ منها . وخدمات الإستفسار المسبق عن المتطلبات والضرائب قبل الإستيراد للقطاعين العام والخاص بالإضافة إلى التفتيش الموحد من خلال المحطة الواحدة وتقليل زمن الإفراج عن البيانات الجمركية .

رضا المجتمع التجاري بالتسهيلات الجمركية

بالتأكيد هناك رضا كبير واشادة عالية من المجتمع التجاري للخدمات الالكترونية والتسهيلات والمبادرات التي قدمها نظام بيان المتمثلة في تقليل زمن الافراج عن البيانات وبالتالي تقليل التكاليف على المستورد والمصدر من خلال الاستغناء عن تقديم

دور أجهزة التفتيش ف



د.م ٥ / عامر بن سليمان المسكري
مساعد مدير الشؤون الإدارية والمالية

إذا ما تتبعنا تطور الأداء الجمركي عبر الزمان ، نجد أن الجمارك منذ القدم ، تؤدي دائماً دوراً اقتصادياً مهماً في تحصيل الضرائب والرسوم الجمركية من أجل ردف الميزانية العامة للدولة بهذه الإيرادات التي تعتبر مورداً هاماً لتنفيذ خطط التنمية ، وهذا الدور يوازيه دور قد يكون أكثر أهمية ، يتمثل في الدور الأمني الذي يعزز منظومة الأمن وحماية الحدود ووقاية المجتمع من الممارسات التجارية الضارة ، ومنع دخول المواد المقيدة والمنوعة.

وقد تطور الأداء الجمركي في الطريقة والأسلوب والوسائل التي تستخدمها الإدارة العامة للجمارك للقيام بهذا العمل ، فبعد أن كان العمل كله يتم وبنسبة ١٠٠٪ بأسلوب يدوي ، تطور الأمر مع معرفة الحوسبة إلى استخدام التقنية الحديثة في الكثير من الوظائف ، ومن ثم ظهرت إدارة المخاطر الجمركية ، كما عرفت الجمارك استخدام قواعد البيانات ، وظهرت أجهزة التفتيش الآلي التي تعمل بالأشعة السينية ، فبدأت الإدارات الجمركية على مستوى العالم في استخدامها كوسيلة هامة لمكافحة التهريب بكافة أنواعه.

ولم تكن الإدارة العامة للجمارك بعيدة عن هذا التطور ، فالجمارك العمانية لها جذور تمتد عبر التاريخ إلى آلاف السنين ، وتطورت مع الزمن ، حتى بلغت أوجها في السنوات الأخيرة حيث بدأت في استخدام أجهزة التفتيش الآلي على نطاق محدود قبل سنوات قليلة ، ثم قامت بالتعاقد على توريد عدد آخر من هذه الأجهزة المتطورة والتي تم توزيعها في المنافذ الجمركية لكي تقوم بدورها الفعال في مكافحة تهريب البضائع المنوعة والمقيدة ، وهذا يتم في إطار تنفيذ الإدارة العامة للجمارك لسياستها التي تهدف إلى تطوير آلياتها في مكافحة التهريب والأخذ بأحدث الوسائل والطرق التي تستطيع من خلالها مواجهة تلك العمليات غير المشروعة ، وتأتي أجهزة الكشف والتفتيش الآلي كواحدة من أهم تلك الوسائل الحديثة التي تأخذ بها الجمارك وتستخدمها لرفع كفاءة وقدرات منتسبيها.

ومن المعروف أن أجهزة الكشف والتفتيش الآلي سريعة التطور ، ومتجددة بسرعة كبيرة ، ومن ثم ، فإن قرار اقتنائها يجب أن يكون مستنداً إلى مبررات قوية وصحيحة لكي يسفر استخدامها عن نتائج إيجابية وتسهم بالفعل في تنفيذ الدور الأمني بكل كفاءة وفعالية ، والنجاح في التصدي لكافة محاولات التهريب للمواد والبضائع المقيدة والمنوعة.

إن القيادة الموقرة لشرطة عمان السلطانية ، قد وافقت مشكورة على خطة الإدارة العامة للجمارك الشاملة لتحقيق الإستفادة القصوى من أجهزة التفتيش الآلي ، حيث تعتمد من ناحية ، على توفير هذه الأجهزة في جميع المنافذ الجمركية ، ومن الناحية الأخرى رفع قدرات المشغلين لهذه الأجهزة إلى أعلى مستوى.



كفاءة الأداء الجمركي

وتجدر الإشارة إلى أن استخدام أجهزة التفتيش هو مطلب دولي في العمل الجمركي، فقد قامت منظمة الجمارك العالمية بتبني مبادرة "safe" التي تحت كل الإدارات الجمركية على استخدام أجهزة الكشف والتفتيش، حيث جاء المحور الثالث من هذه المبادرة لينص على: "استخدام أجهزة الكشف بالأشعة لفحص الحاويات التي تمثل خطرًا". وعليه فقد كانت الإدارة العامة للجمارك بالسلطنة من الدول التي بادرت بالتجاوب مع هذه المبادرة، ولبدأ استخدام أجهزة الكشف والتفتيش في العمل الجمركي.

إن دور هذه الأجهزة يتمثل في قدرة رجال الجمارك عن طريقها الكشف عن الأماكن الخفية التي يقوم المهربون بتطويرها أولاً بأول لإخفاء المواد الممنوعة والمقيدة، حيث تقوم هذه الأجهزة من خلال فاعلية أشعتها من قوة اختراق ونفاذ، بالتغلغل في الجدران الحديدية وكشف ما وراءها، دون أن تترك أي فرص للمهربين.

ويعتبر استخدام أجهزة الكشف بالأشعة هو أحد الوسائل الحديثة التي تقف كسد منيع أمام عمليات التهريب هذه، وتستطيع أن تكتشف المواد المهربة مهما كان نوع التغليف أو التمويه المستخدم، فالأشعة تنفذ إلى أماكن لا يمكن للطرق اليدوية بلوغها في الأحوال العادية، ولا حتى عند التوقف لإجراء عمليات تفتيش دقيقة. ولا يقتصر الأمر على مقاومة التهريب فقط، بل هو في الأساس إجراء ضروري لتقليص زمن التخليص الجمركي والإفراج عن البضائع عبر الحدود في زمن قياسي، والذي يعتبر أهم معايير قياس الأداء الجمركي، ومن ثم تسعى كافة الإدارات الجمركية إلى خفض حزمة إجراءاتها من أجل تقليل الزمن اللازم لاستيفاء الإجراءات والعمليات الجمركية، وتعتبر أجهزة الكشف والتفتيش أحد الوسائل المناسبة لتحقيق ذلك، حيث أن عملية المسح تستغرق بضع دقائق في حين أن الكشف اليدوي يستغرق الكثير من الوقت والجهد والمال.

ويمكن القول ببساطة أن الإدارة العامة للجمارك تهدف من استخدام أجهزة الكشف والتفتيش إلى حفظ أمن الوطن من مخاطر كافة عمليات التهريب، وتطبيق الحوسبة الكاملة في العمل الجمركي من خلال إحلال عملية الكشف بالأشعة محل الكشف والفحص اليدوي، وإلى تطوير الأداء الجمركي وتقليل التدخل البشري في التعامل مع البضائع عن طريق الاستخدام الأمثل للتكنولوجيا الحديثة في كافة المجالات، حيث تساعد أجهزة الكشف والتفتيش من خلال التطبيق الكامل والصحيح لنظام إدارة المخاطر في الإستغناء عن العمل التقليدي في الكشف على البضائع.



المستودعات الجمركية



الملازم أول مهندس / حاتم بن محمد البريكي
إدارة الشؤون الجمركية

تعد المستودعات الجمركية معلقة الضريبة، من أهم المبادرات الجمركية التي أطلقتها الإدارة العامة للجمارك والمنبثقة من اتفاقية تسهيل التجارة، الرامية إلى تأمين سلاسل إدارة المخزون و التوريد حول العالم، كذلك أولى قانون الجمارك الموحد لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية أهمية بالغة للمستودعات تمثله في تخصيص المواد ٧٦،٧٥،٧٤ منه للتأكيد على أهميتها ودورها في زيادة تدفق البضائع من وإلى دول مجلس التعاون .. فما هو المستودع الجمركي ؟

المستودع الجمركي

يعرف المستودع الجمركي بأنه المكان أو البناء المرخص من قبل الجمارك لوضع البضائع به دون تأدية الضريبة الجمركية، وإنما تعلق بضمان جمركي لحين إعادة تصديرها أو سحبها للسوق المحلي.



معلقة الضريبة

أنواع المستودعات

تنقسم المستودعات الجمركية بحسب طبيعة البضائع ومالكها وعلاقته بمشغل المستودع فتجد أن هناك:

< **مستودع عام:** يعرف بأنه الذي يقوم مشغل المستودع فيه بإيداع بضائع لتجار آخرين.

< **المستودع الخاص:** فهو الذي يكون فيه مودع البضاعة هو مشغل المستودع ومالك البضاعة في آن واحد.

< **المستودع الإستثماري:** هو مزيج من المستودع العام والخاص في آن واحد مع حزمة من التسهيلات ويقصد به هو إمكانية مشغل المستودع إيداع بضائعه أو بضائع الآخرين في المستودع.

أهمية المستودعات الإستثمارية

تكمُن أهمية المستودعات الجمركية كونها إحدى أهم أركان عمليات القطاع اللوجستي والذي تعول عليه السلطنة اقتصادياً ويدعم توجهها نحو تنويع مصادر الدخل الوطني، كذلك يسهم وجود المستودعات الجمركية كخيارات لوجستية في خلق مناخ وبيئة عمل جاذبة تعزز تنافسية الأداء اللوجستي للسلطنة على لوائح التصنيف العالمية الأمر الذي يجعل من السلطنة قبلة للمستثمرين في القطاع اللوجستي، وأيضاً تسهم المستودعات في تنشيط ودفع القطاع الخاص للإستثمار في نشاط إعادة التصدير الذي سيحول السلطنة إلى مركز لوجستي عالمي لإستقبال وإعادة تصدير مختلف البضائع من وإلى جميع أنحاء العالم.

مميزات المستودعات الجمركية

في ظل الثورة الصناعية التي يشهدها العالم في مجال الذكاء الإصطناعي يمكن وصف المستودعات الجمركية بأنها مستودعات

ذكية إذ تتميز بالرقابة الإلكترونية وباستخدام تقنيات حديثة للتعامل مع المخزون مما يجعلها تعمل بدقة وسرعة أكبر وبجهد ووقت أقل لتكون قادرة على استيعاب بضائع أكثر وتحقيق عوائد مادية أكبر.

مدة تخزين البضائع

تتيح المستودعات الجمركية للمستوردين مدة كافية لإبقاء بضائعهم في الوضع المعلق للضريبة وهي ٣٦٥ يوم قابلة للتجديد بمدد مماثلة لا تزيد عن ثلاث سنوات، مما يعني ذلك وجود مدة كافية لتسويق البضائع في مختلف الأسواق العالمية.

الأنشطة المسموح بها في المستودعات الجمركية

احتوت حلقات سلاسل الإمداد في مختلف دول العالم على العديد من الخدمات أو الأنشطة التي يقوم بها الموردون على السلع أثناء عمليات التوريد المختلفة، لا سيما إذا ما كانت هذه الأنشطة تساعد على تسهيل وتسريع الإجراءات الجمركية والعمليات اللوجستية وتقلل التكلفة على المستثمر، فما هي الأنشطة المسموح بمزاولةها في المستودع الجمركي؟
توجد هنالك العديد من الأنشطة التي يمكن القيام بها في المستودعات الجمركية شريطة ألا يؤثر أي منها على التصنيف العالمي للسلعة إليكم بعضاً منها على سبيل المثال لا الحصر:
- تجميع وتجزئة البضائع.
- تغليف وإعادة تغليف / تعبئة البضائع.
- تخزين بضائع محلية أو مدفوعة الضريبة مع بضائع معلقة الضريبة.

قد تعتبر تجربة المستودعات الجمركية معلقة الضريبة جديدة نوعاً ما على ساحة الإستثمار العماني وبما تملك من امتيازات وفوائد قادرة على جذب الإستثمار وجعل السلطنة مركزاً تجارياً تجوب بضائعها كافة أقطار العالم.

تطبيق إجراءات الحجر البيطري ع



يعد الحجر البيطري خط الدفاع الأول في مواجهة الأمراض التي تنتقل إلى الإنسان من الحيوان والأمراض المعدية والوبائية التي تهدد الثروة الحيوانية في البلاد التي قد تتسرب عبر الإرساليات الحيوانية الواردة كما يقوم بضمان جودة وسلامة الغذاء والمنتجات الغذائية وجودة الصادرات العمانية، وينظم إجراءات الحجر البيطري قانون الحجر البيطري الموحد بدول مجلس التعاون الخليجي الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٢٠٠٤/٤٥ ولأئحته التنفيذية الصادرة بالقرار الوزاري رقم ١٠٧ / ٢٠٠٨.

حماية الصحة العامة وصحة الحيوان هذه المسؤولية الكبيرة المنوطة بالحجر البيطري تتم عن طريق تطبيق نظام تحليل وتقييم المخاطر الذي يعتبر جميع الحيوانات الحية ومنتجاتها ومخلفاتها وأدواتها والأدوية والمستحضرات البيطرية هي مصادر للخطر حيث يجب تقييم هذه المخاطر كلا على حدة للوصول إلى المسببات الأولية للخطر ثم يتم وضع منظومة متكاملة من الإجراءات والعمليات التي تضمن عدم انتقال هذه المسببات الخطرة إلى المستهلك تبدأ من تحديد الدول الخالية من الأمراض الوبائية والمعدية عبر متابعة التقارير والإخطارات التي ترفعها دول العالم عبر موقع المنظمة العالمية لصحة الحيوان ثم اعتماد المنشآت البيطرية من خلال زيارة الفرق الفنية المعنية للدول المصدرة للوقوف على الممارسات الصحية السليمة والمعتمدة دوليا بتلك المنشآت ونظم الرقابة المتبعة من قبل الجهات البيطرية المختصة بتلك الدول ثم تحديد الإشتراطات والإجراءات الواجب تطبيقها من قبل دولة الاستيراد قبل الحصول على التراخيص البيطرية المعدة للاستيراد.

أقسام الحجر البيطري الموزعة على منافذ السلطنة الحدودية سواء البرية أو الجوية أو البحرية تقوم بالرقابة على الإرساليات الحيوانية الواردة والصادرة للتأكد من تطبيق الإشتراطات التي تم تحديدها من نظام تقييم وتحليل المخاطر وإجراء عمليات التدقيق والفحص الظاهري والمخبري للتأكد من سلامة وصحة الإرسالية الحيوانية الواردة أو الصادرة وخلوها من أي مخاطر قد تهدد صحة الإنسان أو الحيوان.

بر نظام بيان الجمركي



الدكتورة / سماح بنت محمود الشريف
رئيس قسم الحجر البيطري
بمطار مسقط الدولي



في عام ٢٠١٦ قامت دائرة الحجر البيطري بتحديد السلع المقيدة لإجراءات الحجر البيطري وربط الرموز المنسقة لها بالتراخيص البيطرية المعدة للإستيراد وفق نوع السلعة. وفي عام ٢٠١٧ تم البدء بإصدار التراخيص البيطرية المعدة للإستيراد عبر برنامج بيان الجمركي الإلكتروني، في عام ٢٠١٨ تم إنشاء ملفات المخاطر لإدارة التفتيش الخاصة بأقسام الحجر البيطري التي تمكن نظام بيان الجمركي الإلكتروني من استهداف الرمز المنسق المقيد وتحويله إلى قسم الحجر البيطري بالمنفذ الحدودي حيث يقوم الأطباء البيطريين بتدقيق المستندات والشهادات المصاحبة ومن ثم الانتقال إلى الفحص والتفتيش لاتخاذ القرار النهائي إلكترونياً، الأمر الذي عمل على تسهيل وتبسيط الإجراءات ويمكن من سرعة وسهولة اتخاذ القرار .



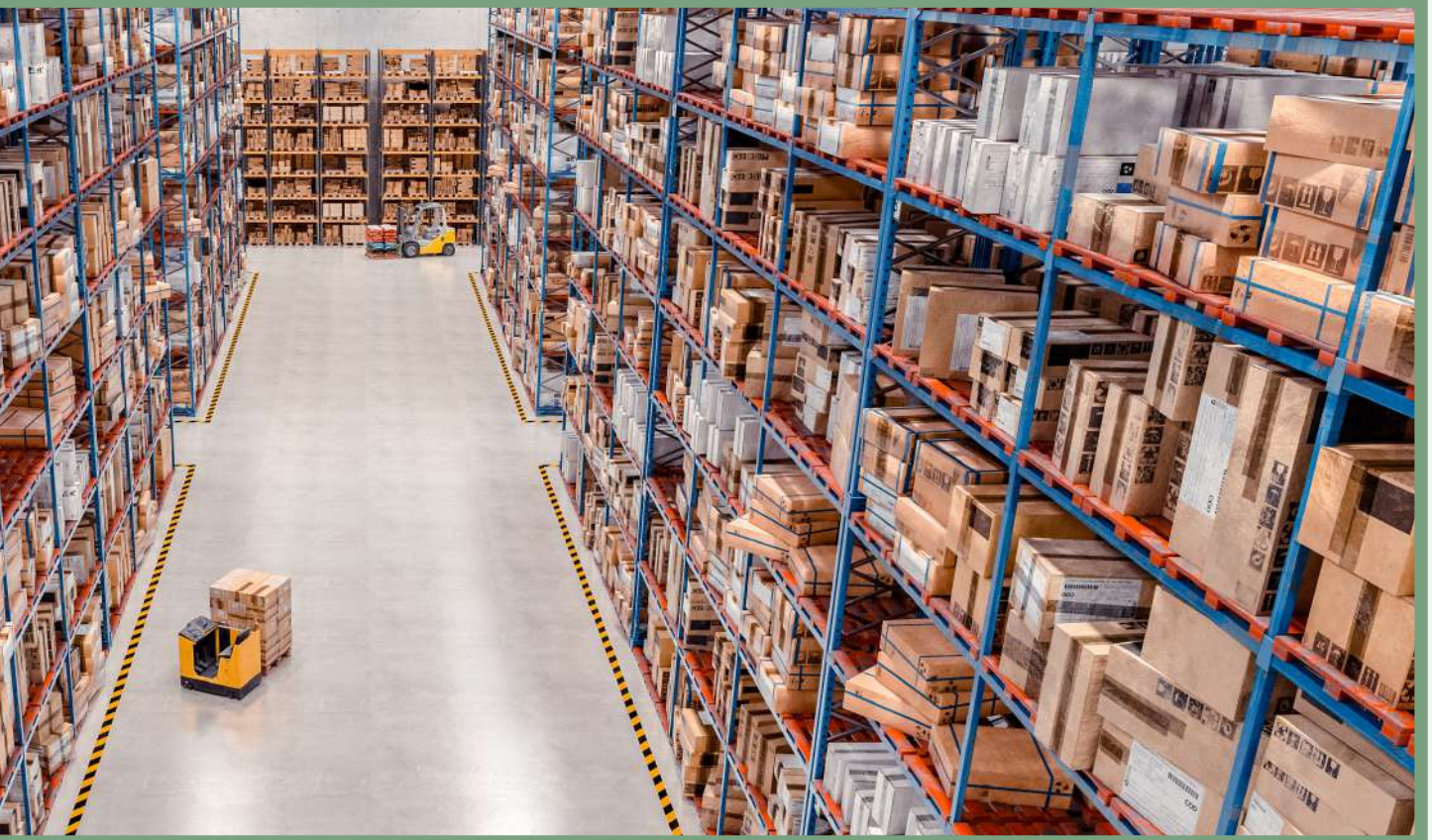
ماهيته، وتأثيره على المنتجات والصناعات الوطنية وكيفية مكافحته

يثير موضوع الإغراق جدلاً كبيراً في أوساط المجتمع التجاري نظراً لما يسببه من حساسية ومخاطر تتعلق بالمنافسة المشروعة أمام حرية وسلاسة التجارة الدولية من جانب ، ورغبة الدول في المحافظة على صناعاتها الوطنية وحمايتها من المنافسة والممارسات الضارة وغير المشروعة التي يمكن أن تؤثر عليها وتتسبب في تراجعها أو تحد من تقدمها وديمومتها وتعمل الدول على مكافحة ظاهرة الإغراق من خلال رفع قضايا على الشركات والكيانات التي يثبت ممارستها لسياسات الإغراق بعد تحقيقات تجرى في هذا الشأن وقد تلجأ الدول المتضررة لفرض رسوم وقائية على السلع الواردة من تلك الشركات التي يثبت تورطها في الإغراق لحماية صناعاتها من الإنهيار بسبب المنافسة غير المشروعة التي تواجهها. وقد تصاعدت في السنوات الأخيرة وتيرة قضايا الإغراق بشكل كبير بسبب المنافسة الشديدة في الأسواق العالمية، ففي تقرير لوزارة التجارة الأمريكية تم التحقيق في أكثر من ١٣٧ قضية إغراق منذ يناير ٢٠١٧م بزيادة قدرها ٣٠٣ قضية عن الفترة ذاتها من العام السابق بارتفاع حاد بواقع ٣٠٠٪ وفق ماذكره الكاتب الاقتصادي ماجد جميل في مجلة العرب الاقتصادية الصادرة في الرياض بتاريخ ٦ يناير ٢٠١٩م . وأطلق أعضاء منظمة الجمارك العالمية ١٤٥ تحقيقات تتعلق بمكافحة الإغراق خلال ستة أشهر فقط في العام ٢٠١٦م في مؤشر خطير يدل على أن ظاهرة الإغراق تتصاعد بوتيرة عالية بالرغم من الجهود العالمية التي تبذل في مكافحته .

ومن أجل تسليط الضوء على هذه الظاهرة وما تخلفه من آثار اقتصادية وقانونية على المجتمع التجاري والمستوردين والمصدرين بشكل عام وامتداد تأثيره على المستهلكين ومتلقي الخدمات وارتباطه بتطور ونمو الإقتصاد الوطني والتجارة الدولية. سنتطرق بشيء من البحث والتفصيل لظاهرة الإغراق وطرق تتبعها ومكافحتها وإجراءات إثباتها والتحقيق فيها والتدابير الوقائية التي يمكن للدول إتخاذها لمجابهة هذه الظاهرة ، وذلك بعد أن نعرف بماهية الإغراق والقوانين والنصوص التي تنظم التعامل مع هذه الظاهرة.

تعريف الإغراق:

عرّف القانون الموحد لمكافحة الإغراق والتدابير التعويضية والوقائية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الإغراق بأنه تصدير منتج ما إلى دول مجلس التعاون بسعر تصدير أقل من قيمته العادية للمنتج المشابه في بلد التصدير في مجرى التجارة العادية .





المقدم / حمود بن سيف الرحبي
مدير إدارة جمارك محافظة مسندم

الحالة التي يكون فيها سعر تصدير السلعة يقل عن قيمتها المعتادة عند تصديرها الى بلد آخر أو يقل عن تكاليف انتاجها. تتفق جميع التعاريف التي تطرقتنا اليها بأن الإغراق ببساطة هو بيع المنتج في الخارج بأقل من القيمة التي يباع بها في بلد المنشأ ، أو بأقل من سعر التكلفة، وهو من الممارسات غير المشروعة وفقا للقوانين والأنظمة الدولية والإقليمية مما يتطلب تكاتف الجهود الدولية للتصدي لهذه الظاهرة والحد من تأثيراتها السلبية على التجارة الدولية .

شروط قيام الإغراق:

١. قيام الفعل غير المشروع.
٢. حدوث الضرر.
٣. العلاقة السببية.

من شروط الإغراق هو قيام الفعل غير المشروع أي واقعة الإغراق التي تم ضبطها من قبل الدولة المصدر إليها المنتج وحدوث الضرر على المصانع في السوق المحلي الذي أثبتته التحقيقات والأبحاث التي أجريت من قبل اللجان و الجهات المختصة ، كما يتحقق الإغراق بتوافر العلاقة السببية بين فعل الإغراق وحدوث الضرر الذي تقدره جهة التحقيق أو الجهات القضائية.

أنواع الإغراق:

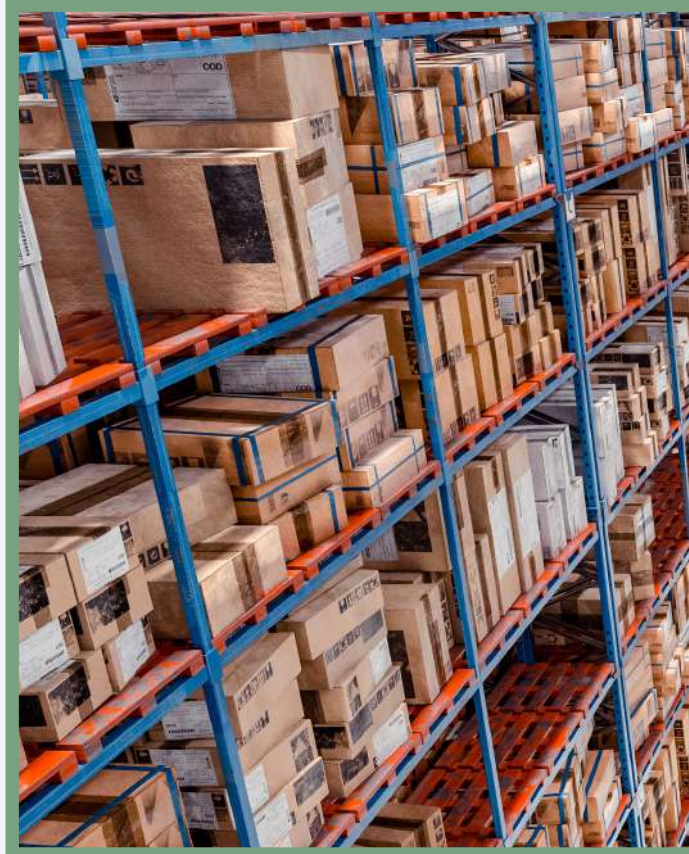
الإغراق العرضي أو المؤقت :

يحدث هذا النوع من أنواع الإغراق على نحو مفاجئ لأسباب طارئة بحيث يقوم المنتج أو المصدر طرح ما لديه من بضائع فائضة في السوق وبيعها بأسعار منخفضة تلافيا للخسائر المتوقعة في حال إحتفاظه بالسلع لفترة أطول وهذا قد يحدث إضطراب في الأسواق نتيجة لزيادة العرض على السلعة وأنخفاض سعرها مقارنة بالسلع المشابهة لها في السوق مما يجذب المستهلكين لشراء السلع ذات الأسعار المنخفضة وتجنب السلع الأخرى والنتيجة إقصاء المنتجين أو المستوردين لتلك السلع عن المنافسة.

الإغراق قصير الأجل :

وهو أسلوب يعتمد على بيع سلعة بأسعار منخفضة لفترة محدودة بهدف تحقيق الأرباح بعد إغراق السوق بالمنتج والقضاء على المنافسين في السوق مع العلم بأن المغرق قد يتحمل خسائر مؤقتة من جراء استخدام هذا الأسلوب من أساليب الإغراق.

كما عرف الإقتصادي الكندي جاكوب فينر الإغراق بأنه إعتداد لبيع سلعة أو طرح خدمة ذات قيمة ضخمة في التكلفة بأسعار زهيدة أو بسعر أدنى من السعر المستقر عليه في السوق في الأحوال العادية له ، وهذا لأجل التخلص من الفائض أو بغرض مجابهة المنافسة. وعرفت المادة السادسة من إتفاقية الجات الإغراق بوصفه





الإغراق الدائم :

وهو استمرار المنتج أو التاجر في بيع المنتج بسعر أقل من أسعار السوق الإعتيادية أو أقل من سعر تكلفة الإنتاج وهذا من أخطر أنواع الإغراق لأنه يؤدي إلى إحتكار السلع على المدى البعيد وبالتالي التحكم في أسعار بيعها في المستقبل ويؤدي إلى أضرار وخيمة على الصناعات والمنتجين الآخرين ويقضي على الصناعات والمنافسة المشروعة في التجارة الدولية.

تدابير الإغراق :

تعتبر تدابير الإغراق إجراءات وقائية وتصحيحية تقوم بها الدول والكيانات المتضررة لمواجهة المنافسة غير القانونية لأسواقها من قبل المنتجين والمصدرين الذين يستهدفونها بالإغراق وتنقسم هذه التدابير إلى ثلاثة أنواع :

١. تدابير تعويضية وهي التدابير التي يتم إتخاذها لمواجهة الدعم المخصص وفقا للشروط المنصوص عليها في القوانين واللوائح.
٢. تدابير وقائية وهي التدابير التي يتم إتخاذها في مواجهة الزيادة في الواردات.
٣. تدابير مؤقتة وهي التدابير التي تتخذ بصفة مؤقتة خلال فترة التحقيق وعند التوصل إلى نتائج إيجابية تؤيد وقوع الإغراق .
٤. تدابير نهائية وهي تلك التدابير التي تتخذ بعد الإنتهاء من التحقيقات وعند التوصل الى نتائج إيجابية تؤكد قيام فعل الإغراق بشكل نهائي.

أشكال التدابير المفروضة ضد الإغراق :

تنفذ تدابير مكافحة الإغراق والتدابير التعويضية النهائية على شكل فرض رسوم جمركية أو تعهدات سعرية بما لا يتجاوز هامش الإغراق أو مقدار الدعم المحدد نهائيا ، أو تدابير مؤقتة على شكل فرض رسوم جمركية أو تعهدات سعرية أو ضمانات مؤقتة على شكل إيداع نقدي أو سندات مالية بما لا يتجاوز هامش الإغراق أو مقدار الدعم المحدد مبدئيا ، وتدابير وقائية نهائية ضد الزيادة في الواردات في شكل قيود كمية أو زيادة في الرسوم الجمركية أو غيرها من الأشكال التي تتوافق مع اتفاقيات منظمة التجارة العالمية، ويمكن فرض تدابير وقائية مؤقتة على شكل زيادة في الرسوم الجمركية





د.م. ٥/ خالد بن حمد المعوي
ضابط مالي بإدارة التدقيق الجمركي

المصطلحات التجارية الدولية

تعريفها وأهميتها في عقود البيع الدولية



إن المادة (٢٨) من قانون الجمارك الموحد تنص على: "إن قيمة البضائع المصدرة هي قيمتها وقت تسجيل البيان الجمركي مضافاً إليها جميع النفقات حتى وصول البضاعة إلى الدائرة الجمركية"، فإنه من الضروري أن يتم إيضاح التالي:

• قيمة البضائع المصدرة = التي تم تصديرها إلى السلطنة .

• وقت تسجيل البيان الجمركي = القيمة محسوبة بسعر العملة المعلن عنها في تاريخ البيان الجمركي.

• مضافاً إليه جميع النفقات حتى وصول البضاعة إلى الدائرة الجمركية = أي السعر CIF مضافاً إليه مصروفات التفريغ من الباخرة.

ومن المعتاد في الصفقات التجارية الدولية، أن يتفق المصدر والمستورد على سعر تسليم للبضائع والذي يختلف من صفقة لأخرى، حيث يتحمل البائع (المصدر) في بعض الأحيان كافة النفقات حتى تصل البضائع إلى المستورد، أو العكس، يحصل البائع على تكلفة البضائع فقط، بينما يتحمل المستورد كافة النفقات حتى تصل البضائع إلى مقر شركته. بمعنى أن كافة أسعار التسليم للبضائع المستوردة إنما هي تعبر عما تم الإتفاق عليه بين المستورد والمصدر حول توزيع التكاليف والمصروفات الخاصة بالصفقة بينهما. وهذه النفقات والتكاليف حصرتها غرفة التجارة الدولية في:

١. التصريح الجمركي للصادرات.
٢. النقل إلى ميناء التصدير.
٣. تفريغ الشاحنات في ميناء التصدير.
٤. التحميل على السفينة في ميناء التصدير.
٥. النقل (البحري / الجوي) إلى ميناء الإستيراد.
٦. التأمين.
٧. التفريغ في ميناء الاستيراد.
٨. التحميل على الشاحنات في ميناء الإستيراد.
٩. النقل إلى المكان المقصود.
١٠. التخليص الجمركي على الواردات.
١١. الضرائب على الواردات.

وقد تم توحيد المصطلحات التي يتم الإتفاق عليها بين البائع والمشتري في قائمة واحدة، وهي ما نسميها (مصطلحات غرفة التجارة الدولية)، التي صدر آخر تعديل لها العام الماضي وسُميت (مصطلحات غرفة التجارة الدولية ٢٠٢٠) وسوف نتناولها فيما يلي:

ت	المصطلح التجاري	الوصف الخاص به
١	E X W (Ex- factory)	تسليم المصنع

يشير هذا المصطلح إلى الحد الأدنى من التزام البائع تجاه المشتري. حيث يقوم البائع بتسليم البضاعة للمشتري في نفس المصنع أو مقر البائع (ورشة العمل، المستودع، أو أي مكان يتم الإتفاق عليه) ويتحمل المشتري كافة التكاليف والمخاطر المرتبطة باستلام البضاعة بما في ذلك تكاليف ومخاطر النقل والتأمين والمصاريف الأخرى.

٢	F C A (Free carrier)	صافي الشحن الداخلي
---	----------------------	--------------------

يقوم البائع بتسليم البضاعة إلى شركة الشحن في بلد التصدير، حيث يتحمل البائع تكلفة استخراج مستندات وتصاريح التصدير، وكذلك النقل من مقر شركته إلى ميناء التصدير، أما باقي التكاليف الأخرى (من ٢-١١ في قائمة التكاليف المذكورة بعاليه) فيتحملها المشتري.

٣	F A S (Free alongside of ship)	التسليم على رصيف ميناء الشحن
---	--------------------------------	------------------------------

يلتزم البائع بتسليم البضاعة على رصيف الميناء الذي تقف عليه السفينة الناقلة، (أي أنه يتحمل المصروفات من ١ - ٣) أما باقي التكاليف الأخرى (من ٤-١١ في قائمة التكاليف المذكورة بعاليه) فيتحملها المشتري.

٤	FOB (Free on board)	التسليم على ظهر السفينة
---	---------------------	-------------------------

يلتزم البائع بتسليم البضاعة على ظهر السفينة التي يحددها المشتري في الوقت المتفق عليه أو خلال فترة زمنية يتفق عليها الطرفان، وفي ميناء التصدير المتفق عليه، (أي أنه يتحمل المصروفات من ١ - ٤) أما باقي التكاليف الأخرى (من ٥-١١ في قائمة التكاليف المذكورة بعاليه) فيتحملها المشتري.

٥	CFR (COST & FREIGHT)	السعر شامل التكلفة والشحن
---	----------------------	---------------------------

يلتزم البائع بكافة التكاليف الخاصة بالشحنة (من ١ - ٥)، ويتحمل المشتري باقي النفقات الأخرى (من ٦ - ١١) وعادة يتم ذكر اسم ميناء التفريغ.

٦	CIF (COST, INSURANCE & FREIGHT)	السعر شامل التكلفة والتأمين والنولون
---	---------------------------------	--------------------------------------

يوصل البائع البضاعة إلى ميناء الإستيراد، ويتحمل كافة النفقات الخاصة بالشحن الداخلي في بلد التصدير، ونفقات الشحن والتأمين كذلك (النفقات من ١-٧) أما باقي التكاليف الأخرى (من ٨-١١ في قائمة التكاليف المذكورة بعاليه)، فيتحملها المشتري.

ت	المصطلح التجاري	الوصف الخاص به
٧	CPT (CARRIAGE PAID TO)	السعر شامل التكلفة إلى بلد المشتري

يقوم البائع بتوصيل البضاعة من خلال جهة ناقلة يقوم بتعيينها. ويتحمل كافة تكاليف النقل إلى أن تصل البضاعة إلى وجهتها المحددة، وجميع المخاطر والتلف الذي قد تتعرض له البضاعة إلى أن يستلمها المشتري، وحينئذ يتحمل المشتري كافة المخاطر وأية تكاليف أخرى.

٨	CIP (CARRIAGE AND INSURANCE PAID TO)	أجرة الحمولة والتأمين مدفوعة إلى بلد المشتري
---	---	--

يلتزم البائع بتسليم البضاعة في المكان الذي يحدده المشتري في بلد الإستيراد، ويتحمل كافة النفقات (١-٩)، وأما المستورد فيتحمل باقي التكاليف الأخرى (التخليص الجمركي على الواردات، والضرائب على الواردات).

٩	DAP (Delivery at place)	التسليم في المكان المحدد بالاتفاق
---	-------------------------	-----------------------------------

يلتزم البائع بتسليم البضائع في وجهة محددة، يحددها المشتري، وعلى هذا يتحمل البائع التكاليف جميعها (١-٩) أما المستورد فعليه دفع أتعاب التخليص الجمركي في بلد الإستيراد والضرائب والرسوم الجمركية المستحقة على الشحنة.

١٠	DAT (Delivery at Terminal)	التسليم على الرصيف
----	----------------------------	--------------------

يلتزم البائع بالتسليم في مكان التفريغ، وعادة تكون محطة تداول الحاويات، ولكن أيًا كان مكان التفريغ، يكون السعر شاملاً كافة النفقات من ١-٧، بينما يتحمل المستورد جميع المصروفات بعد ذلك. ولا بد من ذكر اسم المحطة أو مكان التفريغ المتفق عليه.

١١	DDP (Delivered Duty Paid)	تسليم صافي الرسوم
----	---------------------------	-------------------

يلتزم هنا البائع بتسليم البضائع في مكان المستورد، ويتحمل جميع نفقات البضائع بما فيها الرسوم الجمركية في بلد الاستيراد.

١٢	DPU (Delivered at Place Unloaded)	التسليم في مكان التفريغ
----	-----------------------------------	-------------------------

يلتزم البائع بترتيب النقل وتسليم البضائع، وتفرغها من وسيلة النقل المنقولة بها، في المكان المحدد.



التدابير الحدودية لحماية حقوق الملكية الفكرية



يقصد بالملكية الفكرية بتعريفه البسيط كل إبداعات الفكر البشري بما فيها المنتجات الأدبية، والفنية، والإختراعات، والشخصيات، وأسرار المهنة، والرموز التي تشير إلى مصادر السلع والخدمات. إن مستقبل الأمم يعتمد اعتماداً كبيراً على ما تملكه من علم، ، ولو كانت الموارد الطبيعية قابلة للنضوب حتى لو على المدى البعيد، فإن الإبداع البشري غير قابل لذلك. ولذلك كان استثمار الدول في التعليم ونتائجه من بحث وتطوير شديد الأهمية. وما نراه الآن من احباط بين المفكرين والأدباء والعلماء في عالمنا العربي من قلة المؤلفات والزهد في طباعتها، أحد أهم أسبابه ضعف حماية الملكية الفكرية، والتي تجعل العائد المادي من طباعة الكتب شبه معدوم. ويقاس على ذلك نتائج البحث العلمي، فالشركات لن تستثمر في البحث والتطوير في بيئة لا تحمي حقوقها الفكرية، ولا تضمن لها استثمار نتائج أبحاثها

دون تعرضها للسرقة. وبانعدام هذه القوانين، فإن منظومة البحث العلمي ستكون في خطر، هذه التبريرات هي ما جعلت الولايات المتحدة الأمريكية تزداد حرصاً على عدم تسرب التقنيات الأميركية إلى الصين، تماماً كما تحرص على الأسرار العسكرية، ففي هذه التقنيات مستقبل الإقتصاد الأميركي، وهو ما لن تسمح بانتقاله إلى دولة تنافسها إقتصادياً.

تقليد السلع مرض يهدد الإقتصاد:

تعتبر السلع المغشوشة والمقلدة مرضاً يهدد الإقتصاد العالمي وصحة وسلامة البشر، وتنتشر في معظم أنحاء العالم إنتشاراً واسعاً ، الأمر الذي فاقم من خطورتها خاصة مع تزايد الإقبال عليها من قبل المستهلكين بعلم أو بدون علم. وبسبب غياب القيم الأخلاقية وضعف الرادع القانوني لدى منتجي هذه السلع إضافة إلى ضعف وعي المستهلكين بخطورتها أدى ذلك إلى إنتشار ظاهرة السلع المغشوشة والمقلدة في الأسواق العالمية دون استثناء.

دور السلطنة في الحد من البضائع المقلدة والمغشوشة:

إن معظم دول العالم راعت منذ عشرات السنين هذا الجانب، خاصة في الدول المتقدمة، وأصدرت القوانين الكفيلة بحفظ حقوق الملكية الفكرية، ووضعت إجراءات قانونية رادعة لكل من تسول له نفسه مخالفة تلك القوانين. واهتمت السلطنة برفع الوعي بحقوق الملكية الفكرية وحماية حقوق المؤلفين والشركات من خلال حزمة من التشريعات والقوانين، مثل القانون رقم (١٢٢) لسنة ٢٠٠٨ بشأن حماية حق المؤلف والحقوق المجاورة، والقانون رقم (٦٧) لسنة ٢٠٠٨ باصدار قانون الملكية الصناعية.

كما أنه توجد إدارة حماية الملكية الفكرية بوزارة التجارة والصناعة وترويج الإستثمار تختص بالتعامل مع كل ما يتعلق بحقوق الملكية الفكرية وأيضاً يوجد قسم معني بحماية حقوق الملكية الفكرية بالإدارة العامة للجمارك.



الملازم أول / أحمد بن حبيب الفليتي
قسم التخطيط وتقييم الأداء

وتؤمن الإدارة العامة للجمارك إيماناً راسخاً بحقوق المنتجين والمبدعين وأصحاب الفكر البشري في مختلف المجالات الصناعية. وقد أخذت على عاتقها قضية حماية حقوق الملكية الفكرية محمل الجد، من خلال التصدي بكل حزم للبضائع والمنتجات المقلدة والمزيفة، وكل ما من شأنه أن يضر بالصحة والسلامة العامة.

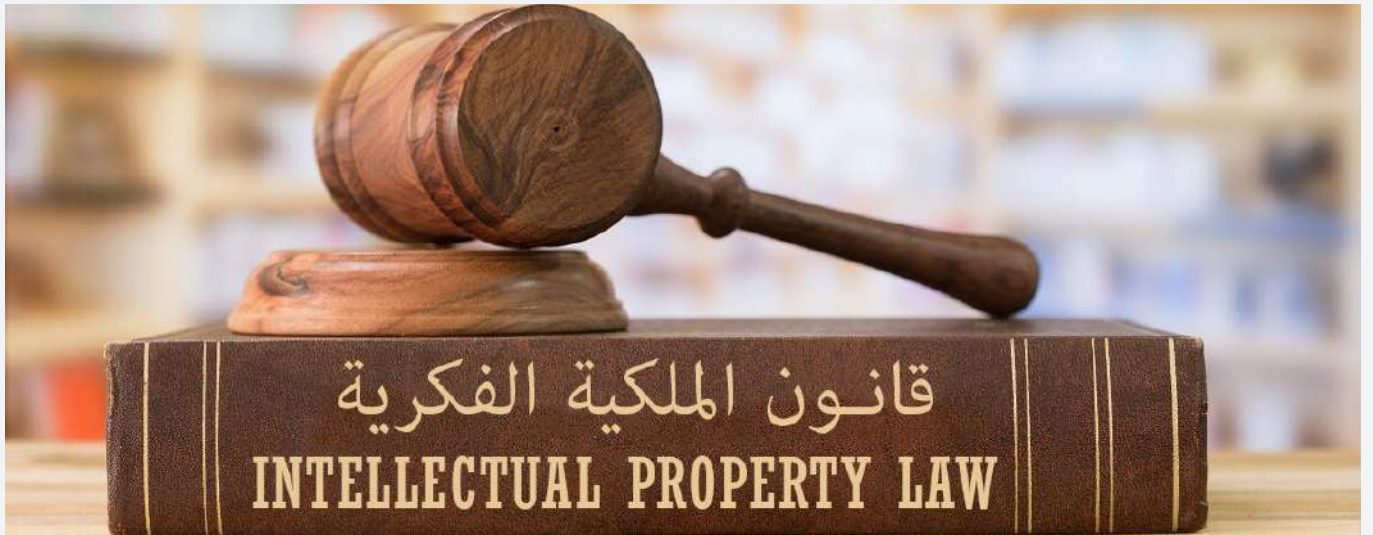
واعتبرت قضية الغش التجاري والتقليد قضية وطنية تتطلب المزيد من المسؤولية وتضافر الجهود ووضع إستراتيجيات فعالة بعيدة المدى وذلك من أجل مواجهة سلبيات وتحديات هذه الظاهرة الخطرة حفاظاً على أداء إقتصادنا الوطني والسلامة العامة، وحماية البيئة الإستثمارية. إذ أن هذه الآفة تعيق الابتكار والإبداع وتكبد أصحاب العلامات التجارية وأصحاب الحقوق خسائر فادحة، وتشكل مكافحتها عبئاً كبيراً على الحكومات والأجهزة المختصة.

ودور الإدارة العامة للجمارك في مكافحة هذه الآفة يأتي ضمن منظومة متكاملة من التشريعات والقيم التي تؤكد على بناء منظومة عصرية للحياة، بما يتماشى مع المعاني السامية لحفظ حقوق المبدعين وأصحاب العلامات التجارية، وبما يتواءم مع القوانين والاتفاقيات الدولية.

كيف أحمي علامتي التجارية في المنافذ الجمركية؟

لكي يكون حق الملكية الفكرية محمياً في المنافذ الجمركية يجب على مالكة أن يستجيب لمتطلبات نظام الإدارة العامة للجمارك. فإن التسجيل بقسم الملكية الفكرية هو أفضل طريقة تتم فيها حماية الملكية الفكرية في المنافذ الجمركية، ويتمتع مالكو العلامات التجارية المسجلة بعدد كبير من الحقوق بما فيها الحقوق الإستثنائية وحق منع الآخرين من استيراد أو تصدير لعلامة مشابهة لعلامتهم التجارية، وحق المطالبة بتعويضات عن الأضرار الناتجة عن استعمال غير مرخص لبضاعة محمية، وحق الحصول على أوامر تمهيدية، من ضمنها الحق في تفتيش مقرات المدعى عليه والإستيلاء على أي سلع منتهكة أو أي دليل إثبات علاقته بالموضوع، إذ حددت إتفاقية (تريبس) دور الجمارك في حماية الملكية الفكرية، وطبقاً لذلك فإن كل قوانين الملكية الفكرية الخاضعة لتلك الإتفاقية تفوض سلطات الجمارك بتعليق تخليص السلع المستوردة المنتهكة، أو المشتبه بتزويرها.

كما أن المشرع العماني فرض عقوبات على كل من يستغل هذه الحقوق بطريقة غير قانونية. وتأتي هذه التشريعات للحفاظ على حقوق المؤلفين والمبدعين وللمحد من استغلال البعض لهذه الابتكارات بطرق غير قانونية.



الوصف الوظيفي وأهميته في العمل



الملازم أول/ ناصر بن سليم الذهلي
رئيس قسم الموارد البشرية

الوصف الوظيفي: هي وثيقة تعدها الإدارة لكل وظيفة بناء على الهيكل التنظيمي المعتمد لديها، بحيث يشتمل الوصف الوظيفي للوظيفة على مجموعة من العناصر.

عناصر الوصف الوظيفي:



فوائد الوصف الوظيفي:

١. زيادة فعالية نظم اختيار الموظفين وتعيينهم على أساس مبدأ الأكفاً والأنسب.
٢. المساعدة في تقييم أداء الموظفين.
٣. المساعدة في بناء هياكل تنظيمية واقعية خاصة بكل وحدة من الوحدات والأقسام.
٤. احلال العمل المنظم في الإدارة مما يؤدي إلى رفع مستوى الأداء الوظيفي.
٥. القضاء على ظاهرة الازدواجية في العمل والجهد نتيجة تكرار المهام والمسؤوليات والصلاحيات المسندة لأكثر من جهة.
٦. تطبيق مبدأ المحاسبة على جميع العاملين، فالوصف يحول دون تهرب البعض من مبدأ المحاسبة بحجة عدم وضوح المسؤوليات والصلاحيات.
٧. توضيح قنوات الإتصال بشكل محدد وقطعي، وهذا يقضي على ظاهرة تخطي بعض الموظفين في الإتصالات والمراجعات التي يجرونها لإنجاز بعض الأعمال سواء باتصال المستوى الإداري الأعلى بموظفي المستوى الإداري الأدنى أو العكس.
٨. المساعدة في تحديد الاحتياجات التدريبية للموظفين حيث يساعد وصف الوظائف في تحديد أوجه التصور في قدرات الموظفين وبالتالي تحدد.

- وسيلة للإعلان عن الوظائف بصورة تمكن من جذب الكفاءات المطلوبة.

- مناسبة لمراجعة صحة قرارات الترقية والنقل حسب استيفاء شروط وصف الوظيفة.

لقسم التدريب:

- وسيلة هامة لدراسة وتحديد الإحتياجات التدريبية للموظفين.

- يمكن استخدامه كأحد المراجع الأساسية لتصميم محتوى البرامج التدريبية وموادها ومناهجها.

- الربط بين الجهود التدريبية والإحتياجات الفعلية للمنشأة تحقيقاً لمبدأ التدريب بالأهداف.

- اختيار المجموعات المتجانسة من العاملين في تخصصها المهني ومستوى الأداء والمؤهل العلمي والخبرة للدخول في نفس البرامج التطويرية والتدريبية.

البرامج التدريبية والتطويرية التي يمكن أن تساهم في صقل قدراتهم لتتماشى مع متطلبات الجدارات الموجودة في الوصف الوظيفي.

٩. القضاء على ظاهرة تردد ذوي الكفاءات في استخدام كامل قدراتهم بسبب تداخل حدود المسؤولية والصلاحيات أو لغياب الوصف الوظيفي.

١٠. تعميق تفاعل الموظف مع محيط العمل وإيجاد نوع من الانسجام بين تخصصه وبين العمل الذي يمارسه وهو ما يجب أن يتطابق مع وصف وظيفته الوارد في الدليل.

١١. تطوير نظم تدريب الموظف بحيث تساهم في تحديد الإحتياجات التدريبية.

١٢. تبسيط إجراءات العمل وسهولة فهمها من قبل الموظفين.

مجالات استخدام الوصف الوظيفي:

الرئيس المباشر:

- يستخدمه لتعريف الموظف بعمله وتدريبه على أداء واجباته ومسؤولياته وجعله عضواً منتجاً في أقصر وقت ممكن.

- يساعد في توزيع العمل على المرؤوسين أو إعادة توزيعه طبقاً لحجم العمل وظروفه وعدد الموظفين الموجودين فعلاً.

- معيار سليم لتقييم أداء الموظفين ومن ثم محاسبتهم على التقصير وتحفيزهم مادياً ومعنوياً.

للموظف:

- يساعد الموظف على معرفة الوظيفة ومهامها وتقدير ما إذا كانت تتناسب مع ميوله وقدراته.

- وسيلة فعالة للموظف للتعرف في أقصر وقت على موقع عمله على خريطة العمل، وكذلك على رؤسائه ومرؤوسيه وزملائه.

- أداة فعالة للموظف لمعرفة واجباته ومسؤولياته بشكل تفصيلي بحيث يتمكن من تقييم مدى قيامه بواجباته أو تقصيره ومدى تقدمه وتطوره في العمل.

قسم الموارد البشرية:

- أداة مناسبة للإختيار السليم للمتقدمين للوظائف لاختيار ووضع الموظف المناسب في المكان المناسب.







النقيب / ناصر بن خلفان الخاطري
رئيس قسم العلاقات العامة - مدير التحرير

برواز

يأتي يوم الجمارك العالمي لعام ٢٠٢١ تحت شعار (الجمارك تعزز التعايش والتجديد والمرونة من أجل استدامة سلسلة التوريد) ليدعو المجتمع الجمركي في يوم الجمارك العالمي والذي يصادف يوم ٢٦ من يناير من كل عام لتكريس أنفسهم نحو المضي قدماً للخروج من أزمة هذا الوباء العالمي (كوفيد ١٩) وتعزيز سلسلة التوريد العالمية عبر التعاون المثمر وتسخير التكنولوجيا وتبني فكرة التحول الرقمي للعمل الجمركي عبر الحدود مع الإهتمام باستخدام التقنيات المبتكرة، واعتماد نهج تعاوني مع جميع أطراف سلسلة التوريد من أجل ضمان استدامتها .

ولكي تعزز الجمارك العمانية استدامة سلسلة التوريد وضمان نجاحها في ظل الآثار الاقتصادية التي يواجهها العالم بسبب جائحة كورونا، قدمت الإدارة العامة للجمارك مجموعة من التسهيلات والمبادرات للمجتمع التجاري ومن أبرزها إطلاق مبادرة التخليص عن بعد والتي تتمثل في عدم مطالبة مالك البضاعة أو من يمثله بالحضور أثناء مباشرة عمليات التفتيش الجمركي في الموانئ والمطارات والإكتفاء بحضور سائق الشاحنة في المنافذ البرية ، ولكي تسهل وتسرع من عملية الإفصاح عن البضائع قامت بالاتفاق مع الجهات الحكومية المعنية على قبول تخليص البضائع المستوردة في حالة عدم إمكانية التاجر الحصول على التصديقات اللازمة للوثائق والفواتير الأصلية ، وإنما يُكتفى برفاق المستندات إلكترونياً عبر نظام بيان لحين احضارها، كما قامت باعتماد دلالة المنشأ في حال تعذر إحضار شهادة المنشأ.

ولتيسير عمل شركات النقل العاملة في المجال الجوي، قامت الإدارة العامة للجمارك بتدشين بوليصة الشحن الجوي الإلكترونية، بحيث يقوم الناقل الجوي أو سلطة المناولة في المطارات بتقديم وثائق الشحن والمعلومات والبيانات المذكورة في البوليصة الأصلية إلكترونياً عبر نظام بيان.

كما أطلقت الإدارة العامة للجمارك مبادرة الممر الجمركي الآمن لربط المنافذ البحرية والجوية والمناطق الحرة والمستودعات الجمركية الإستثمارية بممرات جمركية آمنة لتسهيل حركة مرور البضائع بين المناطق الجمركية واعتماد استخدام ترصيص وكيل الشحن عوضاً عن الترصيص الجمركي في الموانئ بالنسبة للحاويات المتجهة إلى المناطق الجمركية الواقعة في نطاق لا يتعدى ٥٠ كيلومتراً وذلك في سبيل تحقيق السرعة المطلوبة بجهد وتكلفة أقل على المستوردين.

تمضي الإدارة العامة للجمارك قدماً نحو تحقيق مزيد من التميز من خلال تعزيز وتطوير خدماتها الجمركية المقدمة عبر أنظمة الكترونية شاملة وتقنيات حديثة متطورة وكوادر جمركية مدربة، وهذا ما ستعمل الإدارة جاهدة لتحقيقه ضمن خططها الإستراتيجية ٢٠٢١م - ٢٠٢٢م .

نرجو لعماننا الحبيبة الرفعة والرخاء ومزيداً من النماء والإزدهار، نلتقيكم العدد القادم بمشيئة الله .





الملازم أول/ أبو بكر بن سالم المعشني
إدارة جمارك محافظة ظفار



صخرة شروت

قلعة حبروت

تعتبر ولاية المزيونة إحدى ولايات محافظة ظفار والتي تقع بالتحديد في الجنوب الغربي من السلطنة، وتبعد عن مدينة صلالة حوالي ٢٨٠ كيلومتراً و١٠ كيلومترات من الحدود اليمنية. وتتميز ولاية المزيونة بمجموعة من المقومات السياحية التي يرتادها السياح، فالكثبان الرملية بذاتها جاذبة للسياح خصوصاً وأنه يعتبر مسار سياحي عالمي وكذلك قلعة حبروت وصخرة شروت ، بالإضافة إلى تنوع التضاريس بها كالجبال والرمال والصحراء كلها تعطي خيارات أفضل لزوار الولاية وتشهد في فصل الشتاء أجواء معتدلة إلى باردة كما تتوفر جميع الخدمات التي يحتاجها السائح للإقامة.



المنطقة الحرة والأهمية التجارية والاقتصادية:

بحكم الموقع الحدودي لولاية المزيونة ومجاورتها للحدود اليمنية عبر (منفذ شحن)، يعتبر منفذ المزيونة البري من أهم المنافذ الحيوية في السلطنة فهي بوابة دول مجلس التعاون الخليجي إلى الجمهورية اليمنية.

أُفتحت المنطقة الحرة بالمزيونة في ٢٤ نوفمبر ١٩٩٩م كأول منطقة حرة من نوعها بالسلطنة وتقع في أقصى الجنوب الغربي من سلطنة عمان على الحدود البرية مع الجمهورية اليمنية، وتعتبر البوابة الخليجية لتجارة الترانزيت إلى الجمهورية اليمنية ومنها إلى دول شرق أفريقيا، وتبلغ مساحة المنطقة الإجمالية ١٤,٥ مليون متر مربع. حيث يتم منح الكثير من الحوافز والمزايا التي تجذب المستثمرين للإستثمار في المنطقة الحرة. ونظراً لموقعها الجغرافي أصبحت المنطقة الحرة منطقة ذات إهتمام لوجستي حيث يتم تخزين وتوزيع وإعادة تصدير البضائع وكذلك الاستثمار في قطاع بيع وشراء المركبات وتفكيكها وتجميعها، وكذلك تم فتح العديد من مكاتب التخليص الجمركي وشركات الإستيراد والتصدير وشركات النقل.

وتتميز المنطقة الحرة بالمزيونة بمجموعة من الحوافز والتسهيلات كالإعفاء الضريبي لمدة ٣٠ عاماً، والإعفاء الجمركي، وحرية تملك المشروعات لغير العمانيين ١٠٠٪، والإعفاء من الحد الأدنى لرأس المال المنصوص عليه بقانون الشركات العمانية .

دور الإدارة العامة للجمارك في تحفيز التبادل التجاري:

تقوم الإدارة العامة للجمارك بدور كبير في تذليل جميع العقبات والتحديات التي تواجه التجار والمستثمرين وتبسيط وتسهيل الإجراءات عبر نظام بيان الإلكتروني الذي مهد العقبات في سهولة استخدام النظام وإرفاق المتطلبات المطلوبة وهناك العديد من المزايا ومن أهمها ربط جميع الدوائر الحكومية ذات العلاقة بما يخص التصاريح والموافقات التي تتعلق بالبضائع بمختلف أنواعها. ووضع آلية لتسهيل وتيسير حركة المرور من وإلى المنطقة ووضع الحلول التي تواجه المستثمرين وأصحاب الأعمال ومسؤولي الشركات والمصانع.



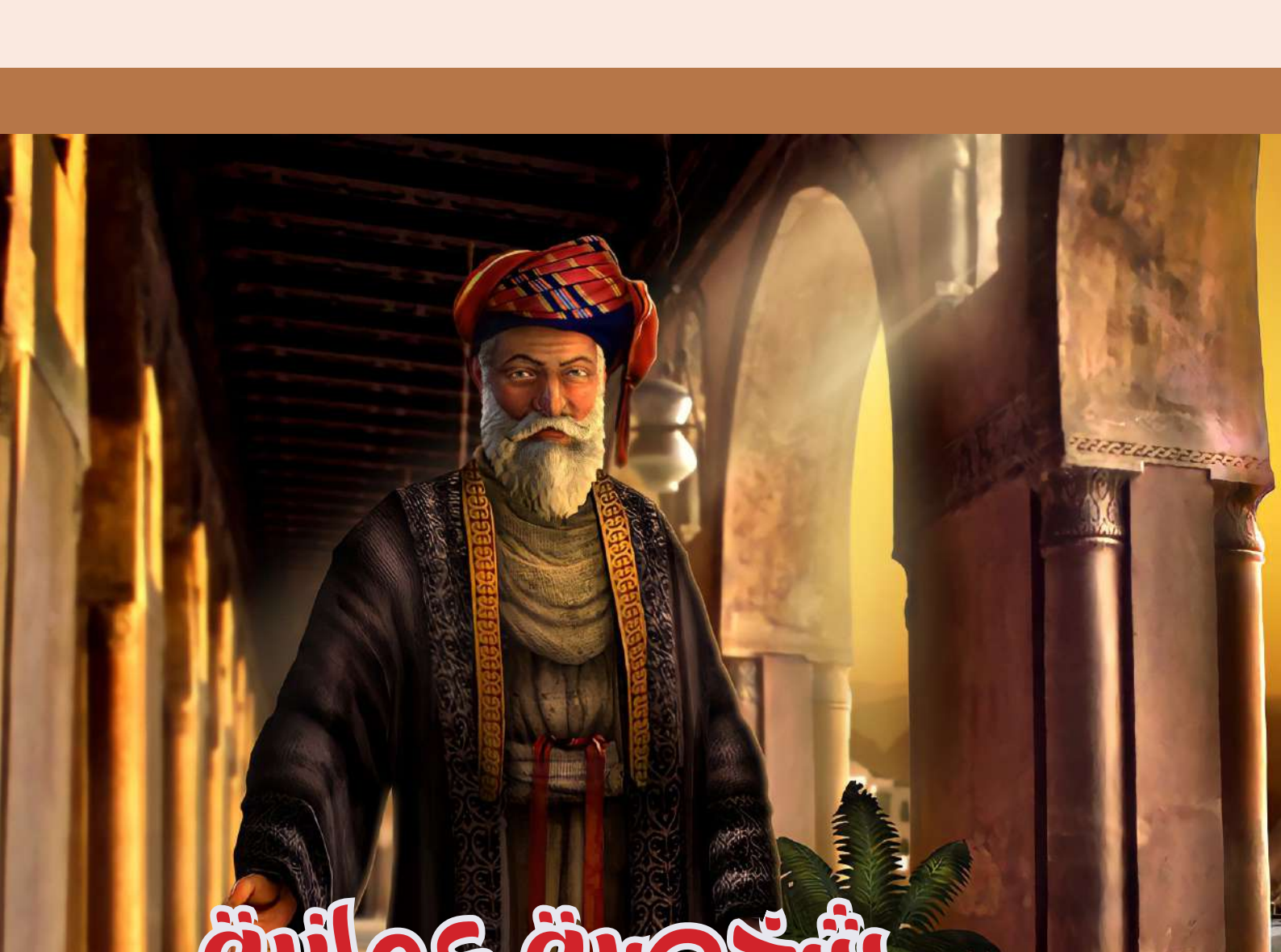
العریف/محمود بن خلفان العلوي
إدارة التحري وتقييم المخاطر



قلعت

مكان في الذاكرة

تعد قلعات من أقدم المدن والموانئ العمانية وتقع على حافة جرف بحري يبعد عن مدينة صور في محافظة جنوب الشرقية بحوالي ٢٥ كم باتجاه الشمال الغربي ، وتبعد عن مدينة مسقط بنحو ١٥٠ كم إلى الجنوب الشرقي . اكتسبت المدينة عظمتها عبر التاريخ . وحظيت مدينة قلعات بزيارة عدد من الرحالة والمستكشفين . فقد زارها الرحالة ماركو بولو في القرن الثالث عشر الميلادي أوج ازدهارها وأطلق عليها اسم « قلاياتي » تأثراً بلغته الإيطالية ، وذكر في أخبار رحلاته المدينة ووصف ميناءها الكبير الذي تؤمه كثرة سفن التجارة القادمة من الهند بسبب أهمية موقعه كميناء تجاري وسيط لنقل مختلف البضائع والسلع إلى محافظات السلطنة .



شخصية عمانية

الإمام سيف بن سلطان اليعربي :

هو الإمام سيف بن سلطان بن سيف بن مالك اليعربي، رابع الأئمة اليعاربة، والملقب بـ(قيد الأرض) دلالة على القوة والسلطة التي بلغها في زمنه، حيث دانت له عمان كلها بعد فترة من الانقسام الداخلي والإقتتال، ثم توافق الجميع على إمامته في عام ١١٠٤هـ. وفي عهده اهتم بالجيش والأسطول البحري وتطويرهما لمواصلة الحرب ضد البرتغاليين في الهند وشرق أفريقيا ثم بعدهم تصدى للهولنديين والإنجليز، واستحق لقب (قيد الأرض) لضبطه البلاد وتقييدها بالعدل والمساواة.

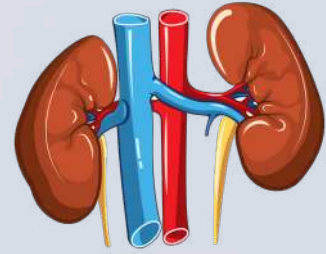
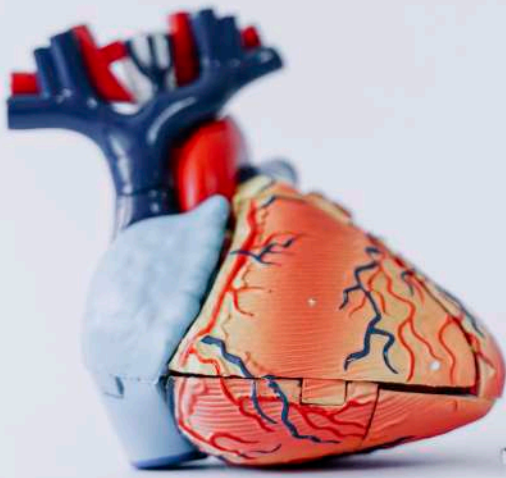
أبرز منجزاته:

على الرغم من تركيزه على الجوانب السياسية والعسكرية إلا أن «قيد الأرض» لم يهمل الجوانب الاقتصادية والاجتماعية في البلاد، ومن أبرز أعماله الحضارية في عمان، قيامه بحفر أفلاج جديدة تزيد على خمسة عشر فلجاً. كما اهتم بالزراعة اهتماماً كبيراً، فكان يشرف بنفسه على عملية الزراعة وسيرها. وتوسع في زراعة المحاصيل كالقمح والشعير والخضروات وقصب السكر. وغرس كذلك عدداً كبيراً من أشجار النخيل والفواكه. ونتيجة لذلك اتسعت الأراضي الزراعية المملوكة لبيت المال وزادت إيرادات الدولة. واستمر قيد الأرض في حكم عُمان حتى وافته المنية في عام ١١٢٣ هـ ودفن بالرستاق.

معلومة صحية

الكلى وضغط الدم :

الكليتان عضو من أهم أعضاء الجسم ومن خلالهما يتخلص الجسم من السموم والكيماويات و إذا أصيبت الكليتان بالمرض تأثر الجسم كله وتأثر القلب على وجه الخصوص، هذا من ناحية ومن ناحية أخرى إذا ارتفع ضغط الدم الشرياني أو إذا تعرض القلب لهبوط في الوظيفة أو خلل به أدى ذلك إلى تأثر الجسم كله على وجه العموم والكليتين على وجه الخصوص. يعتبر ارتفاع ضغط الدم أحد الأسباب الرئيسة للمرض والوفاة على مستوى العالم ، وهو من العوامل بالغة الخطورة في أمراض أوعية القلب والدماغ.



الجمركي الصغير

الألعاب النارية خطر .. خطر .. خطر

من حقنا أن نلعب ولكن يجب أن نختار اللعبة المناسبة لعمرنا والوقت والمكان المناسب أيضاً، حتى لا ينقلب اللعب إلى حوادث وإصابات وكما قيل "الوقاية خير من العلاج".



- هنا يتم طرح سؤال يتعلق بالعمل الجمركي في كل عدد.
تُرسل الإجابة إلى البريد الإلكتروني التالي : info@customs.gov.om
- الفائز في مسابقة العدد الثاني :
يوسف بن هلال بن أحمد العدواني
- سؤال العدد الثالث من المجلة
< متى تم تدشين مشروع نظام بيان الإلكتروني ؟
• ملاحظة / تم رصد جوائز نقدية لأول ثلاث إجابات صحيحة تردنا عبر الإيميل .

من طرائف العرب

سأل إعرابي آخر عن اسمه فقال: بحر
قال ابن من ؟
قال : ابن فياض
قال ما كنيته: قال أبو الندى
فقال الأعرابي لا ينبغي لأحدٍ لقاءك إلا في قاربٍ





In 2020 The World Customs Organisation (WCO) published two important documents which focus minds on this 'agile' approach for Customs organisations.

- The Luxor resolution for a framework of standards for e-commerce and
- Immediate release guidance for e-commerce shipments.

Both documents call for modern Customs processing to incorporate measures which use advanced and in many cases 'pre arrival' electronic data. This involves setting up Customs to Business partnerships including what is known as 'host to host' transactions with considerations for revised models of revenue collection. In other words, encouraging Customs organizations to adopt an 'agile' approach to the fast moving world of e-commerce.

Bayan will be key to DG Customs Oman in its obligations of the Luxor resolution.

As of mid-2020 there were 38 express parcel / courier companies registered within the Bayan system. Discussions between Customs and e-commerce business stakeholders all are already in progress to complete a 'host to host' software integration programme which will allow for rapid advanced data transfer. This will enable Customs to access e-commerce manifests while the shipments are still en route to Oman and before arrival, select on a risk basis shipments which require inspection, allowing the rest of the e-commerce consignments to pass through Customs control with only minimum processing.

Discussions are also in place between Customs and the e-commerce business community for a range of measures within what is known as Memoranda of Understanding (MOU). Once agreed, MOU's will allow for Oman Customs to access business e-commerce systems worldwide to track shipments of interest from origin, again facilitating e-commerce partners with rapid clearance for compliant shipments. This facilitation measure will often result in goods not being required to be presented to Customs, but delivered with speed direct to the customer in Oman.



Mark Peglar
Customs expert

'An agile approach' Customs

Meeting the challenge of e-commerce

For many of us, the familiar sight of trucks belonging to DHL or Fed Ex or Oman Post was something that only a few years ago we would notice, but not really think too much about. Those trucks were for 'business' users only. The person in the street had no real need to use the internet for shopping for merchandise or performing a trade in goods, or buying that important electrical item from overseas, because it was mostly available by paying a visit to the shops in the mall. However shopping habits began to change and the convenience of on line shopping from our own homes, without the need to step outside, was already increasing as the new decade started. The Covid 19 global pandemic accelerated that growth, probably 5 fold in this year (2020) alone. Now at the click of a button, instead of visiting the mall, many of us shop for goods from spare parts for our cars, to toys for our kids, or clothes from all over the world to be delivered at our door the next day. The age of e-commerce has arrived!

The very nature of e-commerce, is door- door delivery, at speed. The question for Customs is how to accommodate the ever increasing volume of e-commerce and the need for quick clearance, while maintaining control of a 'soft' less traditional 'hard border'? The answer is by adapting time consuming Customs processes to maintain control yet expedite these 'express' shipments. Customs has to become 'agile'

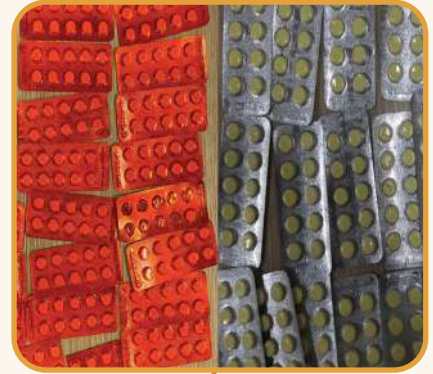
The introduction of the BAYAN ICMS in 2015, had already bought Oman Customs firmly into the new millennium and it is this platform that will be the mainstay of a process of 'agility' for the future, focusing on control while facilitating rapid clearance of e-commerce shipments.





Psychotropic substances

Muscat International Airport customs seized more than 2,460 psychotropic tablets, which were discovered during the inspection and search of the personal effects of travelers of Asian nationalities, and the most prominent types of seized psychotropic substances were: tramadol, prazolam and clonazepam.



Alcoholic drinks

Investigation and Risk Assessment Department raids a number of sites for expatriate workers that store and sell alcoholic beverages. The seized quantity was more than 21,800 bottles.



Tobacco and cigarette derivatives

Al-Wajajah Port customs foiled the smuggling of more than 9,000 boxes of cigarettes and 960 kilograms of smoked tobacco, which were tightly hidden among the cargo.



The most important seizures

Customs ports in the Sultanate 2020

The kat drug

Customs officers of at Al-Mazyona customs port department were able to foil the smuggling of large quantities of kat in an operation that is the most prominent of this year, as the seized quantity was more than 400 packages, which were hidden inside the trailer in a professional manner and covered with an iron plate.



Heroin

The Customs Affairs Department revealed that it had thwarted the smuggling of 1,765 kilograms of heroin drug, which was professionally hidden inside a mail package for vehicle spare parts, and in another seizure, an amount of heroin was seized, which was hidden in a group of personal gifts professionally.



Site raid

The Investigation and Risk Assessment Department raided a number of sites for expatriate workers that store and sell restricted and forbidden cigarettes and tobacco derivatives, resulting in the seizure of more than 35,720 cigarette boxes and 935 kilograms of tobacco products.





> To calculate and determine customs tax in advance service:

Through the website the Directorate General of Customs launched an electronic service where this service allows to know the percentage of preferential fees and charges in the event that agreements are applied after determining the country of origin and knowing the requirements for permits and prior approvals for goods, procedures for restriction and prevention of goods before import, in a new step of transparency in providing and facilitating Obtaining the information necessary to facilitate international trade exchange.

This electronic service is available for institutions, companies and individuals permanently on the website of the Directorate General of Customs, and there will be no need for the commercial sector to review government agencies participating in single window to obtain information, which saves time and effort on the parties to the commercial process in order to achieve the strategy of the Directorate General of Customs in facilitating and simplifying procedures. This service can be used through the following link.

<https://www.customs.gov.om/dgcportal/ar/business-services?artid=32756>



> Imported and exported goods prerequisites search service:

This electronic service provided through the website of the Directorate General of Customs allows users to know the customs tax before importing by entering some requirements in a simplified manner. When entering the name or code of the commodity and writing its value in foreign currency, its quantity and origin, the system will calculate the customs tax due on it. This service can be benefited via the following link

<https://www.customs.gov.om/dgcportal/ar/business-services?artid=32719>



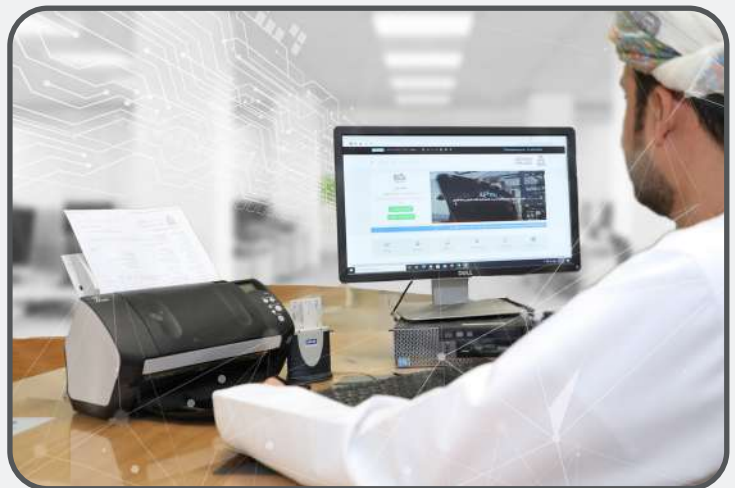
> Remote clearance service:

Within the framework of the efforts made by the Directorate General of Customs to serve the commercial community and contribute to limiting the spread of Infectious diseases , the remote customs clearance service has been launched in the form of not requiring the owner of the goods or his representative (the customs broker) to attend during the conduct of inspections in ports and airports, and to suffice with the presence of the truck driver to the land outlet ports .



> Acceptance of documents:

The Directorate General of Customs, bearing in mind, the exceptional circumstances related to the spread of Corona disease, and in cooperation with the concerned government bodies, releasing goods to accept the clearance of imported goods in the event that the merchant is not able to obtain the necessary certifications for the original documents and invoices, but it is sufficient to attach these documents electronically through Bayan system and acceptance system Written guarantee until it is brought in as an alternative to the financial guarantee stipulated in Clause (9) of Article (1) of Resolution No. 38/2017 and Customs Circular No. 37/2017.



> Approving the indication of origin if the certificate of origin cannot be submitted :

The Directorate General of Customs has adopted the indication of origin affixed to the goods, in the event that it is not possible to bring the certificate of origin with the necessity required to procedures related to values, weights and validity of origin to avoid any legal accountability, in order to achieve more facilities for the commercial community to enhance the smooth operation of international trade exchange.



Initiatives and facilities for the commercial community to counter the impact of Covid (١٩)

> Air waybill submission service electronically:

In order to facilitate and develop customs services through Bayan electronic system and simplify the work of transport companies operating in the airspace, the Directorate General of Customs launched an electronic air waybill on the first day April, 2020, so that the air carrier or the airport handling authority provides the shipping documents, information and data mentioned in the original policy electronically via Bayan system .



> Safe Customs Passage Initiative:

Directorate General of Customs launched the Safe Customs passage initiative within the framework of linking sea and air ports, free zones and investment customs warehouses with safe customs routes to facilitate the movement of goods between customs areas according to the following criteria.

Approving the use of freight agent lead instead of customs sealing in ports for containers destined for customs areas (free zones and investment customs warehouses) located within a range not exceeding 50 km.

Granting the beneficiary companies, the privilege of accepting the written guarantee in the event of direct import or export through the land, sea and air ports.

Define a list of safe customs lanes

- Connecting the port of Duqm with the Special Economic Zone of Duqm
- Connecting the port of Salalah with Salalah airport
- Between investment customs warehouses





2 4 3 4 9 0 0 0



www.customs.gov.om



info@customs.gov.om



@omancustoms



omancustoms



oman customs